



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س. • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



«العودة إلى الورا»..

مع أجنحة الإسكوا [12]

الافتتاحية

إلى ماذا تدفع التطورات؟

لنحاول وسط الجلبة السياسية والإعلامية العالمية السائدة، التي تثيرها التحولات الدولية المتلاحقة بسرعة، بما فيها مؤخراً «هزة» نتائج الانتخابات الأمريكية، لنحاول إعادة ترتيب المشهد، تحديداً فيما يخص الأزمة السورية، وحقيقة اقتراب الحل السياسي لها من عدمه، وعلى أية إحدائيات..؟! في التشخيص، ينبغي تثبيت الوقائع والحقائق التالية، بعناوينها المختصرة:

- ثمة تراجع أمريكي بوتيرة تزداد باطراد، مشكلاً انحساراً نسبياً واضحاً في الوسائل التقليدية في بسط هيمنة مراكز التحكم الأمريكية، سواء في خارج الولايات المتحدة أم في داخلها.

- إقليمياً، ثمة تخطيط تركي، داخلي وخارجي، يمليه عدم حسم مركز القرار التركي لخياراته الاستراتيجية، في الاستدارة الموضوعية المفروضة على تركيا، والمطلوبة لمصلحة الشعب التركي وشعوب المنطقة، والتي بدأت معالمها بالظهور عبر تقليم أظافر أنقرة عملياً وليس عبر خطابها السياسي كاملاً، بالضرورة.

- ينجم عن ذلك، بتكامله مع عناصر أساسية أخرى في مقدمتها الدخول الروسي إلى سورية، تراجع قوى الإرهاب عموماً، وفي مقدمتها «داعش»، وخروج موضوع تسويق «جبهة النصر» من بازار الابتزاز السياسي والحسم الإيجابي، من حيث المبدأ، لموضوع وجوب مكافحتها.

- يسهم ذلك في دخول المتشددون السوريين، أيما كان لبوسهم ومواقعهم، في مأزق مستفحل، فمتشددو المعارضة يفقدون وسائلهم، ومتشددو النظام يفقدون ذرائعهم..

- الثبات المطرد في إصرار قوى السلم العالمي الصاعدة، وفي مقدمتها روسيا، على التمسك بالحلول السياسية للأزمات الدولية، وفي مقدمتها الأزمة السورية، وبترافق ذلك مع صبر مع الخصوم الاستراتيجيين، والتزام منقطع النظير، لتثبيت قواعد الاشتباك والعمل استناداً للقانون الدولي.

ما معنى هذا كله، تحليلياً؟ إنه يعني ببساطة، أن التطورات العالمية والإقليمية بمجملها تدفع باتجاه الحل السياسي للأزمة السورية، وأن انتعاش الطروحات الميدانية بحكم ما تبدي مؤخراً، بعد تعطيل واشنطن لاتفاقها مع موسكو حول سورية في أيلول، من انحسار لهذا الحل، هو انتعاش لا

مجرد قطعي ونهائي له. فالأزمة السورية، شأنها شأن كل التجارب المشابهة تاريخياً، لا حل عسكرياً لها، وهي بحكم التداخل الإقليمي والدولي في مجرياتها ومفاقماتها، لا إطار داخلياً صرفاً لحلها

حلاً نهائياً ناجزاً، وبالتالي لا مناص موضوعياً من تثبيت التوجه نحو تطبيق البيانات والقرارات الدولية الخاصة بحل هذه الأزمة، والتي صيغت خارج إحدائيات الهيمنة الأمريكية التقليدية، بدءاً

من بيان جنيف 2012، وانتهاءً بقرار مجلس الأمن 2254، والتي بمجموعها تشكل مداخل حقيقية لوقف العنف وإطلاق العملية السياسية ذات الأفق

التغييري، بالتوازي مع مكافحة الإرهاب، والحفاظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً، وتهيئة الأرضية والمناخ للسوريين لتقرير مستقبل بلادهم بأنفسهم.

وإن هذه المداخل يؤمنها إلى اليوم إطار «جنيف» ومساره الذي لا بد من إنعاشه، إذا كان الهدف حقاً إيجاد حل سلمي حقيقي للكارثة السورية، وتوحيد السوريين في وجه الإرهاب بهدف اجتثاثه.

إن أية محاولات اليوم، لإيجاد بدائل عن هذه المداخل والأهداف والأطر، هي أوهام، ولكنها أوهام بالغة الخطورة، لأن معناها الأوحى، هو: إطالة أمد الصراع والنزيف ومنع الحلول الحقيقية الموضوعية عن أخذ مسارها المطلوب، والذي يحتاجه السوريون بشدة للبقاء.

شؤون عربية ودولية



عن اللعبة الجديدة:
الصين أم روسيا؟

19

شؤون اقتصادية



«الكهرباء فخورة»..
بما دفعه الصناعيون!

14

شؤون محلية



حماه..
كل 400 متر حاجز!

11

ملف (سورية 2016)



«من يبحث عن خيار
غير 2254 واهم..!»

06

خذوا مشروعكم الصغير وأعطونا أجراً حقيقياً



يعصرون أدمغتهم ليستخرجوا أفكاراً اقتصادية «مبتكرة»، يروجون لها أينما حلوا، يوفرون لها التسويق الإعلامي، يغالون في ذكر محاسنها، يدعمونها بالأرقام والإحصائيات، ويطلقونها بفم ملآن: أبشر أيها المتعطل عن العمل سنعطيك مشروعك الخاص.

مع مصلحة أصحاب الأموال والمستثمرين فتوسعت البطالة وتراجع الإنتاج الصناعي على حساب النشاط التجاري والاستيراد واستغل الكثير من الصناعيين والتجار الوضع المزري لأصحاب الورشات والمشاغل فألحقوهم بمعاملهم وتجارتهم مقابل نسب ضئيلة لا تتعدى سقف الأجور فيما انتشر عمال المشاريع الخسرة لأرضفة المدينة كعمال «فعالة» أو لقطاع الخدمات يصبون الشاي ويجلبون الفحم.

عصفور باليد أحسن...
يخطئ من يظن أن للعمال مصلحة في هذه الأطروحة المضللة فما هي إلا أطروحة يجري تسويقها مع أخواتها كي تزيح الطبقة العاملة عن الحل الوحيد الذي يفي السبب ويمسك بالجواهر وهو قابل للتنفيذ يبدأ بالقطع النهائي مع السياسات الاقتصادية السابقة لتعود الدولة لدورها بالحياة الاقتصادية الاجتماعية وتعمل على تغيير معادلة الدخل الوطني فتأخذ من حصة الأرباح وتضعها في حصة الأجور، وبالمحصلة فرصة عمل مؤمنة وكريمة مع أجر كاف وحقوق كاملة خير من التورط بقرض من أجل مشروع صغير سيبتلعه الكبير.

ألاف المشاغل الصغيرة والورش من خياطة وجلديات ونجارة... الخ وكذلك كانت هناك مئات العائلات التي تعمل في بيوتها بالخياطة والتريكو ومهن أخرى عديدة، وبالطبع فإن أصحاب هذه المشاريع كانوا في الحقيقة عمالاً بها، يعملون بيدهم ويعيلون عائلاتهم التي ضمنت لهم تلك المشاريع الخاصة معيشتهم الكريمة وضرورتها الأساسية ولكن ما أن بدأت نتائج السياسات الاقتصادية الليبرالية تنعكس وتتراكم حتى بدأت تلك المشاريع بالانهيار التدريجي كيف لا؟ والبضائع التركية والصينية اجتاحت الأسواق وأغرقتها بالإضافة للمنتج المحلي المصنع بالمعامل الكبيرة والشركات الضخمة فكيف سيكون صاحب الورشة المنتجة للأحذية الذي يملك ثلاثة أو أربع آلات «موديل قديم ونص عمر» قادراً على منافسة معامل الصين وتركيا ومعامل المستثمرين المحليين وحيثما السوق؟

الليبرالية تطيح بالمشاريع الصغيرة لقد شهدت السنوات الخمسة ما قبل الأزمة إغلاقاً وتصفية ألاف المشاغل والورش والمعامل الصغيرة بفعل النهج الاقتصادي الذي مضت فيه الحكومة تماشياً

مشاريع صغيرة

آخر تلك «الإبداعات» التي صرعونا بها تشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر قروض ميسرة تمنح للراغبين بإطلاق مشروعهم الخاص. والهدف حسب قولهم تحريك عجلة الإنتاج الوطني وتخفيض نسب البطالة لحدودها الدنيا مما سيساهم في تنشيط الحركة التجارية وزيادة الاستهلاك وبمعنى آخر تسريع حركة إعادة الإنتاج وتدويره خاصة أن هذه المشاريع الصغيرة إن انطلقت فأبواب النجاح مشرعة أمامها على مصراعها حسب ادعائهم أيضاً وإذا أردنا أن ندخل في كل تلك المحاور فإن ذلك يحتاج لصفحات عديدة من المؤكد بأننا سنقوم بإنجازها لاحقاً ولكن الجانب الذي يحتاج لإضاءة هنا ينطلق من السؤال التالي: هل هذا الطرح في مصلحة العمال المتعطلين عن العمل؟ وهل تلك القروض هي طريقهم للخلاص من البطالة ومن الأجور الشحيحة؟

من جرب المجرّب

قبل أن يأخذ الاقتصاد الوطني مساره الليبرالي بشكل فعلي وواضح في البلاد كانت المشاريع الصغيرة تملأ البلاد طولاً وعرضاً، وحدها دمشق وريفها كانت تحوي الصامدين.

هاشم يعقوبي

يتفق الجميع على ما وصل إليه اقتصادنا الوطني من وضع كارثي عام، وهذا يشمل بالتأكيد سوق العمل كونه أحد مكونات هذا الاقتصاد وتخرج الرؤى والأفكار من كل حذب وصوب فتختلف أشكالها و«أمبلاجها» وتتفق مضامينها فلا أحد من أصحابها في وارد الدخول لجوهر انكساراتنا الاقتصادية، ولن تجد ذلك الراغب بالمساس أو الحديث أو حتى الإشارة لمعادلة الناتج المحلي التي تميل بوضوح للكفة الرابحة «الطابشة» أي الطرف الذي يمثل أصحاب الأرباح والتي الأخرى الطرف الأخر المثلث بالفقر أي أصحاب الأجور. لذلك سارعوا في إخراج سياساتهم من الدروج الصدئة فنثروا ملفاتهم وأصابيرهم العتيقة وحلولهم القديمة التي طالما عملوا جاهدين لفرضها علينا كقانون التشاركية مثلاً حيث غلفوه بمغلف جديد مزركش بالورود وألوان قوس قزح وأخذوا يطبلون ويذمرون به فهو كما يدعون سينقذ الاقتصاد الوطني وعمالنا الصامدين.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ضاعت أحلامك يا بنتي؟

الخصيرية وسوق الصوف منطقتان تقعان بين الشارح الطويل أو المستقيم « مدحت باشا » ومنطقة الشاغور وهما من المناطق الدمشقية القديمة التي تعتمد على التجارة بالأقمشة، وأنواع أخرى من المنسوجات هذا بالنسبة لسوق الصوف.

الخصيرية تحولت إلى ما يشبه منطقتها صناعية للورش العاملة ولكن في البيوت العربية التي يتضمن كل بيت فيها العديد من الغرف والتي تضم بين جنباتها آلات الإنتاج المختلفة من مكينات درزه وحبكه وطاولات قص وغيرها.. من أدوات الإنتاج الخاصة بصناعة الألبسة والجوارب.

ما ذكرناه كله ليس بالجديد على العارف بتلك المناطق ولكن الجديد في أن الأزمة الحالية التي يعيشها الشعب السوري قد أفرزت الكثير من الظواهر التي سيكون لها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، وما نريد الإشارة إليه هو قضية عمل خريجو الجامعات الذين دفعتهم ظروفهم وعائلاتهم للبحث عن عمل، أياً يكن هذا العمل من أجل أن يتمكنوا وأسرهم من تأمين المتطلبات الأساسية والضرورية للحياة اليومية بما فيها تكاليف الدراسة ووجهتهم من أجل ذلك البحث عن عمل في تلك المشاغل التي تفتقد للحد الأدنى الضروري لشروط العمل الصناعي وبالنسبة لساعات العمل والأجور فحدث ولا حرج حيث وسطي الأجور بهذه المشاغل لا يتعدى الـ 25 ألف ليرة سورية لمن له بالعمل لأكثر من عامين والغالب بهذه المشاغل بالنسبة للعمال أنهم من الإناث الجامعيات باعتبار تشغيلهن غير مكلف من حيث الأجور لأن العاملة المستجدة لا يتجاوز أجرها عن الـ 15 ألف ليرة سورية ويمكن استبدالها بسهولة، إذا ما اعترضت على شروط العمل التي تمتد فيها ساعات العمل لـ 12 ساعة متواصلة، يتخللها وقت قصير لأكل بعض الطعام وبعدها العودة للعمل.

ما نود أن نؤكد عليه: أن غياب دور الدولة في تأمين فرص العمل و«هي مكلفة بها دستورياً» وفقاً لاختصاصات الخريجين الجامعيين يؤدي إلى هدر الطاقات والإمكانات التي سيدقها هؤلاء الخريجون في حال عملوا ضمن تخصصاتهم الدراسية ويجعلهم عرضة لاستغلال سوق العمل وقوانينه المتوحشة التي تجعل من هؤلاء الخريجين «العمال» صيدة دسمة لتحقيق أعلى ربح ممكن، كما هو سائد في مجمل العمل الرأسمالي الصناعي والتجاري والخدمي وهذا كله يحدث في ظل غياب الدولة عن تأمين حقوق العمال سواء من حيث الأجور العادلة، أو حقهم في التأمين ضمن مظلة التأمينية التي تحفظ حقوقهم في إصابات العمل أو التسريح التعسفي.

المشكلة بالعمال المؤقتين أم بالحكومة؟



بدأت الحكومة السورية ومنذ عام 2005 تقريباً ومنذ تبينها سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيق توصيات البنك الدولي سينتج الصيت بحجة القيام بإصلاحات اقتصادية تمت إعادة هيكلة لمؤسسات الدولة .

■ ميلاد شوحي

حيث بدأت الحكومة تعتمد في التوظيف في مسابقاتها على مبدأ العقود السنوية والمؤقتة الذي يحرم العامل من أي حق في أي تعويضات أو تأمينات أو راتب تقاعدي ولا ينقلب استخدام العامل إلى عمل دائم مهما مدد أو جدد كما ينص في متن العقد عادة .

■ جذر المشكلة

تحت شعار لا أجرأ ثابتاً لعمل دائم، مررت المنظمات الدولية هذا المبدأ على أنه أفيد للعامل، وفي مصلحته، ولكن الهدف الحقيقي منها هي تنفيذ أهداف البنك الدولي في تدخله في الشؤون الاقتصادية للدول النامية من خلال تخريب مؤسساتها، وخصخصتها وتصفية حقوق الطبقة العاملة، وإفكارها، لإطلاق يد قوى السوق الخفية التي تكمل إحراق البلدان من الداخل، تحت شعار التعددية الاقتصادية والتشاركية مع القطاع الخاص. ولما كانت القوى العاملة هي أكبر عائق أمامهم و حجر عثرة أمام مشاريعهم المشبوهة كان لا بد من إيجاد طرق قانونية للتخلص منهم فكان اختراع مبدأ التوظيف عبر العقود السنوية والمؤقتة لسهولة تسريح العمال في أي وقت دون أن يكون لهم الحق في المطالبة في أي حقوق أو تعويضات .

التوظيف عبر العقود المؤقتة والسنوية خلق حالة من عدم الاستقرار لدى العمال وأسرههم والمجتمع عموماً

لما له من آثار اقتصادية واجتماعية كارثية على فئة عريضة من المجتمع لأن أي عامل لا يستطيع أن يبدأ حياته دون أن يملك عملاً دائماً ودخلاً ثابتاً يؤمن به احتياجاته، ويضمن له حياة مستقرة ومستقبل كريم، فعدم الاستقرار، والخوف من الطرد في أي لحظة وعدم وجود راتب تقاعدي يجعل العامل يعيش دائماً في حالة قلق دائمة طوال فترة عمله وهو يعيش على أمل أن يثبت في عمله في يوم ما من الأيام .

■ عقود سنوية ودستور

في سورية وحسب ما نص عليه الدستور السوري الجديد في المادة «

في إيجاد حل جذري وكامل لمشكلة العمال المؤقتين لأنها على ما يبدو مازالت مصررة على المضي بهذه السياسات الكارثية، وليس سببها العمال كما تحاول الحكومة دائماً إلقاء اللوم عليهم، واعتبارهم عبء على الدولة ومؤسساتها، وأنها تتحمل دفع رواتبهم، وأن كل موظف لا يعمل سوى ربع ساعة في اليوم فقط، وغير ذلك من التصريحات التي تحاول الحكومة من خلالها تحميل فشل سياساتها إلى عمالها، فكل الحسابات الدقيقة تستطيع حكوماتنا حسابها ولكنها لم تستطع حساب كم يوماً يكفي أجر العامل هذا إذا أطلقنا لقب الأجر على أجورنا أساساً .

40 « فالدولة ملزمة بتأمين فرص عمل لمواطنيها، ومعنى فرصة عمل تتضمن بالتأكيد فرصة عمل يستطيع أي مواطن من خلالها أن يبدأ حياة مستقرة خالية من أي مخاوف، وتكون مصدر رزق له لا مصدر خوف وقلق له ولأسرته . كما حددت المادة 13 من الدستور على أن الدولة تعمل على حماية قوة العمل وتطوير الطاقات البشرية .

■ المشكلة بالعمال أم الحكومة؟

تنفيذ الحكومة السورية لتوصيات البنك الدولي وتشريعها لمبدأ التوظيف بعقود سنوية هو ما خلق هذه المشكلة التي تظهر كل فترة وتبقى دون حل بسبب ممانعة الحكومة وتسويقها

تحت شعار لا أجرأ
ثابتاً لعمل دائم،
مررت المنظمات
الدولية هذا
المبدأ على أنه
أفيد للعامل

أجورنا .. حبلنا السري فلا تقطعوه

فدر علينا منذ بدء الأزمة، أن نجبر قسراً «كما جرت العادة» على الإنصات للكوائن المثقوبة، ولحنها النشاز من قبل المروجين لليبرالية الاقتصادية أو المتورطين فيها «وهم عنها غافلون» فيصطحبون سيمفونياتهم في الأسواق تباعاً ويسوقونها بشطارة ويفنعون بها حتى أولئك الذين يمثلون العمال، وأحدث ما تم إبداعه مؤخراً السمفونية العجيبة التي مفادها: عمالنا لا يعملون بأجورهم بل بوطنيتهم فأجورهم لا تكفي ثمناً للخبز.

■ احمد جواد

لقد صدقت المقولة في أمرين أولهما أن الأجر الحالي بقيمته الشرائية غير قادر على تأمين الحد الأدنى من الطعام لأسرة سورية تعتمد على أجر والأمر الثاني أن عمالنا وطينون وهذا والله حق، إذا ما وجه الاعتراض على هذه المقولة التي تتردد بمناسبة ومن غير مناسبة ومن مصادر نقابية أغلب الظن أنها لا تعي ما بطن فيها.

■ كرامة الوطن والمواطن

عندما يسرق الوطن وتنتهب خيراته وعندما تدار النذرة الاقتصادية في البلاد لمصلحة أصحاب الأرباح، ورؤوس الأموال، وعندما تبقى الثروة توزع بهذا المستوى من الظلم وحين يصيب الفقر والحرمان كل الطبقة العاملة. عندها يصبح الوطن حلاً مصادراً منهم يشعرون بأنهم «كمالة عدد» فالأجر العادل الذي من المفترض أن يتقاضاه العامل بشكل مباشر أو غير مباشر «الخدمات العامة» مقابل عرقه ومشاركته في الإنتاج الوطني والاقتصاد الوطني هو حبل السرة بالنسبة له وهو العامل الأبرز الذي يضمن له أن يعيش كمواطن كريم في وطن كريم فكرامة الوطن من كرامة مواطنيه وهما فوق كل اعتبار.

■ ما معنى هذا الكلام؟

إن الربط بين الأجر والوطنية بحد ذاته بهذه الطريقة كمن يقول بأن من لا يرضى العمل في ظل أجور كهذه مشكوك بوطنيته وبأن من يرفع صوته أو يصرخ أو يعتصم أو يضرب عن العمل من أجل أن يحصل على أجر عادل قد خرج بأفعاله تلك عن المسار الوطني وبأن شهادة الوطنية لن تعطى لأي أحد قد يترك عمله أو يستقيل منه أو يسافر ليقتصد رزقه في البلدان المجاورة و وراء البحار، وكان هؤلاء المعترضين والباحثين عن أجر أفضل كلهم يؤمنون به طعام أولادهم لا يعرفون «نكتة» نقص الموارد التي تطلقها الحكومة ولا يرون بأم أعينهم ماكينات النهب والفساد تسحب بالجملة والمفرق مليارات الليرات كي تصب في بطون الناهيين وحساباتهم البنكية، مع أنها بالأصل أموالهم وتعبهم وعرقهم وكذبهم.



من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

السلامة المهنية
لعمال النسيج

تتشرك المنشآت الصناعية التي هي بالنهاية مكان عمل، باحتوائها على ملوثات تصيب بيئة العمل، وتتعرض على العمال بشكل مباشر إذا ما تعرضوا لها، من هنا أتى مفهوم الأمن الصناعي أو إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وتبقى لكل صناعة ملوثاتها الخاصة وبالتالي أمراضها المهنية الخاصة، مما يستدعي معرفة العامل لأساليب الوقاية التي تخص مهنته التي يعمل بها، بل اختصاصه أو قسمه أو الآلة الموجود خلفها.

سنحاول الإضاءة على قسم هام من أقسام صناعة النسيج وهو قسم الحياكة، حيث يتعرض العاملون شفوية لنوعين من أنواع الملوثات، أولهما: الملوثات الفيزيائية وتحديدا الضوضاء، والاهتزازات الميكانيكية، فمع تطور الصناعة والآلات أصبحت مجمل الأنوال ومكنات النسيج ضخمة في حجمها وسريعة في حياكتها وإنتاجها، ونتيجة لذلك فهي تصدر أصواتاً عالية جداً، محدثة ضوضاء في فضاء المكان أو القسم الموجودة فيه، وخاصة تلك الآلات ذات الحجم الكبير كأنوال نسيج القماش وتطبيعه أو نسيج السجاد، فيما تبقى آلات أخرى أقل ضجيجاً منها كمكنات حياكة الجوارب والمناشف ولفافات الخيوط و«الدرزة» و«الحبكة»، ورغم ذلك فإنها تبقى أعلى من الدرجة التي حددتها منظمة العمل الدولية إذا تم قياسها بجهز مقياس الضوضاء المعتمد عالمياً Sound Level Meter الذي يقيس بوحدة تسمى الديسيبل، لذلك على العامل استخدام سماعات الوقاية العازلة، وإلا فإنه معرض بشكل مؤكد لنقص السمع التدريجي والذي يوصل في أحيان كثيرة لفقدانه نهائياً، علماً أن أعراض تراجع السمع قد لا تظهر إلا بعد سنين عديدة، لذلك يجب أخذ إجراءات الوقاية الشخصية كافة قبل ظهور أية عوارض.

الملوث الآخر الذي يتعرض له عمال الحياكة بشكل عام هو: الاهتزازات الميكانيكية، والتي تنتج عن اهتزاز الآلة أو المكنة التي يعمل بها أو خلفها العامل، ولا يفترض الاستهانة بأدنى نسب الاهتزاز سواء كانت تتعرض له اليد أو الجسم بأكمله، كونه يؤثر بالجملة العصبية ويتلفها وخاصة الأطراف، ولا تظهر الإصابة إلا بعد فترة طويلة من التعرض المستمر للاهتزازات الميكانيكية، ولا يوجد أدوات شخصية للوقاية يمكن أن يستخدمها العامل، لذا عليه أن يطلب بوجود إجراءات إنشائية وإدارية فهي الوحيدة القادرة على تخفيف حدة الاهتزاز، ويبقى تخفيض ساعات التعرض لها من خلال تخفيض ساعات العمل أو فترات الراحة أثناء ضرورة مهنية وصحية كي يحافظ العامل على ما أمكن من سلامته، وتلك مسؤولية رب العمل في القطاعين العام والخاص.

العمال الزراعيون ..

وقاطرة النمو المعطلة



مثل سائر عمال القطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية، يواجه عمال الزراعة اليوم تحديات جمة تبدأ بانعدام الأمن وتردي الوضع المعيشي ولا تنتهي عند الاستغلال وانخفاض الأجور.

■ غزله الماغوط

فالعمالة الزراعية تتسم بخصائص عدة تميزها عن أنواع العمالة الأخرى أبرزها: طابعها الموسمي وتأثرها بالطقس ومواسم الأمطار إلى جانب تغطيتها لشرائح عمرية واسعة، إذ يعمل فيها الأطفال جنباً إلى جنب مع البالغين وتشارك فيها النساء على قدم المساواة مع الرجال، ويتقاسمها القطاعان العام والخاص كما تلعب الظروف الأمنية دورها في تحديد رقعة الأراضي التي يمكن الوصول إليها، حيث انحسرت هذه الأراضي إلى حد كبير بفعل الحرب الطاحنة المستمرة منذ سنوات.

■ النساء والأطفال والاستغلال

يعرف قطاع الزراعة، بأنه القطاع الأكثر استغلالاً للأطفال حول العالم، إذ يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى أن ثمة 98 مليون ولد وبنات بين سن 5 و 17 عاماً يشتغلون كعمال في قطاع الزراعة، أي أن 60 في المائة من عمالة الأطفال على الصعيد العالمي تستغل في قطاع الزراعة، وفي الوقت نفسه فإن الزراعة هي أحد أخطر القطاعات من حيث معدلات الوفيات الناجمة عن العمل، والحوادث غير المميتة،

والأمراض المهنية، حيث تتعامل على المدى الطويل مع الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية السامة، وما يفاقم من استغلال الأطفال هو أن عمل غالبيتهم «70 في المائة» يصنف كعمالة «أسرية» أي أنها غير مدفوعة الأجر. الاستغلال ذاته تعانيه النساء في قطاع الزراعة وإن كان في صورة أقل جلاء من استغلال الأطفال، فأجور النساء العاملات في الأراضي أقل من أجور أقرانهم من الرجال في المجال نفسه رغم أن ساعات العمل هي ذاتها.

■ قاطرة النمو الاقتصادي

قبل الأزمة كانت الزراعة السورية تعد قاطرة النمو الاقتصادي في البلاد، ورغم أنها عانت حتى قبل الحرب

من مشكلات جمة أبرزها: السياسات الليبرالية ومظاهر الاستغلال، إلا أنها كانت حجر الأساس في الاقتصاد السوري، حيث كان العاملون فيها يشكلون 17% من إجمالي القوى العاملة، مساهمين في خلق 25% من الناتج في عام 2010. أما اليوم فقد تراجع الإنتاج الزراعي إلى النصف تماماً وفق إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، وخسر آلاف العمال الزراعيين مصدر رزقهم الوحيد، واضطروا إلى النزوح للمدن، ما ضاعف المشكلات الاجتماعية في المدن والأرياف على حد سواء.

■ النقابات.. الحاضر الغائب

نقابات عمال التنمية الزراعية والتي أنشئت بشق الأنفس وبعد نضال

مربير مع ملاكي الأراضي تغيب اليوم عن الساحة بعد أن غدت عاجزة عن الدفاع عن حقوق عمالها، إذ يقتصر دورها في الظروف الراهنة على عقد المؤتمرات ورفع المطالب التي ما ثبتت أن توضع جانباً ليصار إلى إعادة طرحها في المؤتمرات اللاحقة، وفي مؤتمراتها للعام الحالي ناقشت هذه النقابات جملة من المطالب حول قضايا التثبيت ورفع الأجور ومنح تعويض طبيعة الاختصاص لمن حرم منها والتأمين الصحي للعمال وذويهم، ومنح بطاقة اللباس للعاملين جميعهم ورفع قيمته، في حين يبقى المطالب الأكثر إلحاحاً إعادة الأمان إلى مناطق النزاع بما يسمح بعودة العمال الزراعيين إلى الأراضي المتضررة.

المهندسون الزراعيون.. النقابة ليست جمعية!

عقد المهندسون الزراعيون مؤتمرهم في اللاذقية بتاريخ 16/11/2016 وألقى الرفيق غسان القاضي عضو المؤتمر الكلمة التالية:

ليرة سورية شهرياً ووقف الاعتماد على جيوب الفقراء في حل الصعوبات الاقتصادية والتوجه نحو الناهبين والفاستدين. 3- استثمار أموال النقابة بمشاريع تحقق ريعية مالية وضمن إطار التعاون في حل مشاكل لها طابع اجتماعي اقتصادي كالاستثمار في مصنع لعصائر الحمضيات، وذلك بالتعاون مع اتحاد الفلاحين ضمن بذلك حل جملة من المشاكل خير من وضعها في شاليهات وما شابه من استثمارات كمالية تخدم قوى الفساد. 4- الانتهاء من فوضى إدارة المياه، وذلك بتركيب عدادات كما في جميع الدول حتى الغنية بالمياه وذلك حرصاً على الثروة المائية وفقراء الفلاحين. 5- المساهمة في دراسة السياسات الزراعية المتبعة مثلاً: الإرشاد الزراعي - هيكل وزارة

الزميلات والزملاء الأعزاء: الحديث يجب أن ينطلق من رؤية ما نحن فيه على الصعيد كافة باعتبارنا من مكونات شعب سلب حتى من دمه بتحالف قوى الفساد والاستغلال والقوى الفاشية العالمية ليمعنوا فينا قهراً ونجوعاً. إن هذا يتطلب من النقابة أن تملك البرنامج الذي يسهم في تحقيق جملة مطالب: 1- التحول من جمعية تدير أموال أعضائها إلى نقابة لها واجباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوقها في الاعتصام والإضراب والتظاهر بما يخدم القضايا الوطنية والمطلبية والطبقية 2- المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، وربطه بالحد الأدنى للمعيشة، وهذا يتطلب اليوم وحسب دراسات اقتصادية أن يكون دخل أسرة مكونة من خمسة أفراد 295 ألف

الزراعة صندوق الدعم الزراعي - صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية «ترتجل تجربة نستمر فيها أو نزوبها جانباً دون إجراء تقييم واتخاذ قرار بحلها أو الاستمرار فيها . 6 - إيلاء مهنة الهندسة الزراعية المزيد من الاعتبار برفع سوية الأعضاء العلمية والعملية عن طريق التأهيل العلمي الصحيح بالاعتماد على الخبرات الحقيقية في هذا المجال . 7- إعداد تقارير المؤتمر وتوزيعها على المهندسين والاهتمام بها وعدم إجراء نسخ/ لصق لهذه التقارير كما كان يحصل منذ 33 عاماً حيث المشاكل كما هي والتوصيات كما هي والطاقم كما هو أي لابد من متابعة ما يجري عند الزملاء في ميادين العمل . 8 - واجب النقابة أن تسعى لدى الحكومة لتوفير التمويل اللازم للصناديق الخاصة بالنقابة على شكل قروض بدون فائدة لتلبية حقوق واحتياجات الزملاء من هذه الصناديق على أن يتم الاسترداد لاحقاً بعد الخروج من الأزمة.

تصريح ناطق باسم جبهة التغيير والتحرير



ذات الصلة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي 2254». يشار إلى أن قناة الميادين كانت قد نشرت تصريحاً لحسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق بتاريخ 2016/11/16 حول هذا الموضوع على الرابط التالي:

<https://www.almayadeen.net/46422/news/politics>

أود الإشارة إلى أنني لم أتشاور ولم أتبلغ من أي جهة سياسية شيئاً عن اجتماع المعارضة في دمشق أو في أي مكان آخر. أنتمي كـ«مستقل» لمنصة فيها أوراق سياسية منطقية وعقلانية تسعى للحل السياسي «حصراً» في بلادنا، وأي تلاق مع أي تجمع سياسي آخر سيكون مرحب به بناءً على قاعدة تنفيذ بيان جنيف وورقة فيينا والقرارات الدولية

من النظام خبراً عن اجتماع المعارضة السورية في دمشق، وأقمت اسمي مع المشاركين باسم مجموعة قرطبة وهو غير صحيح بحال».

وأضاف: «نحن نؤمن بالحل السياسي ولا نرى مخرجاً إلا به وبتفاهم وطني سوري بعيداً عن التدخلات السياسية الإقليمية والدولية»، قائلاً أن النظام هو المسؤول الأول عن تعطيل أي حل سياسي حقيقي يحافظ على وجود السوريين أرضاً وشعباً، ويضمن الكرامة والحرية والعمل لبلادنا النازفة بلا حدود. وأوضح الخطيب: «لم تبلغنا أية جهة رسمية أو خاصة شيئاً عن اجتماع المعارضة في دمشق، ولا يوجد لدينا أية معلومات عنه، والطرف السياسي الذي نتحرك من خلاله هو حركة سورية الأم».

كما نشر جهاد مقدسي - منصة القاهرة - عبر الانترنت التوضيح التالي:

«أسمع في وسائل الإعلام ومن خلال تصريحات إعلامية مباشرة لبعض شخصيات المعارضة السورية عن جهود لعقد اجتماع لأطياف المعارضة السورية في دمشق أو القاهرة.

وأوضح المصدر، أنه منعا لأي التباس بين ما ربما قد قاله عبد العظيم، وبين ما ربما قد قامت «الميادين» بتأويله عنه، فإنه من الضروري توضيح حقيقة أن الفكرة طرحها عبد العظيم فعلاً على قيادة جبهة التغيير والتحرير مؤخراً في إطار التشاور والبحث الأولي، وأن الجبهة «وافقت على بحثها وضمن معطيات محددة»، ولم تصل بعد إلى قرار المشاركة من عدمها.

وأضاف أن رؤية جبهة التغيير والتحرير وطروحاتها، تنطلق من الواقع السورية، التي تؤكد ضرورة تاطير قوى المعارضة السورية لجهودها السياسية، وتشكيل وفد واحد لمفاوضة الحكومة لإطلاق الحل السياسي، ولكن على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2254 وبيانات فيينا وجنيفاً، وبقية القرارات ذات الصلة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم تدخل العوامل الإقليمية والدولية في مسار الأزمة السورية ومفاقمتها، وبالتالي مع حلها المطلوب.

وكان أحمد معاذ الخطيب قد نشر البيان التالي عبر الانترنت قال فيه: «تنتشر بعض الجهات الإعلامية القريبة

صرح ناطق رسمي باسم جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة يوم الخميس 17 تشرين الثاني 2016 أن ما نقل على لسان الأستاذ حسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق الديمقراطية حول «ترشيح» الجبهة «لحضور» مؤتمر عام لقوى المعارضة السورية المؤمّنة بالحل السياسي، يجري تحضيره في دمشق قبل نهاية العام الحالي، هو كلام غير دقيق.

جميل لـ «سبوتنيك»: المطلوب تنفيذ القرار 2254



أجرت إذاعة «سبوتنيك» يوم الثلاثاء 15/11/2016 حواراً مع د.قري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، حيث تطرق جميل في حديثه، إلى جملة قضايا تتعلق بالتطورات السياسية في الطرف الراهن، والموقف منها.

لقاءات في موسكو: (لا بد من إنعاش مسار جنيف وتنفيذ 2254)

استقبل الممثل الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف بعد ظهر يوم الأربعاء 16 تشرين الثاني 2016 في موسكو، أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمفاوضات السورية- السورية في جنيف، د.قري جميل.

وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً ذكرت فيه أن محادثات الجانبين ركزت على الوضع الحالي في سورية، مع التأكيد على أن لا بديل عن الحل السياسي للأزمة السورية وعن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2254، وغيره من القرارات ذات الصلة، والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية، وبيان جنيف بتاريخ 30 حزيران 2012.

في سياق متصل، التقى جميل قبل ظهر اليوم ذاته، في موسكو أيضاً، بالسيد رمزي عز الدين، نائب المبعوث الدولي إلى سورية، حيث أكد عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير على أهمية إنعاش مسار جنيف للحل السياسي في سورية، وعلى ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دورها المنوط بها في تطبيق جملة القرارات الدولية الخاصة بحل الأزمة السورية وفي مقدمتها 2254، محذراً من التقييدات المترتبة على أي تراخ أو تمهل أو مطاطة بهذا الصدد.

تمير ما يمكن تمريره من سياساتها السابقة، إذا كان هذا الأمر بهذا الشكل، فهذا أمر جيد. لذلك أنا لا أعتقد أنه يجب النظر للقضية من جانب واحد، أي إلى أن الإدارة الأمريكية تغيرت، وستأتي بسياسة جديدة، فلولا دور قوى السلم والديمقراطية في العالم المتصاعد لما كان من الممكن أصلاً لهذه الإدارة أن تجد الأرضية التي تعمل عليها اليوم».

وسأل المحاور، حول ما إذا كان لدى الجبهة، أفكار جديدة، فأوضح د.قري: «دائماً لدينا أفكار جديدة ولكن نعلن عنها عندما يصبح الطرف مناسباً لذلك. المهم الآن تحديد الهدف، الهدف هو اجتثاث الإرهاب في سورية وإيقاف الكارثة الإنسانية وبدء عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري المطلوب، هذه ثلاث عمليات يجب أن تسير كتنافاً لكتف بشكل متوازٍ»، مشدداً على أن المطلوب في ظل هذه الظروف هو «تنفيذ قرار مجلس الأمن، المفتاح هو قرار مجلس الأمن 2254».

وحول ما إذا كان يكفي تنفيذ القرار المذكور، أكد قائلاً: «نعم يكفي، وهو عبارة عن خارطة طريق كاملة، والدليل أنه يكفي أن القوى الغربية كلها انسحبت منه، ولم تعد تتحدث عنه، وعملياً تعرفه، وقوى عديدة من المعارضة المتطرفة لا تريده. وهذا يؤكد أن هذا القرار هو مفتاح، وهذا الاتجاه يجب تثبيته. أما الأداة لتنفيذ هذا القرار فهو جنيف، كل شيء يحصل في دمشق هو شيء جيد، ولكنه لا يلغي جنيف وإنما يجب أن يؤكد، وأن يفتح الطريق له ويسهله».

وجواباً عن سؤال عن وجود مطلب بالعودة إلى جنيف 2012 أكد د. قري جميل: «ماذا يعني مطلب؟ هذا قرار دولي ومطلوب تنفيذه».

المهم أن يعقد هذه المؤتمر، لذلك هذه القضية لن نتوقف عندها كثيراً ولن نكون عقبة أمام ذلك».

وفي سياق رده عن سؤال حول دور الإدارة الأمريكية الجديدة، وتأثيرها على تطور الأحداث قال د. جميل «فيما يخص الإدارة الأمريكية الجديدة طبعاً لها دور في التأثير على مجرى الأحداث ولكن أرجو عدم المبالغة في هذا الدور، لأن المؤثر الحقيقي اليوم بتغيير الميزان القوى هو دور القوى الصاعدة في العالم، أي روسيا وحلفاءها. هذا الدور أثبت ذاته على الأرض ليس في سورية فحسب، وإنما في القضايا العالمية المطروحة كلها. اليوم إذا كان التراجع الأمريكي العام قد تثبت، وإذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة ستعمل على أساس الاعتراف الضمني به، والذهاب إلى تفاهات مع القوى الصاعدة، وعدم «تكبير الراس» كما فعلت الإدارة السابقة، والكف عن الأوهام بأنه يمكن

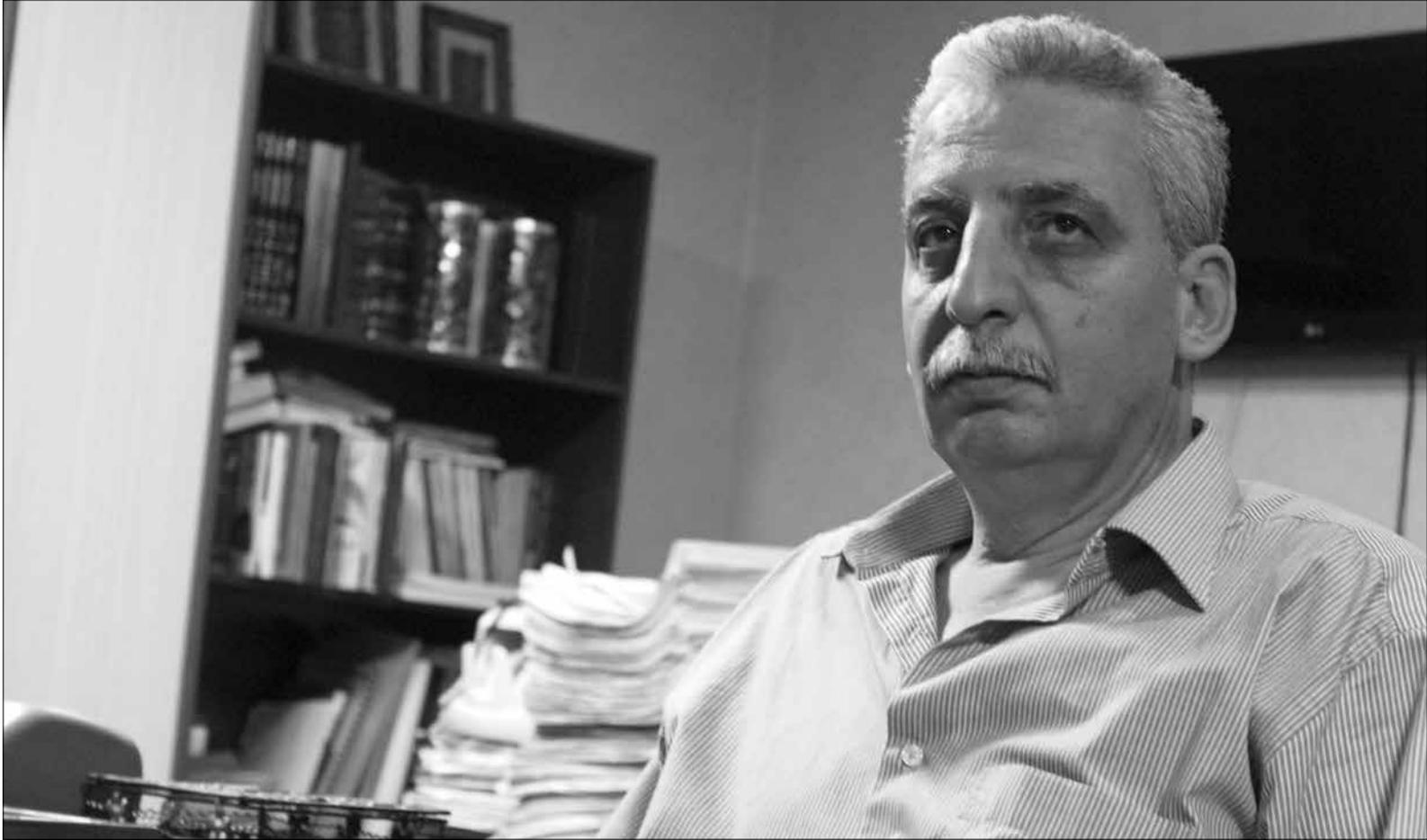
مني أن أشير إلى أنه إذا كان البعض يظن أن التطورات الأخيرة في المشهد الأمريكي أو في المشهد السوري تعني وأد جنيف فهو مخطئ جداً، بل على العكس».

وأكد جميل مرة أخرى على ضرورة التمييز بين المؤتمر العام، ومؤتمر المعارضة، قائلاً: «أكرر للمرة الثالثة، ينبغي التفريق بين مؤتمر وطني عام، ومؤتمر للمعارضة. نحن نطالب منذ فترة بإعادة النظر بتشكيل وفد المعارضة في جنيف لأن ثلاثة وفود «مابتربط» في قضية المفاوضات المباشرة، ونحن نطالب بمفاوضات مباشرة، وهي تتطلب وفداً واحداً، يتطلب بدوره قيام حديث بين أطراف المعارضة، لذلك فإن مؤتمراً للمعارضة هو أولوية، وهو يجب أن يسبق».

أما عن مكان عقد المؤتمر، وما إذا كان هناك أولوية لمكان ما دون الآخر، أجاب قائلاً: «مكان الانعقاد غير مهم،

وفي إجابته عن سؤال حول صحة الانبناء عن التحضير لمؤتمر دمشق الأول، قال: «أولاً أعتقد يجري الخطط بين موضوعين، بين فكرة مؤتمر وطني عام تطرحه قوى عديدة منذ فترة طويلة، وبين فكرة مؤتمر للمعارضة الوطنية الديمقراطية، وهو موضوع مطروح مجدداً لم يطرح إلا منذ فترة قليلة، هذه الفكرة جاءت من عند هيئة التنسيق وهي في إطار التحضير، تفكير، فقط لا غير، وأعتقد أنه بنهاية المطاف من جانبنا في جبهة التغيير والتحرير وفي حزب الإرادة الشعبية، لا يمكن إلا أن نؤيد كل جهد داخلي يصب باتجاه تنفيذ القرار 2254 وإنعاش مسيرة جنيف، لأن القرار 2254 يستوجب أدوات لتنفيذه وهو القرار الدولي الوحيد الذي يكتسب شرعية ويسمح بحل الأزمة السورية، لذلك بقدر ما صبت هذه المبادرات وهذه الأفكار وهذه المحاولات في هذا الاتجاه فحقن نؤيدها، هذا يتطلب

عرفات: من يبحث عن خيار آخر غير «2254» واهم..!



أجرت إذاعة «ميلودي FM»، يوم الأربعاء 2016/11/16، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، تطرق إلى عدد من المسائل والمستجدات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

دمشق، لحل الأزمة، إذ أن لهذه الأزمة جانبها الدولي والإقليمي». وتابع عرفات: «أنا مع الرأي القائل بأن الدول الإقليمية ما زالت موجودة، وتأثيرها أيضاً، وإن كان ينحسر، فبعد أن حضرت القوات الروسية إلى سورية، والأميركية في العراق، وحضور الطيران فوق سورية، بات دور الدول الإقليمية ينخفض موضوعياً، ويزداد دور الدول الموجودة على الأرض بالمعنى العسكري والسياسي، وهذا أمر طبيعي، ونعم، الحل هو سوري سوري، لكن ضمن إطار دولي، أي أن السوريين هم من يتفاوضوا ويخرجون بحل، ولكن الإطار الفعلي الضامن لهذه المسألة هو الإطار الدولي، أي أننا عائدون إلى 2254 أولاً، وليس هناك مخرج آخر، ومن يبحث عن مخرج آخر فهو واهم».

وحول توقيت تنفيذ القرار الدولي 2254، أشار عرفات: «أنا لا أنجم، ولكن المواعيد مسألة إشكالية، لأنه هذا الصراع هو صراع إرادات، ففي لحظة من اللحظات، يمكن لإحدى الإرادات أن تختل، فيحدث بها تأخير أو تقديم. وبالتالي، لا يمكن أن نضع أجددات زمنية. لكن الواضح هو أن الولايات المتحدة لن تتمكن من الإعاقة، لا في سورية ولا في غيرها، كما كانت عليه سابقاً، ومقاومتها في هذه المسألة تنخفض، وهذا هو الإطار العام، أما التفاصيل حول كيف يجب أن يحدث ذلك، وبأية طريقة، فهي ما ستكشفه الأيام القادمة. لكن من الواضح تماماً أن الأزمات كالأزمة السورية، التي هي أزمة لها امتداداتها الإقليمية والدولية، لا يمكن حلها ضمن النطاق المحلي، ذلك كان يمكن أن يحدث حتى عام 2012، أما بعد ذلك فقد أصبحت أزمة لها امتداداتها الدولية»

هو موجود لدى هيئة التنسيق، كما فهمت، هو عبارة عن مشروع وأفكار يجري تداولها ضمن الهيئة وخارج الهيئة، وحسب تصريح الأستاذ أحمد العسراوي، فقد قال بأنه حلم، وليس هناك إجراءات عملية لتنفيذه الآن.. وعلى كل حال نحن نسمع في الأوساط السياسية، بأن هناك محاولة لعقد مؤتمر لبعض أطراف المعارضة، لإيجاد بما يسمى القطب الديمقراطي، وهذه هي الفكرة التي لدى هيئة التنسيق، والموضوع الآن ضمن إطار التداول، ولا يوجد أي شيء عملي.. ومثل هذه المبادرة، تشير إلى أن الهيئة العليا للمفاوضات في مازق، لذلك عندما يبحث بعض أطراف هذه الهيئة عن إطار آخر، فهذا يعني أن ذلك الإطار لم يعد يفيد، ولهذا السبب يجري البحث، وبرأيي، تكمن أساس الفكرة في هذه المسألة».

«دمشق1» ليس ممكناً

وفي إجابة عن تساؤل حول الحديث عن «دمشق1»، شدد عرفات: «إذا أردنا التحدث عن دمشق واحد، فهل نذكر من طرح الفكرة أولاً؟ إن من طرحها هو الراحل ناهض حتر، في إحدى مقالاته، وكان يقصد القول: بأن الحل الدولي ليس صحيحاً بل الحل المحلي، وبديل أن يكون هناك جنيف2 و3 يجب أن يكون دمشق1 و2، وعلى ما يبدو بأن الفكرة قد أعجبت أحداً ما، وبدأ العمل بها، وهذا له علاقة بالتقدير السياسي لهذه القوة أو تلك، وإلى أين يمكن أن تتجه الأمور، وهم في حالة تجربة: هل يمكن حل الأزمة السورية بدمشق واحد، وأنا شخصياً لا أعتقد بأن هذا ممكن، وقد تخطى حل الأزمة بأن تجلس قوى سورية فيما بينها في

مما هو عليه الوضع الآن. وفيما يتعلق بالأزمة السورية، أرجح أن الوضع السوري سيذهب إلى حل أسرع مما كان متوقعاً، وتحديد القرار 2254، فالولايات المتحدة هي من كانت تعيق الحل السياسي طوال الوقت».

أقرب إلى الحل..

وفيما لو كان يتوقع انعقاد مؤتمر جنيف في وقت قريب، قال عرفات: «أتوقع أن يكون هناك جنيف قريب، لم لا؟ الممانعة الأمريكية للحل السياسي في سورية، التي كانت تتمثل بطرق مختلفة، وخاصة بسلك الدول الإقليمية، وما يسمى «الهيئة العليا للمفاوضات» التي كانت طوال الوقت «تحد» وتعيق الحل.. بالإضافة لنشاط المسلحين والقوى الإرهابية، ومحاولة خلط المسلحين الذين يسموهم معتدلين مع «جبهة النصرة» وعدم فصلهم، أي إعاقة عملية تصفية قوى الإرهاب.. هذه المسائل كلها أعتقد أنها أصبحت أقرب إلى الحل، وبالتالي، فإن العناصر، بالتفصيل أو بالمعنى العام، التي كانت تعيق ذهاب سورية إلى حل، أصبحت أضعف. ونحن في لحظة أقرب بكثير من السابق تجاه الحل».

وعن المؤتمرات الداخلية، التي يجري الحديث عنها في وسائل الإعلام، أكد عرفات: «في بادئ الأمر، إن الجهود كلها التي يجري توظيفها من أجل الإسهام بحل الأزمة السورية هي جهود مشكورة ومطلوبة.. وما طرحه الأستاذ حسن عبد العظيم، وهو ليس بجديد، وقد سمعت عنه هذا الكلام منذ ثلاثة أشهر على الأقل، وعلى الإعلام أيضاً، ولكن لا أعلم لماذا الآن لفت هذا الطرح وسائل الإعلام أكثر مما حصل سابقاً.. المهم أن ما

لانتهابات الأمريكية والحل في سورية حول قانون الانتخابات الذي يراه مناسباً لسورية، أكد عرفات: «نحن نقول أن قانون الانتخابات يجب أن يكون نسبياً على أساس الدائرة الواحدة لنتمكن من تخطي المشاكل»، منتقداً نظام الانتخابات الأمريكي، الذي «يحدد أن الفائز يأخذ كل شيء». ففي ولاية مثل كاليفورنيا، إذا كان يوجد 20 مليون ناخب، يكفي أن يأخذ مرشح واحد 10 ملايين صوت+ صوت واحد ليأخذ تمثيل الولاية بالكامل، في حين أنه هناك 9 ملايين ذهبت أصواتهم ولم تعط نتيجة، وبالتالي، هذا النظام من حيث الجوهر هو نظام أكثر، وهو نظام لا توجد فيه عدالة».

وعن «الصدمة» التي أصابت الكثيرين نتيجة فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، قال عرفات: «الإعلام لمن؟ هو ملك الأثرياء، لذلك نستغرب عندما يقولون أنها نتائج صادمة، بل غير صادمة أبداً.. خلال عام كامل كان الإعلام يقول: أن كليتوتون هي الفائزة، لذلك، من الطبيعي أن يصدم الناس بعد النتيجة، ولكن الحقيقة ليست كذلك: لو كان الإعلام يعكس الحقيقة لما كان أحد ليصدم».

وفي رد عن سؤال حول ما إذا كان «اليساريون يشمتون بالتراجع الأمريكي»، أكد عرفات: «نحن لم نشمت، بل نوصف الواقع: الطغاة يتراجعون وقد دخلوا في مازق، وهذا الكلام يشير إلى أن الطرف الآخر يتقدم- وهو مجموعة من دول العالم وليس طرفاً واحداً، صحيح أن روسيا في المقدمة ولكن الصين ليس ببعيدة أيضاً وبقية بلدان العالم الأخرى التي تعمل لتغيير ميزان القوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية- وبالتالي، نحن ذاهبون إلى حالة عالمية أفضل بكثير

العناصر-
بالتفصيل أو
بالمعنى العام-
التي كانت تعيق
ذهاب سورية
إلى حل أصبحت
أضعف ونحن
في لحظة أقرب
بكثير من السابق
تجاه الحل

تأبين مغربية: «لا أحلم بنفسي إلا أسير على قدمين»!



أقامت قيادة جبهة التغيير والتحرير مساء السبت 12 تشرين الثاني الجاري، في مكتب منظمة دمشق لحزب الإرادة الشعبية وسط العاصمة، حفل تأبين لعضو قيادة الجبهة، ورئيس التيار الثالث لأجل سورية، د.مازن مغربية، بمناسبة مرور 40 يوماً على رحيله.

وعلى لحنات صراعه الأخيرة مع المرض... وأضاف بيتنجانة أن تكريم الراحل الكبير «سيكون بمثابة هذا المسار وبذل كل ما نستطيع في سبيل حقن الدم السوري المقدس».

ثم ألقى عريف الحفل «شهادة بالراحل» أرسلها د.يوسف سلمان، عضو قيادة الجبهة، رئيس حزب الديمقراطيين الاجتماعيين، جاء فيها: «كان الفقيد الراحل يؤمن برسوخ، أن حل الأزمة المأساوية الدامية في سورية، هو سياسي بامتياز، وكان يرفض بحزم التدخل الخارجي في شؤون بلده الداخلية بصوره وأشكاله كافة، كان يرى أن الحل السياسي يتطلب العمل بالتوازي في أن واحد: على محاربة الإرهاب من جهة، وعلى إعادة صياغة اجتماعنا السياسي من جهة أخرى على أسس ديمقراطية».

ثم ألقى الرفيق علاء عرفات عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وأمين حزب الإرادة الشعبية كلمة جبهة التغيير والتحرير، ومما ورد فيها: «ظاهرة مازن مغربية، هي ظاهرة جديدة في الوضع السوري. فالأزمة السورية دفعت ألوف الناس على الانخراط في العمل السياسي بأشكال مختلفة. ومازن واحد منهم، ولكن مازن هو واحد من هؤلاء المتميزين» مضيفاً أن الراحل كان متميزاً لأنه شجاع بالمعنى الشخصي، وبالمعنى السياسي، ولأنه طيب وذكي ولمح ووطن وصلب وعنيد إيجابياً وكل ذلك إلى أقصى حدوده، وموضحاً أن

عريف الحفل، الرفيق عادل اللحام، عضو هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية، وعضو الجبهة، استهل الفعالية بدعوة الحضور للوقوف دقيقة صمت تخليداً لذكرى الراحل الكبير، معدداً بعدها بعضاً من سماته.

ثم ألقى على الحضور كلمة عائلة د.مغربية التي أرسلتها السيدة ليلى دادو، أرملة الفقيد، والتي مما جاء فيها: «لم ولن تغيب. ذكراك مازالت حاضرة.. وظيفك مازال موجوداً.. أربعون يوماً مرت على رحيلك... فراقك كان محزناً ومؤلماً على رفيقة دربك التي كانت معك في كل لحظة وحتى اللحظات الأخيرة.. كانت سنوات الأزمة عصية وقاسية عليك لكنك لم تدخر جهداً إلا وبذلته.. لا بل تحديث مرضك وكركسك وبذلت أكثر من طاقتك.. وكان همك الأول والأخير أن ترى نهاية الأزمة.. وكان العمل السياسي محور حياتنا في سنوات الأزمة.. لذلك كانت أمي التي ترى نهاية هذا الكابوس المرعب.. وترى ثمرة جهودك وجهود من عمل معنا وعملاً معهم».

ثم ألقى السيد سامي بيتنجانة كلمة التيار الثالث لأجل سورية، والتي مما جاء فيها: «نجتمع اليوم لنحيي ذكرى مرور أربعين يوماً على وفاة شخص استثنائي! الدكتور مازن مغربية لم يكن جندياً في جبهات القتال، لكنه كان مقاتلاً شرساً في ميادين العمل السياسي، لم تقعه ظروفه الصحية القاسية عن أداء واجبه تجاه وطنه.. بل كنت أراه يزداد إصراراً ومثابرة في نشاطه السياسي، دون توقف،

أن هنالك الكثير من السياسيين يخافون بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، من هذا الرجل الذي يجلس على كرسي..!». وخلص عرفات إلى القول: «المهم أن تتمكن من تحقيق ما هو مطلوب: حل سياسي على أساس تغيير وطني ديمقراطي جذري وعميق وشامل، يحافظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً. ولا مناص من الذهاب إلى هذا الاتجاه. ولن نسمح بأن تسير الأمور بغير هذا الاتجاه. هذا ليس فقط قسم وإخلاص لذكرى فقيدنا مازن مغربية. هذا قسم وطني تلتزم به كل القوى المنضوية ضمن إطار جبهة التغيير والتحرير».

مازن مغربية، كما يقال في الكيمياء، كان عباء الشمس في كثير من الصراعات السياسية بحيث «حين نذهب للنقاش والبرامج والوضع السياسي يظهر فارق كيلومترات بيننا وبين من يهتموننا بأننا «معارضة نظام» وخصوصاً عندما يكون مازن مغربية هو الذي يتحدث». واستطرد عرفات قائلاً: «كان مازن يقاتل أفضل من الأصحاء. والذي عاشه يعرف أنه كان يقول: «أنا لا أحلم بنفسي إلا أسير على قدمين». في المنام لم يكن يرى نفسه إلا سائراً. وهذا الكرسي لم يكن بالنسبة له عائقاً.. بالعكس كان حافظاً له ليتجاوز الآخرين بالطرح، وكان دائماً يتجاوزهم، وأقول صراحة

الخط الثالث المزيف.. نادياً ومهزوماً!

■ مهند دليقان

ساد في وسائل الإعلام لفترة غير قصيرة من عمر الأزمة السورية، تصنيف القوى بين خطين «موال ومعارض»، أو «مع الحسم ومع الإسقاط».

لم يصمد هذا التصنيف التعسفي طويلاً، فمنذ الفيتو الروسي-الصيني الأول، بات جلياً لكل ذي نظر أن لا حسم ولا إسقاط، وهو الأمر الذي فرض نفسه حتى على وسائل الإعلام، التي باتت مضطرة لفتح المجال، وإن بشكل ضيق، أمام الخط الثالث: خط الحل السياسي.

وبات التصنيف يجري ضمن ثلاثة خطوط من حيث الشكل: الخط الأول: هو خط الحسم العسكري، والثاني: خط الإسقاط، والثالث: خط التسوية أو الحل السياسي، وبدا هذا التصنيف أقرب إلى الواقع من التصنيف السابق. رغم ذلك فإن تعاقب الأحداث وتطورها يعيد التأكيد على أن الأمور في سورية دائماً أعقد مما تبدو عليه..

النقطة الأولى التي ينبغي التذكير بها وتثبيتها، هي أن حزب الإرادة الشعبية نبه باكراً (منذ 2005) إلى أن ثنائية «نظام-معارضة» هي ثنائية غير صالحة للتعبير عن واقع الحال السوري، وأن الثنائية الحقيقية هي بين ناهبين ومنهوبين، والناهبون وممثلوهم، موجودون في صفوف النظام والمعارضة على حد سواء، ولذا فإن التمييز بين القوى ينبغي أن

ينطلق من برامجها وأفعالها، وبخاصة برامجها الاقتصادية-الاجتماعية التي يتحدد على أساسها من تمثل حقاً. أمي قوى ذات برامج ليبرالية اقتصادية؟ إذا كانت كذلك فهي تمثل فئة الـ10% من السوريين، وليس مهماً ماها أنها كانت معارضة أم موالية، والعكس بالعكس. أي أن التفارق الشكلي بين ثلاثة خطوط، يؤول في المضمون العميق، إلى تفارق بين خطين أساسيين عابرين لتلك الخطوط.

بالأحوال كلها، فإن الأشكال خداعة، وإذا تضح أن خطي الحسم والإسقاط يصلان نهايات مسدودة، فإن ذلك لا يعفي مدعي الانتماء إلى خط ثالث من الفرز على أساس البرامج الحقيقية، والتمثيل الحقيقي.. ذلك أنه يوجد خط ثالث حقيقي يناضل حقاً وفعلاً من أجل الحل السياسي، وخط ثالث مزيف يتبنى شعار التسوية والحل لمأرب أخرى.. وهذا الخط بالذات هو من أعلن أحد ممثليه هزيمته على صفحات الجرائد العربية مؤخراً..

إن أصحاب الخط الثالث المزيف، طالما أخطؤوا في رؤاهم وتصوراتهم عبر أربعين عاماً مضت، وهم يخطئون الآن أيضاً: إنهم يفهمون كل تقدم ضد الإرهاب بالشكل التالي: تقدم ضد الإرهاب= تقدم النظام

السوري= تراجع إمكانية الإسقاط وتقدم إمكانية الحسم، وكأن سورية تقبع في المريخ، وليس الصراع الجاري فيها جزءاً من صراع دولي، بطوله وعرضه.

الترتيب الموضوعي للأمور، هو: أن تقدماً ضد الإرهاب يعني بالضبط تقدم موسكو على واشنطن، ويعني تقدم العقلائي داخل واشنطن على الفاشي، ويعني أيضاً تقدم الحلول السياسية، التي تفتح أبواب الاستقرار الحقيقي وتغلق الأبواب في وجه الفوضى الأمريكية، واستقرار من هذا النوع لن يحدث دون تغيير جذري شامل.

إن من نصفهم بأصحاب الخط الثالث المزيف، هم فئة من المعارضة السورية يحلو لها البحث عن دور «بيضة القبان». فهي ترى في نفسها خطأ ثالثاً بين النظام والمعارضة، خطأ ثالثاً بمعنى الحل الوسط، فهي تحاول الاستفادة من الضغوط الدولية والأمريكية تحديداً، على النظام، لرفع سقف مطالبها، بل ومدخلاً لا يبدل عنه لتحقيق تلك المطالب، والفرق بينها وبين الائتلاف ليس إلا شكلياً وشعاراتياً بحثاً. وهي تحاول أيضاً الاستفادة من تقدم موسكو لتضغط على الائتلاف على تقديمها ويرفع شأنها بين صفوفه، إضافة إلى كونها



2254 لم يعد قابلاً للتحقيق، بينما واقع الأمر «لمن يفهمه» يقول عكس ذلك تماماً.. فتقدم روسيا وتراجع واشنطن، يعني تقدم الحل السياسي، ويعني فوق ذلك ارتفاعاً كبيراً في إمكانيات تنفيذ القرار الدولي ضمن آجال غير بعيدة.

بالأحوال كلها فإن «مصير الحي يتلاقى»، فأصحاب البرامج المتشابهة، ورغم شعاراتهم المتعارضة شكلياً، يتقاربون بشكل مستمر بل ويقتربون من توحيد شعاراتهم، وهذا ولا شك أمر مفيد، فهو يسمح بتعزيز وتبلور تكاتف الخط الثالث الحقيقي، الممثل لمصلحة غالبية الشعب السوري، في وجه الخطوط الأولى والثاني والثالث المزيف، و«ما ملكت أيمان» العالم المتقهقر من خطوط..

قوى هامشية ضمن الصراع، وغير متبناة صفاً أولاً من الغرب. إن التلاقي بين أشباه الائتلاف وأشباه النظام ضمن خط ثالث مزيف، ليس إلا أحد التعبيرات العميقة عما أسلفنا قوله بأن لا وجود حقيقياً إلا لخطين أساسيين من حيث المضمون البرنامجي. إن أصحاب الخط الثالث المزيف، شأنهم شأن أصحاب الحسم والإسقاط، يرون العمل السياسي من باب «التكتيك والشطارة»، واللعب على التوازنات، وليتهم يفهمون تلك التوازنات!.. إن التراجع الأمريكي الواضح، بل والذي يقلع العين، يدفع أصحاب الخط الثالث المزيف إلى الاعتقاد بأن الوقت حان لتخفيض المطالب، وأن

الحكومة ماذا تقول.. وماذا يحصل؟



عودتنا هذه الحكومة، كما سابقاتها، أنه لا أسهل عليها من الخطب التي تحاول أن تخاطب ود المواطن، وتمنص نعمته على الواقع المأساوي الذي يعيشه، ليس من واقع الحرب وأهوالها فقط، بل، والأهم من ذلك، من سياساتها الرسمية التي تفقره يوماً بعد آخر، حتى جعلته معوزاً.

عاصي اسماعيل

وها هو رئيس حكومتنا، يظهر عبر الإعلام بالصور النمطية نفسها، بالإضافة لتحميل المواطن جزءاً من مسؤوليات الحكومة نفسها، ناهيك عما يتحملة من جرائمها.

مفارقات..

كثيرة كانت العناوين التي تم التطرق لها من قبل رئيس الحكومة، بحديثه التلفزيوني الأسبوعي المنصرم، وبمجملة ما تخرج عن حيز الكلام الإنشائي، وبأحيان كثيرة، كان فيها الكثير مما لا يمكن إغفاله من المفارقات. فعند حديثه عن الموارد الذاتية التي تم الاعتماد عليها من قبل الدولة خلال الأزمة، لم يستدرك د. خميس أن هذه الموارد كانت من جيوب المواطنين الفقراء، وعلى حساب معيشتهم وأمنهم، كما لم يستدرك أنها أصبحت بجيوب الأغنياء وأصحاب الأرباح بالنتيجة، عبر السياسات الحكومية المفكرة للغالبية المواطنين نفسها، يوماً بعد آخر، والمثيرة للقلّة القليلة من المتنفذين والتجار والسماصرة والمستغلين وتجار الحرب والأزمة.

أي دعم؟

مفارقة أخرى، كانت عندما أشار إلى الاستمرار بالدعم المقدم عبر بعض الخدمات العامة، مثل: التعليم والصحة، بالإضافة إلى دعم الخبز، متناسياً كل الدعم الذي تم سحبه تبعاً، على حساب المزيد من الإفقر، كما المزيد من الأرباح لجيوب البعض، الوقود- الكهرباء- الخبز- المواد المقننة وغيرها، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق على الكثير من الخدمات العامة!

انطلق في حديثه من أن هناك بعض القطاعات الحيوية ما زالت بيد الدولة عبر تقديم بعض الدعم لها، مع العلم أن مفهوم الدعم بحد ذاته هو «من وإلى»، أي أن الحكومة عندما تقدم دعماً ما، فإن مواردها هي الكفيلة بالتغطية، وبالتالي التغطية من جيوب هذا المواطن أولاً وأخيراً، وليس مئة ولا تكراً، أما الـ «إلى» فقد باتت واضحة بأنها إلى جيوب كبار التجار والسماصرة والمتنفذين.

علماً أن الأرقام تشير بالواقع العملي، إلى التخفيض المستمر للإنفاق على هذه القطاعات، على الرغم من الاستنزاف الكبير لجيوب الغالبية من المواطنين، فأين الدعم المستمر من هذه الأرقام وهذا الواقع؟

المواطن معوزاً!

والتحدث عن أولويات الحكومة، والمتمثلة بتحسين معيشة المواطن، والإقلاع بالعملية الإنتاجية، ريناها بوضوح من خلال الأرقام المعلنة بالموازنة، كما عشناها يوماً من بؤس إلى بؤس، على مستوى المعيشة والإنتاج على حد سواء خلال سنوات الأزمة، وخلال عقود خلت، بالإضافة لما خُطط له وتم الإعلان عنه، على مستوى العملية الإنتاجية بالشركات العامة، سواء التابعة لوزارة الصناعة، أو التابعة للقطاع الإنشائي، من خصخصة مبطنة للرابح منها عبر عنوان «التشاركية»، وتصفية الخاسر منها، بحجج وذرائع مختلفة، بالإضافة إلى تدني مستويات الأجور بشكل كبير، لدرجة أنها وصلت للحضيض، ليس بالمقارنة مع ضرورات المعيشة فقط، بل بالمقارنة مع أدنى مستويات الدخل عالمياً، وبالنتيجة المواطن لم يعد فقيراً، بل أصبح جائعاً ومُعوزاً، فأين تلك الأولوية من حيز التنفيذ؟

الفساد ليس مسؤولية المواطن..

أما عن المواطن ودوره على مستوى مسؤوليته في محاربة الفساد، فهذه كانت المفارقة الأكبر، ليس من باب أن المواطن مستتكم عن هذا الدور، بل من باب أن المواطن طُعن على لسانه الشكر، وتعبت يمانه وهو يشير إلى مواقع الفساد والفاستين، بالمقابل كانت أيدي الجهات العامة المسؤولة عن هذا الدور رسمياً مغلوطة إلى عنقها في بعض القضايا، ومُغيبية عن الكثير من القضايا الأخرى، ناهيك عن الفساد

الحكومة مصرة على المضي بنفس سياساتها حتى الآن، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي. فعن أي تكامل يتم الحديث بين الحكومة والإعلام على هذا المستوى، اللهم يمكن أن يكون الحديث عن بعض الوسائل التي تروج لبعض التوجهات والقرارات، ولو كانت مضرّة بمصلحة المواطن والوطن.

«خَيْطُ بَغِيرِ هَالْمَسْلَةِ»!

مع القناعة بأن رئيس الحكومة، هو كبير الموظفين الرسميين في البلد بالواقع العملي، فلا يسعني إلا أن أقول للحكومة بكامل طاقتها، «خَيْطُ بَغِيرِ هَالْمَسْلَةِ»، شعبنا وعوداً وتصريحات، فإن لم يتم تغيير حقيقي للسياسات المتبعة، اقتصادياً واجتماعياً، فلا جدوى من جبر المطابع، ولا جدوى من ساعات البث.

المواطنون جاعوا وتعروا وتشردوا، ومشاكلهم الكبيرة لا تحل بخطب وبيانات، ما يحتاجونه هو شيء عملي وتنفيذي، ولعل أول ما يمكن أن يكون بهذا الاتجاه، هو: الإعلان عن تغيير السياسات التي أفقرت الغالبية وزادت من ثراء القلة المستغلة.

واخيراً، أنقل ما قاله أحدهم في معرض تعليقه على الظهور الإعلامي لرئيس الحكومة: «فرجيننا همتك يا رئيس الحكومة، وعميل حجز ع أموال ه الكبار من السماصرة والمهربين والفاستين، وحاسب المسؤولين الكبار ع مبدأ من أين لك هذا؟، لك ما عاد في شي مخبي، الناس شايقة وعارفة، بس الحكومة ما بتساوي شي جدي!».

الذي طال الكثير من مواقعها هي الأخرى، وبالتالي ما زال الفساد يسرح ويمرح في البلاد، على عين الحكومة وأجهزتها التنفيذية، حيث لم نر حتى تاريخه أية محاسبة حقيقية للفاستين الكبار، أو للمتاجرين من الحيتان الكبيرة، على حساب المواطنين ومعيشتهم وأمنهم، بل جُل ما نراه ونسمع عنه هو عن بعض الملفات الصغيرة، بحجمها، وأدوار الفاعلين بها. وبالتالي دعوة المواطن للقيام بدوره على هذا الجانب هو نوع من المواردية المباشرة، وتحمله ما لا يجب أن يحمله أصلاً، على الرغم من أنه يقوم بهذا الدور، وكان تلك المسألة من مسؤوليات المواطن وليس من مسؤوليات الحكومة!

أي تكامل هو المطلوب؟

أما الحديث عن الدور المتكامل للحكومة مع الإعلام، فهو ليس أكثر من سعي لسحب البساط من تحت الدور الإعلامي الحقيقي، فعلى أرض الواقع لم يكن هناك أي تكامل على هذا المستوى، فالكثير، إن لم نقل غالبية وسائل الإعلام كانت تقوم بدورها على مستوى الانتقاد المباشر لأوجه الخلل في الممارسات الحكومية، وغير الحكومية، على مختلف المستويات، بالإضافة للإشارة إلى مكامن النقص في السياسات الاقتصادية الاجتماعية المعلنة والمعمول بها، بغض النظر عن مضمون ما تطرحة هذه الوسائل ومدى عمقه وجديته، ولكن على المستوى العملي، لم تكن الحكومة بوارد أن تأخذ أياً من ذلك بعين الاعتبار، بل ما زالت

الحديث عن أولويات الحكومة المتمثلة بتحسين معيشة المواطن عشنا يوماً من بؤس إلى بؤس

المرض لا ينتظر يا حكومة.. الدواء «مقطوع»!



صاحب الصيدلية، وهذا ما أكده «م.ح» بقوله: إن «بعض الزملاء اتفقوا على الامتناع عن البيع أو إغلاق الصيدليات ريثما يتم إصدار التسعيرة الجديدة رسمياً».

قطاع عام ضعيف!

بظل ضعف قطاع الإنتاج الدوائي العام، وسيبقى المواطن أسير عدم توفر الأدوية، أو التحكم بسعرها ارتفاعاً في استغلال مباشر للحاجة الماسة للدواء، من قبل المعامل الخاصة، أو من قبل المستوردين والمهربين، على الرغم من الكثير من الكلام عن دعم القطاع الصحي العام، بما في ذلك القطاع الدوائي على المستوى الإنتاجي، ولكن أياً من ذلك لم يلمسه المواطن على المستوى العملي.

قطاع الإنتاج الدوائي بحاجة للدعم أيضاً..

الخشية الحقيقية والمشروعة هي: أن يتم تحرير هذا القطاع بشكل نهائي، تحت الضغط المستمر من قبل العامل والمستوردين، على مستوى المدخلات والمخرجات والأسعار، بذريعة الضرورة والحاجة، بدلاً من أن تقوم الحكومة بدورها على مستوى دعم قطاعها العام الإنتاجي، كما ودعم ومراقبة القطاع الخاص أيضاً، كون الصناعة الدوائية السورية، وبغض النظر عن كل ما سبق، أثبتت أنها من الصناعات المنافسة، محلياً وإقليمياً ودولياً، وهي كما غيرها من الصناعات المحلية بحاجة للدعم على مستوى مستلزمات العملية الانتاجية، اعتباراً من المواد الأولية وسبل تأمينها وتخفيض تكاليفها مع بقية التكاليف الأخرى وخاصة: الطاقة «كهرباء وماء»، وليس انتهاءً بعملية التسعير المنضبط، حسب التكاليف وهوامش الربح المعتمدة.

استوردت، بها ومقارنتها بالأسعار الراجحة، وبالتالي منع احتكار المعامل لها، وجعلها حجة دائمة لقطع أصناف مهمة من السوق». وأيضاً «يمكن لوزارة الصحة الإشراف على تصنيع هذه الأدوية وأن تفرض رقابة على الكميات المنتجة كي لا يتم احتكارها من قبل المستودعات لاحقاً، ويتم استخدامها كورقة ضغط على الحكومة بين الحين والآخر»، ذلك بحسب الصيدلي.

معامل في الداخل تعمل للخارج؟

في المقابل، هناك معامل أحجمت عن تقديم منتجاتها للسوق المحلي بنسبة كبيرة، مثل: شركة «المتوسط»، كما أكد مصدر نقابي لـ «قاسيون»، مؤكداً أن هذه الشركات حجتها هي: أن أدويتها حاصلة على امتياز أوروبي، والشروط المفروضة عليها لإنتاج الأدوية بموجب هذا الامتياز، يتطلب تكاليف باهظة، وبالتالي، حصلت على موافقة وزارة الصحة بتصدير جزء من منتجاتها.

وتابع: «70% من منتجات هذه المعامل تصدر إلى مصر والسودان وغيرها من الدول العربية، والـ 30% المتبقية تقدم للسوق بكميات قليلة جداً، ويتم تحميلها للصيدلة بنظام السلل الدوائية (أي أن شراء هذا النوع من الدواء مشروط بشراء مجموعة أدوية غالباً ما تكون غير مطلوبة)».

للصيدلة دور أيضاً..

ليست المعامل والمستودعات والحكومة فقط مسؤولين عن انقطاع الأدوية من السوق، رغم الحاجة الماسة إليها وحساسية القضية من الناحية الإنسانية، حيث أن بعض الصيدالوجيا ساهموا أيضاً بعملية الاحتكار، ففي كل صيدلية رأس مال معين من العبوات، وكلما تم تأخير بيعها حتى تصدر التسعيرة الجديدة المنتظرة بحسب التسريبات، سيزيد رأس مال وأرباح

وزارة الصحة في بخاخات الربو التي فقدت من السوق نهائياً، والتي كان سعرها قبل الانقطاع حوالي 345 ل.س، حتى تم رفع سعرها رسمياً وبصمت تام إلى 1110 ليرات سورية». وتابع: «قطعت المعامل إنتاج بخاخات الربو واحتكرت المستودعات ما لديها حوالي 4 أشهر، رغم أنها دواء إسعافي وأساسي لمرضى الربو، وبعد رفع سعرها، بدأت المستودعات بالاتصال بنا، وتطلب منا أن نأخذ الكميات التي نريد، بعدما كنا نترجمهم لأخذ بضعة عبوات».

عادت بخاخات الربو إلى الصيدليات، لكن المرضى بقوا متضررين نتيجة السعر المرتفع، «وهذا ما سيحدث بالتأكيد بعد انقطاع الأدوية الحالي» كما قال صيدلي آخر يدعى «م.ح»، مضيفاً: «سربت أوراق تحمل تعامياً لمعامل الأدوية من وزارة الصحة تحمل تاريخ 2016/11/16، وتشير إلى رفع أسعار أصناف عدة من الأدوية بناءً على محضر اجتماع لجنة تسعير الأدوية المحلية في 2016/11/7».

لا يوجد معمل أدوية خاسر!

وأردف: «أغلب الأدوية التي تم رفع سعرها بموجب الأوراق المسربة هي: الأدوية المفقودة، وبالتأكيد ستتوفر في الأسواق بعد تعميم السعر الجديد رسمياً، لكن في حال رضيت المعامل بهذه النسب».

يعتقد هذا الصيدلي أن معامل الأدوية لن تعجبها أسعار بعض الأصناف بموجب التسريبات، وهذا ما قد يدفعها لطرح أصناف معينة وتقنين إنتاج أصناف أخرى، «فهم تجار في النهاية، وسيقومون بطرح الأدوية المجدية اقتصادياً بالنسبة إليهم بكميات كبيرة، بينما سيتم تقنين طرح باقي الأصناف التي لم يعجبهم سعرها الجديد» حسب قوله.

«لا يوجد معمل خاسر، جميعها رابحة، فهم قادرون على تحقيق الأرباح من أصناف رخيصة ورائجة، وأعتقد أنه من 15 إلى 20% فقط من الأصناف المنتجة في المعامل لا تحقق الربح المرجو منها، بينما النسبة الأكبر هي للأصناف الربحية، ويمكن للمعامل معادلة ربحها بهذه الطريقة، فلم نسع حتى اليوم عن معمل توقف عن العمل نتيجة خسارته، أو شركة أدوية أعلنت إفلاسها، وكل الإغلاقات كانت لمعامل في مناطق ساخنة، وعادت وافتتحت لها منشآت بمناطق آمنة» على حد تعبير الصيدلي.

تكاليف مرتفعة ووزارة غائبة!

ورغم استقرار سعر الصرف منذ فترة، إلا أن الشركات ما زالت تتخذ حجة «ارتفاع تكاليف المواد الأولية مقابل سعر المبيع» ذريعة لتخفيض إنتاج بعض الأصناف، أو توقيف خط إنتاجها نهائياً، وهذه «المعضلة» لم تنجح وزارة الصحة حتى اليوم في حلها، وهنا طرح الصيدلي حلاً: «بأن تقوم وزارة الصحة ببساطة بشراء هذه المواد الأولية الهامة من المستوردين، وتخزينها في مستودعات لها لتراقب الكميات المستوردة والمنتجة والأسعار التي

■ حازم عوض

الصيدلي الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أكد أن مضاد الالتهاب المذكور مقطوع من السوق نهائياً منذ 3 أشهر تقريباً، ومن الشركات كافة، وقبل هذه المدة كان يباع للصيدالوجيا بعلبة أو علبتين فقط.

ارتفاع أسعار المواد الأولية..

يشير الصيدلي لـ «قاسيون» إلى أن حجة الشركات الأساسية في توقفها عن إنتاج هذا الدواء وغيره من الأدوية المفقودة، هي سعر المادة الأولية المستوردة، والتي يقولون أنها لا تتناسب مع سعر المبيع في السوق المحلية، وبالتالي انقطع هذا الصنف من السوق، كما انقطعت أصناف أخرى مثل: شرابات الأطفال، وأصناف من مضادات التشنج والمغص للكبار والصغار، وأحد أدوية التهاب اللثة المعتمد بشكل أساسي من قبل أطباء الأسنان، وغيرها الكثير، منها ما هو موجود حالياً في المستودعات بكميات قليلة جداً لكن بسعر أعلى من التسعيرة الرسمية.

الورقة الرابحة..!

ليست المرة الأولى التي تخطو بها معامل الأدوية هذه الخطوة، في سبيل إخضاع الحكومة لمطالبها ورفع الأسعار، فقد نشر خبر العام الماضي على إحدى الصحف بعنوان «الحكومة تدرس زيادة أسعار الأدوية» دونما إدراج أي رد حكومي، كفيلاً بتوقف المعامل عن بيع أصناف معينة من الأدوية واحتكار المستودعات للأصناف المعروفة بالطلب الكبير، في حين عانى الصيدالوجيا والمواطنون من انقطاع أصناف كثيرة واقتراب انتهاء مخزون أصناف أخرى، حتى رضخت الحكومة بعد 4 أشهر تقريباً ورفعت الأسعار 50%.

يبدو أن المعامل شعرت بضعف الحكومة في هذا الملف، واستشعرت بقوة الورقة التي بحوزتها، ولم تستطع انتزاعها الحكومة بأي شكل من الأشكال، حتى دخلت اللعبة مرة أخرى وبجراحة، وهذه المرة، كان تصريح نقيب الصيدالوجيا في سورية، محمود الحسن، بمثابة جرس الإنذار، الذي دفع المعامل والمستودعات لاتباع أسلوب الامتناع ذاته عن الإنتاج واحتكار الأدوية الهامة.

الحسن قال في شهر تموز الماضي، إن «ارتفاع أسعار المشتقات النفطية» بقرار حكومي حزينان الماضي سيكون له تأثير سلبي على إنتاج الأدوية في البلاد، كأي مادة سيرتفع سعرها مع ارتفاع المازوت والفيول، وبعد هذا التصريح انقطعت الأدوية من الأسواق، حتى لحظة إعداد هذه المادة.

بخاخات الربو ترتفع «بصمت»

الجل الذي يدور بين شركات الأدوية ووزارة الصحة، والذي يدوم لأشهر من الأخذ والرد، يكون ضحيته ملايين المواطنين المتضررين من انقطاع أصناف الأدوية الهامة، حيث قال الصيدلي «و.س» لـ «قاسيون»: إن «معامل الأدوية بقيت تضغط على

«والله مقطوع، بس إلك تكرم مندبرلك»، بهذه الكلمات رد أحد الصيدالوجيا في دمشق، على أحد زملائه الذي تبين لاحقاً أنه من أقربائه، حينما طلب «أوغمانتين».

الحكومة تنفي رفع أسعار الدواء والوقائع تقول شيئاً آخر

«بورصة» التحاليل الطبية..



إلى 1800 ليرة، وتحليل الكوليسترول لـ 600 ليرة. ومع الارتفاع المتواصل لأسعار الأدوية، ومعاينات الأطباء، باتت الحاجة لإجراء التحليل نفقة إضافية، فقد تصل فاتورة مجمل ما يدفعه المريض في يوم واحد، أو خلال أيام قلائل إلى حوالي 8 آلاف ليرة وسطياً، إذا ما اضطر للقيام بأحد التحاليل الهرمونية التي تكلف بحدود 3 آلاف، وزيارة لطبيب مختص لا تقل أجرة المعاينة لديه عن 2500-3000 ليرة، وشراء أحد أنواع الأدوية الهرمونية المعروفة بارتفاع ثمنها والذي لا يقل عن 2000 ليرة.

أسعار مختلفة لتحليل واحد!

وفي جولة لـ «قاسيون» على مخبر عدة في المدينة، تبين أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في أسعار التحاليل بين مخبر وآخر ولذا النوع من التحاليل، في وقت تتسم فيه التحاليل البسيطة بأسعار متقاربة نوعاً ما.

ولوحظ فرق بين المخابر في تحليل الشحوم الثلاثية حيث تتراوح بين 2500-3000 ليرة، وتحليل هرمون الحليب «برولاكتين» فتتراوح ثمنه بين 2800-3200 ليرة، وكذلك كان تحليل الدرق المعروف فكانت تكلفته أيضاً تتراوح بين 2800 - 3200 ليرة.

تسعيرتان للتحاليل الطبية..

وعبر فئة من الناس عن مصاعب اعترضتهم لدى القيام بتحليل طبي عند بعض المخابر المتعاقدة مع شركات التأمين الصحي، حيث قدموا لهم بطاقات التأمين الصحية التي يحملونها، إلا أن المخابر في بعض الحالات كانت ترفض التعامل بذلك، بسبب الفرق بين آخر تسعيرة أصدرتها وزارة الصحة للتحاليل الطبية وبين التسعيرة التي تتعامل بها المخابر المعتمدة على قرار هيئة مخابر التحليل الطبي، والذي رفع سعر الوحدة الطبية عما حدته الوزارة.

خرجت معظم الخدمات والسلع من قائمة المنطق والحدود المقبولة بالنسبة للمواطن السوري، الذي يصطدم بارتفاع الأسعار أينما توجه ومهما قصد من خدمات أو احتياجات في القطاعات المختلفة.

أرواح المصفي

في بعض الحالات قد يتمكن المواطن من العثور على بديل يعوض حاجته أو قد يتاح له تأجيل قضاؤها أو الحصول عليها لفترة معينة، لكن الجانب المتعلق بالصحة هو الأصعب، فقد لا يكون متاحاً تأجيل الحصول على الدواء أو القيام بتحليل مخبرية لضرورة الإسراع بتحديد المرض بدقة لأجل العلاج.

أسعار تضاعفت عدة مرات

اشتكى مواطنون عدة لجريدة «قاسيون» من ارتفاع أسعار التحاليل المخبرية مقارنة بالسابق، حيث كانت غير مكلفة ومتاحة في الأوقات كلها، بينما أصبحت مرهقة مادياً وخاصة الهرمونية منها، حيث لا يمكن الاستغناء عن التحاليل في حالات عدة ولا يمكن المساومة، أو البحث عن بديل لها مطلقاً. وكانت تحاليل البول والسكر مثلاً، قبل 8 أعوام «2008» تكلف 80 ليرة فقط، وتحليل الكوليسترول بـ 100 ليرة، والشحوم الثلاثية بـ 800 ليرة سورية، أما تحليل الخضاب فكانت تكلفته لا تزيد عن 100 ليرة سورية، فيما كانت التحاليل الهرمونية تتراوح أسعارها بين 800-1800 ليرة حسب نوع الهرمون. أما في الوقت الحالي فأصبح سعر تحليل الحمل يتراوح بين 450 ليرة - 600 ليرة، وتحليل البول والراسب 600 ليرة، وتحليل السكر بـ 400 ليرة، وتحليل الخضاب بـ 500 ليرة. أما تحليل الدم الشامل «cbc» فوصل ثمنه

الوزارة أن تتعاقد الوزارات والإدارات مع المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع العام، يتم حسب التعرفة الجديدة التي ارتفعت 66% من 75 إلى 125 ليرة ولا يسمح بتجاوزها. ومن جانبها قالت هيئة مخابر التحليل الطبية: أن تسعيرة جديدة لرفع سعر وحدة الفحص المخبري إلى 200 ليرة ستصدر بعد عيد الفطر مباشرة، ويبدو أن المخابر اعتمدت تسعيرة الهيئة.

وعملت هيئة مخابر التحليل الطبي رفعها الأسعار بأن تكلفة بعض التحاليل خلال الفترة الماضية، كانت أعلى من السعر المعتمد لها، ومن ذلك تحليل الدم الخفي الخاص بالسرطان، حيث تحدد سعره بـ 2,5 وحدة، أي 187 ليرة حسب التسعيرة القديمة، بينما ثمن الكاشف هو 450 ليرة، وتتقاضى المخابر منذ فترة 600 ليرة على هذا التحليل؟

والمواطن يدفع الفرق من «جيبه»
أوضح بعض المواطنين، أن مخابر عدة قامت بتقاضى الفرق بين التسعيرتين بشكل مباشر من الزبون تسهياً للتعامل، عوضاً عن رفض البطاقة كلياً، حيث لا تعترف شركات التأمين الصحي سوى بالتعرفة الصادرة عن وزارة الصحة والتي تقل عن التسعيرة المحددة من هيئة مخابر التحليل الطبي بحوالي 75 ليرة للوحدة.

ومن المفترض أن تخضع التحاليل الطبية لتسعيرة موحدة، ولا تختلف بين مخبر وآخر كما تبين خلال جولتنا الميدانية، فقد أصدرت الوزارة آخر قرار رفعت بموجبه تعرفة التحاليل الطبية في حزيران الماضي، إذ رفعت أجرة التحاليل الطبية، في المخابر الخاصة والمستشفيات، ليصبح سعر الوحدة للفحوص المخبرية 125 ليرة، وأوضح قرار



أن إنارة المحلات التجارية والمولات والمطاعم وأحياء «الأكابر» في وسط العاصمة أهم من حاجة العائلات القابعة في الريف للكهرباء من أجل حياتهم اليومية وأعمالهم التي يعتاشون منها.

التمييز بالخدمات مخالف للدستور

إن التمييز في تقديم الخدمات للمواطنين يعني تصنيفهم ضمن درجات، وهذا بحد ذاته تشويه لمفهوم المواطنة التي تعني أن الجميع متساوون بالحقوق والواجبات، فالمواطنة هي المواطنة ولا درجات لها!، وعليه، فإن أية إجراءات تقوم بها الحكومة يخل في هذا المفهوم، هي مخالفة للدستور السوري، ومن هنا لا بد من العمل على الأقل، وفق المقولة القائلة «عدالة في التوزيع وعدالة في الحرمان» فهل وصلت الرسالة؟

المتعلقة بالتمييز ما بين خدمات مدينة دمشق وريفها، والمستغرب حقيقة هي: الفكرة بحد ذاتها ومبرراتها السطحية، فإن كان المنطلق الاختلاف الفني والنوعي بين المحطات المولدة للكهرباء فيمكن تعديله، وأما إن كان من حجم الاستهلاك نظراً لاختلاف المساحة فبناءً واحد في تنظيم كفرنسوسة مثلاً يستهلك كهرباء بمقدار حاريتين أو ثلاثة في إحدى العشوائيات، ويمكن كذلك رفع قدرة المحطات المغذية للريف، ولا يخفى على أحد أهمية الكهرباء للزراعة من أجل سحب المياه من الآبار والزراعة في الريف. وليس سراً أن أغلب الصناعات، إن لم نقل كلها، تتمركز في الريف ولا صناعة بلا كهرباء، فلا ندري سبب هذا الغضب الحكومي على الريف ومواطنيه، أم

«دف الشوك» ودرجات المواطنة!

تقنين على التقنين!

لا تنتهي مشكلة الكهرباء هنا فالأعطال بالجملة، خزان هنا وعلبة هناك، والطوارئ تدعي العجز التام عن إصلاحات جذرية فإمكانيات الخزانات والمعدات والقواطع أقل من الحمولة المرتفعة التي تزداد في ذروة الاستهلاك صيفاً وشتاءً، ونادراً ما يكون الانقطاع وفق ساعات التقنين المقيت، ولم تجد محاولات الأهالي المتكررة مع المؤسسة والوزارة بعشرات الشكاوى، ولم تغلخ اتصالاتهم بالإذاعة كلما اشتدت الأعطال أو ساعات التقنين وأما الإجراء الذي اتبعه البعض لتفادي انعدام الكهرباء بشرايهم للبطاريات الكبيرة و«الانفترتات» فقد تحملوا نفقات كبيرة، اتضح بأنها غير ذات قيمة أمام ساعات الشحن التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 6 ساعات متقطعة و«محصورة».

«بشم ولا تدوق»

من سوء حظ الأهالي في هذه المنطقة، الواسعة والمكتظة بالسكان وبكثافة عالية جداً، أن منطقتهم تتفرد بمصيبة التقنين كريف وليس كمدينة، ففي الزهور الملاصق والمتداخل معها، والذي يفصل بينهما شارع لا يصل عرضه لأكثر من ستة أمتار، يخضع لنظام تقنين المدينة، وكذلك حي التضامن المتشابك مع المنطقة، مما ولد شعوراً

لمنطقة دف الشوك حكايتها الخاصة مع الخدمات العامة تشابه حكاية منيلاها من المناطق العشوائية التي تقع على تخوم العاصمة وتحيط بها من الجهات كلها، شارع صغير لا يتجاوز عرضه 6 أمتار فقط كانت كافية، لأن تصبح المنطقة تحت رحمة خدمات الريف وما أدراك ما خدمات الريف؟.

هاشم يعقوبي

تكمّن المشكلة التي تواجه سكان منطقة دف الشوك بأنهم يعانون من سوء الخدمات العامة هناك، وبشكل خاص الكهرباء، فساعات التقنين الطويلة وفق النظام المعمول فيه في الأرياف «4 ب 2» والتي تصبح في الأوقات التي تشتكي فيه الحكومة من عدم توفر مادة الفيول «5 ب 1» مما جعل الميشة أكثر صعوبة وتعقيداً، فلا الأعمال المنزلية يمكن تأديتها، مثل: الغسيل الذي يستغرق ثلاثة أيام أحياناً، ولا دراسة الأولاد تصبح ممكنة، فالبطاريات غير قادرة على العطاء في ظل الشحن القليل، ناهيك عن البراد الذي أصبح مجرد خزانة مطبخ، أو بأحسن الأحوال «نملية» تعود بالعائلات هناك لحقبة الخمسينات والستينيات.

إضافياً بالقهر لدى سكان دف الشوك، مستغربين هذا التمييز بالخدمات بشكل عام والكهرباء بشكل خاص، بين حيهبم والأحياء الأخرى، والحجة «التي يراها المسؤولون منطقية» أن دف الشوك تتبع إداريا للريف وبالتالي خدماتها «ريفية الهوى» والأحياء الملاصقة تتبع للمدينة وخدماتها مدنية.

«ريف بخدمات مدينة» هذا مطلبنا!

رغم وجود مساحة معينة ضمن منطقة دف الشوك تتبع إداريا للمدينة، لدرجة أن بعض البيوت والأبنية الطابقية بنيت على أرض تعود تبعيةها الإدارية مناصفة بين المدينة والريف، فإن أهالي الحي لا يطالبون بتغيير انتمائهم الإداري، بل يطالبون بتقديم خدمات مساوية للأحياء التي تحيط بهم من كهرباء والخدمات العامة الأخرى كافة، خاصة بأن هذا التمييز غير المفهوم وغير المبرر بين هذه الأحياء المتلاصقة جعل الشبكة العامة تتعرض لتعديلات كبيرة، فمن أراد كهرباء المدينة وجد نفسه متورطاً بمد كبل خاص به من شبكة المدينة مما عرض الخطوط والخزانات لأعطال كثيرة ودورية لن تنتهي إلا بانتهاء هذا التمييز الخدماتي.

«خيار وفقوس»

ليست مفهومة جملة القوانين والأعراف

«موالأسعار الغالية.. أنت وراتبك رخاص!»



الأولية، والوقود والطاقة والأيدي العاملة، مروراً بالطرق وتأمين سلامة النقل، وليس انتهاءً بالإجراءات الحمايية لهذه الصناعة من المنافسة، عبر حماية المنتجين ودعمهم، ومنع الإغراق بالبضائع البديلة المستوردة والمهربة، وأخيراً اعتماد سياسات تسعيرية وهوامش ربح عقلانية، وذلك كله مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي المعاشي للمواطنين، وقدرتهم الشرائية الحقيقية على مستوى تأمين احتياجاتهم وضرورتهم الحياتية. على ذلك فإن واقع السوق وتقلبه وانفلاته، ليس إلا انعكاس مباشر لمجمل السياسات الحكومية الليبرالية المتبعة، والتي أتت الحرب والأزمة لتزيد من فجائتها وجورها، على مستوى الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي من أولى الأولويات، هو القطع مع هذه السياسات التي أوقفت الإنتاج وأضررت به، كما أفقرت البلاد والعباد، وبعد ذلك يتم الحديث عن وضع الآليات الجدية والمناسبة على مستوى ضبط الأسواق والأسعار وغيرها من الإجراءات التي لا يجب إغفالها بحال من الأحوال.

من بداية الألفية الثالثة، وتحديداً مع أشهر العسل مع تركيا والسوق الأوربية والانفتاح على المستوردات الصينية، عبر السياسات الحكومية الليبرالية المقررة والمتبعة، والتي ما زالت سارية حتى الآن مع تداعياتها السلبية كلها، ليس على مستوى هذه الصناعة المحلية فقط، بل على الصناعات المحلية الأخرى كلها، كما على مجمل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي دعى بعض الصناعيين لنقل معاملهم خارج الوطن، قبل الأزمة والحرب، وخاصة إلى الدول الإقليمية، مصر- الأردن- تركيا- لبنان، وقد أتت الحرب والأزمة والعقوبات الاقتصادية فيما بعد، لتستكمل ما عجزت عنه تلك السياسات من مساعٍ لوأد هذه الصناعة، كما غيرها من الصناعات الوطنية.

صعوبات أنية

الصعوبات والمعيقات التي تواجه هذه الصناعة، كما غيرها، تتجلى بعدة نقاط أساسية، اعتباراً من متطلبات العملية الانتاجية اللازمة لها وخاصة الآلات الحديثة، والمواد

الاستغلال الفج والكبير، بظل حالة الانفلات والجشع التي استطلت بفعل الحرب والأزمة التي أفرزت تجارها ومستغليها. وقد عبر أحد المواطنين عن ذلك بقوله: «الأسعار مو هي الغالية.. أنت وراتبك رخاص».

عراقة وتنافسية

صناعة الألبسة الجاهزة السورية كانت في مرتبة متقدمة كمثل للصناعات النسيجية في البلاد، والتي تعتبر من أقدم وأعرق الصناعات، كما كان لها مزايا تنافسية وفقاً لحيز التكامل الإنتاجي والصناعي فيها، اعتباراً من القطن، إلى الغزل وصناعة الأقمشة، انتهاءً بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الاضطرار لاستيراد بعض مكملات هذه الصناعة من بعض الأقمشة والاكسسوارات، بغاية التنوع بالإنتاج وتحسينه على مستوى المواصفة والجودة والسعر، وهذا ما جعلها بمرحلة سابقة منافسة على المستوى المحلي والإقليمي، وحتى الدولي، ومورد هام على مستوى مدخلات الدخل الوطني، ناهيك عما كانت تستقطبه من أيدي عاملة كبيرة تقدر بعشرات الآلاف، بين المعامل الكبيرة والورش الصغيرة المنتشرة داخل البلاد.

أشهر العسل المره

هذه الصناعة، كغيرها من الصناعات المحلية، تعرضت للكثير من الهزات والضربات الموجعة خلال العقود الأخيرة، ومن غير الصواب اختصار أزمته وصعوباتها على مستوى ما تعرضت له خلال سنوات الحرب والأزمة فقط، على الرغم من ضخامتها وخاصة على مستوى الدمار الذي لحق بمنشآتها ومعاملها وورشاتها، بالإضافة لتزيف اليد العاملة فيها، فقد بدأت الصعوبات ومعوقات العمل بهذه الصناعة اعتباراً

ارتفعت أسعار الألبسة الجاهزة في الأسواق مع بداية الموسم الشتوي بشكل مضاعف عن الموسم السابق تقريباً، وكما جرت العادة هناك الكثير من التبريرات والمسوغات التي يسوقها البائع عن نفسه وعن المنتجين.

سفير علي

إحدى السيدات قالت: «تصوروا بدريسة صوف بلا كم بالصالحية ب 20 ألف ليرة، ومن النوع اللي بعد أول غسلة بتشلف وبتصير للكب.. العمى ما عاد في لا رحمة ولا شفقة». سيدة أخرى قالت: «جارتني اشترت شال ب 15 ألف ليرة، وأنا شفتو من سنة ب 7 آلاف، وأختي اشترتو الموسم الماضي ب 5 آلاف.. المشكلة مو هون؛ بغير محلات عم يباع هال ب 10 آلاف، شو هالأسواق لا حسيب ولا رقيب».

شذوذ

واقع أسعار الألبسة الجاهزة، على الرغم من بعض التناقض بين سوق وآخر، وحتى بين المحلات المتلاصقة، إلا أنها بارتفاع مستمر من موسم لآخر، وهي على ذلك ليست بتناقض مع الارتفاعات التي طالت الأسعار عموماً، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، ولكن الشذوذ يظهر بشكل أكثر فجاجة عند المقارنات بالأسعار، وهوامش الربح بين الأسواق والمحلات، التي لم يعد من الممكن للمواطن أن يتبينها لا من حيث الجودة ولا من حيث المواصفة، كما لم يعد بإمكانه أن يقتني ما يحتاجه منها خلال الموسم المتعاقبة، نظراً لارتفاع أسعارها الكبير بالمقارنة مع معدلات الدخل المنخفضة، بما في ذلك الألبسة المستعملة والبالة أيضاً، خاصة وقد طغت على السوق أنماط من



الساخنة والخاضعة لهيمنة المسلحين والإرهابيين، طالما بقيت هذه المناطق خارج سيطرة الدولة، وهذا أمر مفروغ منه. ولكنها، لا يمكن بحال ألا تتوفر بالمناطق وعلى الطرقات في المناطق الآمنة والخاضعة لسلطة الدولة، وتحت حماية الجيش، وبالتالي يمكن عبر بعض الإجراءات، أو حتى بعض التوجيهات الجادة فقط، إلغاء الكثير من الضغوط الممارسة على المواطنين، سواء على مستوى التعامل، أو على مستوى انسيابية تأمين السلع والخدمات، دون زيادة التكاليف عليها عبر ممارسات البعض من مستغلي الحرب والأزمة والفاستين، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإجراءات الأمنية التي غايتها الحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

لاي احتكاك مع عناصر هذه الحواجز، الذين لا يبخل بعضهم عن توجيه أسوأ أنواع التعامل مع هذا المواطن، وفرض غرامات المرور عليه، وهذا قد يؤدي تدريجياً إلى الانقطاع شبه الكامل بالعلاقات الاجتماعية بين أبناء البلد الواحد. مع الأخذ بالاعتبار، أن هذا المواطن قد يصبح فريسة للحقد الذي سيمتلك تفكيره وقدرته على التفريق بين الصالح والطالح، وبالتالي قد يجد نفسه في خندق المعاداة للوطن، من خلال معاناته في الحصول على أبسط حقوقه في المواطنة وتأمين العيش الكريم.

بعض التوجيهات الجادة قد تكفي قد لا تتوفر الإمكانيات على فرض شروط أفضل للتعامل مع المواطنين في المناطق

وبعملية حسابية بسيطة تجد أن هذه الحواجز تسببت في رفع الأسعار لهذه المواد بنسبة لا تقل عن 25-30% عدا عما يواجه السيارات الناقلة من شرطة مرور وجمارك موزعة بالكثافة نفسها على الطرقات الداخلية، وكل منها يفرض «الدية» كما يحلو له أحياناً، وعندما نضيف كلفة النقل، بتعدد أبوابها، تصبح كلفة هذه السلع المنتجة محلياً غير مقبولة ولا طاقة للمواطن على تحملها.

زيادة بالأعداد والذريعة الوطن!

لو دققنا في أسباب تواجد هذه الحواجز، بهذا العدد الكبير الذي لا مبرر له، ألا نستخلص وكأنه لا وجود لسلطة محددة مسؤولة عن ذلك! وبأن غياب المحاسبة لهؤلاء المتنفذين والفاستين يزيد من جشعهم، باستخدام سلطتهم لجباية الأموال وفرض الديات لجيوبهم الخاصة، ولبعض مسؤوليهم الذين يشكلون الغطاء الرسمي لوجودهم وحمايتهم، وذلك كله بحجة الحفاظ على أمن الوطن والمواطن!؟

سلبات وانعكاسات متعددة

الانعكاس السلبى على الجانب الاجتماعي للممارسات السلبية، لبعض هذه الحواجز يتجلى في انكفاء معظم المواطنين عن التنقل والانتقال من مكان إلى آخر، تجنباً

حماه.. كل 400 متر حاجز!

تخضع لمزاجية القائمين على بعض هذه الحواجز من الطرفين.

سباق حواجز!

هذه «الضريبة»، المفروضة عنوة على مرور المواد الغذائية بين المناطق السورية، أصبحت أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الجنوني لأسعار المواد الضرورية للحياة اليومية. وهذا العبء الكبير لم يقف عند حد معين، بل نجده يتزايد، من خلال زيادة عدد الحواجز بالمنطقة نفسها، نتيجة تسابق بعض أصحاب النفوذ والنفوس المريضة والفاستة بالتشبث بامتلاك حاجز جديد لها على الطرق بين المناطق الساخنة والآمنة، بحجة التفتيش عن المسلحين والتدقيق الأمني، رغم أهميته.

30% زيادة على حساب المواطن

على سبيل المثال لا الحصر، على طريق السقيلية- قلعة المضيقي، والذي طوله لا يزيد عن 3 كم، يوجد ثمانية حواجز تابعة لجهات أمنية مختلفة، أي بمعدل كل 400 متر حاجز، وكل حاجز يضع تسعيرته الخاصة به، بحيث أصبحت السيارة حمولة 3 طن خضار تخضع لدفع مبلغ 25000-30000 ليرة سورية للعبور بين البلديتين، مع العلم أنها غالباً لا تخضع لأية عمليات تفتيش أو تدقيق عند الدفع.

توزع بؤر الحرب الإرهابية في سورية، فرض نموذجاً موضوعياً لفرز المناطق بين الآمنة والساخنة، وكان للجيش السوري الدور الأساسي على مستوى مقاومة ومقارعة العصابات الإرهابية المسلحة، من جهة النصر وتوابعها، على المستوى الميداني في هذه المناطق.

مراكس قاسيون

ورغم قسوة هذا الواقع الجديد، فقد بقيت بعض العلاقات الرابطة بين هذه المناطق من خلال التبادل السلعي للمواد الغذائية، والاحتياجات اليومية للمواطن، كون هذه العلاقة لا يمكن التخلي، عنها أو منعها، بسبب التكامل والتبادل الموجودة أصلاً قبل الأزمة.

إبتزاز واستغلال

هذه العلاقة بقيت موجودة رغم الحرب، ولكنها خضعت لشروط الابتزاز والاستغلال، من قبل بعض هذه الأطراف، وكان من أشكال فرض السيطرة والنفوذ في هذه المناطق وبينها، هو في وضع وتكثيف الحواجز الأمنية والعسكرية من قبل السلطة، ومن قبل المسلحين على السواء، وكانت الضريبة المالية على مرور المواد

«العودة إلى الوراثة»..

مع أجندة الإسكوا

كنر الحديث عن «الأجندة الوطنية لمستقبل سورية» المشروع الذي ترعاه منظمة الإسكوا، للتجهيز لمرحلة إعادة الإعمار، وقد قدمت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في تقريرها مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية-2016، توصيات عامة حول عملية إعادة الإعمار في المرحلة القادمة، كجزء من التسويق لمشروع «الأجندة» الذي يعمل تحت مظلة الإسكوا..

عشائر محمود

فما أهم محاور إعادة إعمار الاقتصاد السوري، وفق الأجندة ذات الكوادر السورية، والرعاية الدولية، وكيف نرى فيها عودة إلى الوراثة؟!.. نقطتان محوريتان أعلنتهما الإسكوا من المشروع، الذي لم يطلق ورقته الاقتصادية للعلن، الأولى: تتعلق بصياغة مهمة للنمو الاقتصادي، والثانية: تتعلق بمصادر التمويل وطرقه..

الهدف: «العودة إلى 2010»!

«المطلوب إعادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد بحلول عام 2025 إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2010» وفق الإسكوا..

حيث يشير التقرير، بأن الانتقال من ناتج قرابة 27 مليار دولار في عام 2016، إلى ناتج قرابة 60 مليار دولار في عام 2025، يتم عبر معدلات نمو سنوي: أعلاها 10,8% تقريباً في العام الأول، وتنخفض إلى 5% في العام العاشر، بوسيطي نمو سنوي 8% تقريباً. وفق شكل (3-26) وارد في التقرير.

ولكن هذا مشروط بتوفر استثمارات سنوية، وسطيية تبلغ 18 مليار دولار سنوياً، ونسبة استثمار من الناتج تبلغ قرابة 40%.

ومع هذا فإن الأجندة لا تتوقع أن تتوسع معدلات النمو، بل أن تتراجع، لأنها لا تتوقع بأن كفاءة الاستثمار سوف تتحسن بشكل جدي، فتتراجع إلى النصف خلال الأزمات، وأنها ستتحسن نسبياً في المرحلة اللاحقة..

إن أجندة الإسكوا، تشبه إلى حد بعيد الخطة الخمسية الحادية عشر، التي تستشهد بها، والتي وضعها أصحاب نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، الليبراليون في سورية، والتي كانت تقول أن نسبة النمو الوسطية هي 7% باستثمارات سنوية وسطيية خلال خمس سنوات 20 مليار دولار.

ينبغي القول: بأن هذه التوقعات متواضعة إلى حد بعيد، وتحديدًا عند قياسها بحجم المهام المطلوبة بعد الأزمة. فهذه النسب الموضوعية كهدف، أقل من الأهداف الضرورية في عام 2010، فوق التقديرات، كنا نحتاج إلى نمو وسطي سنوي 10% لمضاعفة الناتج خلال 6 سنوات، ولكن بشرط رفع الكفاءة إلى 30% عوضاً عن 22% السابقة، ورفع نسبة الاستثمار إلى حدود 30-40% من الناتج.

وكان هذا يتطلب بالضرورة تغيير في طبيعة النموذج الاقتصادي الليبرالي السوري الذي ينتج نمواً ضعيفاً، أي في إلغاء نسبة الفساد والهدر التي تخفف الكفاءة، وتغيير جذري في حصة الأجور، التي لم تكن تتعدى ربع الناتج 25%، بينما تحصل الأرباح على 75%. أي أن سورية قبل الحرب، وخسائرها ونتائجها الاقتصادية- الاجتماعية، كانت تتطلب معدل نمو وسطي 10%، خلال ست سنوات، وهي تحتاج بعد الحرب إلى أكثر

من هذه النسبة، وتحتاج معها إلى تغييرات جذرية في نمط توزيع الثروة، وتعبئة الموارد ومركزتها وإدارتها بشكل منظم. ومقابل هذا كله تقتصر الإسكوا و«أجندة المستقبل» على هدف 8% نمو خلال عشر سنوات، دون أي ذكر لطبيعة النموذج الاقتصادي، وانحيازه للأرباح وتسخيره للفساد.

إن وضع أرقام نمو متواضعة كهدف، لا يعتبر واقعية، بل يعتبر محاولة لإبقاء النموذج الاقتصادي السابق، والعمل ضمن حدوده، أي عدم تغيير نمط توزيعه للثروة، وعدم تغيير السياسات كلها التي يفرضها هذا التغيير!

إن السوريين الذي يشمل الفقر أكثر من 80% منهم، يحتاجون إلى توسيع النمو بمعدلات أعلى، وهذا الجانب الأول، ويحتاجون بالضرورة، إلى إعادة توزيع هذا النمو على أجورهم ونفقاتهم الضرورية، فالأجور السورية اليوم تحتاج إلى زيادة بنسبة 500%، أي تحتاج إلى أن تحصل على نصف الناتج بالحد الأدنى! وهذا كله لا يدخل في حسابات أجندة الإسكوا، ومشروعها الليبرالي..

وتظهر ليبرالية المشروع، من خلال عدم التركيز على مسألة إعادة توزيع الثروة جذرياً، إلا أنها تظهر بوضوح أكثر من خلال الاعتماد على تدفقات الاستثمار الخاص كمصدر رئيسي لتحقيق هذه الأهداف المتواضعة!

الطريقة:

الاستثمار الخليجي والدولي

الإسكوا تقول: بأن تأمين الاستثمارات، وتدفعها هو الشرط لتحقيق هذه الأهداف، أي إذا لم تأت الاستثمارات، فمن الممكن عدم تحقيق النجاح..

وتقول بأن الموارد لها مصدران: محلي ودولي، أما المحلي فتقصد به المنظمة الدولية، مجموع الفوائض المتوفرة في المنطقة، أي في منطقة (الشرق الأوسط)، والتي تقدرها بحوالي 951 مليار دولار، الجزء الأساسي منها في دول الخليج العربي، وتعود إلى القطاع الخاص، والشركات الاستثمارية العربية كما يقول التقرير.

فهل تعتبر هذه الموارد محلية بالنسبة لسورية؟! لا إنها تعتبر استثمارات خارجية، وقد جربت سورية دفع «الاستثمار العربي» إليها في مرحلة الخطة الخمسية العاشرة، حيث أنه لم يتعد نسبة 3% في عام 2008، واتجه بمعظمه لقطاعات السياحة والنظ والمصارف، كما تذكر دراسات القائمين على هيئة التخطيط السورية.

وقد قدمنا لهؤلاء، التسهيلات الممكنة كلها لكي يستثمروا في سورية، فلم نشترط عليهم أن يستثمروا في الصناعة أو الزراعة، وخفضنا لهم الضرائب إلى مستويات قياسية، وسمحنا لهم بأن يخرجوا أموالهم وأرباحهم من سورية ساعة يرغبون، وهو ما فعلوه



لن تضمن سورية في مرحلة إعادة الإعمار، الحصول على أكثر من 180 مليار دولار استثماراً مطلوباً من المال الخليجي، أو الدولي، كما تأمل «الإسكوا»، وتجربة السوريين مع هذه الاستثمارات تقول: أن هذه الأموال إذا ما تدفقت، فإنها لن تحقق شكل ونموذج النمو المطلوب. فالضرورات تقتضي أن يتم الإنفاق الكبير على توسيع قدرات الاستهلاك والإنتاج السورية، عبر خطة استثمارية منظمة، ستتطلب حكماً أن نخفض حصة أصحاب الربح، ونزيد حصة الإنفاق والأجور. أي أن نرفع الضرائب على أرباح الشركات، والمستثمرين الأجانب، والعرب، لا أن نخفضها، وأن نمنع إخراج الأموال والأرباح، لا أن نحرر حركتها ونسمح لها بالمغادرة. والضرورات قد تقتضي أن نصل إلى سحب قطاعات كاملة من يد السوق، كتجارة الأراضي العامة، وجزء من تجارة الغذاء الضروري، لنؤمن للسوريين حقوقهم الأساسية في الغذاء والسكن بسرعة.. وهذا كله لا يلائم المستثمرين، الذين يجدون في نموذج الإسكوا و«أجندتها الوطنية» مدافعاً ليبرالياً عن مصالحهم.. بينما تحتاج مصلحة سورية، إلى إنهاء الأوهام الليبرالية القديمة، ووضع أجندة ثورية في إعادة إعمارها، تنهي بشكل فعلي، أكبر أزمة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، لتشكل نموذج جديد قائم على أعلى نمو، وأعمق عدالة اجتماعية.

عندما اندلعت الأزمة.. فهل من المعقول أن يعتمد السوريون في إعادة إعمار بلادهم، على تدفقات الأموال الخليجية أو حتى السورية الخاصة، وشروطها والمواضع التي تريد الاستثمار بها؟ وهل لدينا ترف أن نعطيهم نسبة ربح كبيرة من الناتج ليسحبوها ويخرجوا من البلاد؟! لا نعتقد ذلك، ولكن النموذج الليبرالي لإعادة الإعمار الذي تسوق له الإسكوا، يرى أن هذا هو المخرج الوحيد! رغم أن التقرير يتوقع انخفاضاً وتراجعاً كبيراً في الفوائض المالية في منطقة «الشرق الأوسط» نتيجة التراجع المستمر في أسعار النفط، ونتيجة تراجع القدرات المالية لهذه الدول والصناديق المالية الخليجية التي لا تنفصل عن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تخفض معدلات الاستثمار في كل مكان عبر العالم.

أما بالنسبة للمساعدات الدولية، فلا تبدي الإسكوا تفواؤلاً كبيراً بها، بناء على تجربة عدم التزام الجهات الدولية في مؤتمر لندن وغيرها، بما تعهدت به من مساعدات للاجئين السوريين، ونتيجة ظرف الأزمة الاقتصادية العالمية..

أي أن الإسكوا تضع خطة نمو متواضعة وليست على مستوى الكارثة، والأسوأ أنها ترهنها لرغبات ومصالح الاستثمارات الخليجية والدولية التي تارجحها الأزمة العالمية، وأنها لا تأتي على ذكر أي من التشوهات الاقتصادية الكبرى التي تعتبر سمة الاقتصاد الليبرالي السوري، لا بل تريد الإسكوا أن تعيدنا ليس فقط إلى رقم نمو عام 2010، بل إلى النموذج الاقتصادي السابق..

■ هوامش: الإسكوا اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة في غربي آسيا.

«تنزيلات» التضخم الرسمي لعام 2016!

أصدر المكتب المركزي للإحصاء أرقامه للتضخم حتى شهر 4-2016، ليقول: أن مستويات أسعار المستهلك في سورية لعام 2016 قد أصبحت أكثر من ست m أضعاف أسعارها في عام 2010 بنسبة 610%، للسلع والخدمات جميعها ومجالات الإنفاق الاستهلاكية، وفي تفاصيل هذه الأرقام..

■ قاسيون

مكونات الإنفاق تحدد في 8 مجموعات رئيسية: «الأغذية والمشروبات غير الكحولية- الألبسة- السكن- التجهيزات المنزلية- الصحة- النقل- الاتصالات- التعليم»

تأتي ارتفاعات أسعار التجهيزات المنزلية أي: الأثاث والمعدات وجزء من الصيانة، وأسعار الغذاء الأعلى ارتفاعاً بين المكونات الأخرى جميعها.

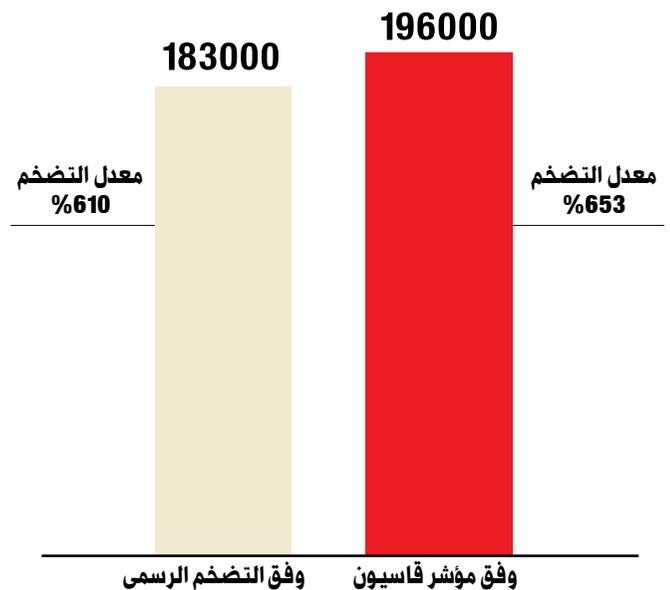
تأتي محافظة القنيطرة في مقدمة المحافظات التي ارتفعت فيها تكاليف المعيشة، تليها حلب، وأقلها ارتفاعاً هي اللاذقية، ثم دمشق. معدل التضخم الرسمي خلال الأشهر الأربعة الأولى في عام 2016 يبلغ: 12,6%، بينما معدل ارتفاع أسعار الغذاء في العام الحالي قد بلغ: 14,2%.

أعلى من التضخم الرسمي بـ 43%

في نهاية الشهر الثالث من العام الحالي، قدرت قاسيون تكاليف المعيشة في 8 محافظات سورية آمنة، مستتنية الأسعار في المناطق المحاصرة، وقد بلغ وسطي تكاليف المعيشة المحدد على أساس سلة أسعار استهلاك وفق المكونات الرئيسية السابقة، وبلغت تكلفة المعيشة الوسطية في هذه المناطق 196 ألف ليرة سورية.

وبالمقارنة مع وسطي إنفاق الأسر السورية في عام 2010 والبالغ 30 ألف ليرة سورية، فقد ارتفعت تكاليف الإنفاق بنسبة: 653%، وأعلى من التضخم الرسمي المقدر بمقدار 43% وينبغي الإشارة إلى أن سلة الإنفاق الحكومية، تضم مكونات غير ضرورية أو غير كمالية، أو لا يستهلكها عموم السوريين دورياً، لم تدخلها قاسيون في التكلفة: مثل المشروبات الكحولية، والتبغ، والشوكولا والحلوى، والأسماك، والمياه المعدنية والمشروبات المرطبة، وأنواع عصير الفواكه، واقتصرت في حسابات الغذاء على مكونات الغذاء الضروري لتأمين 2400 حريرة، ما يعني أن إدخال التفاصيل الأخرى التي تحتسبها طريقة الحساب الرسمية، سيرفع المعدل إلى أعلى من هذه النسبة بكثير.

تكاليف المعيشة لأسرة سورية في 4-2016 - ل.س



تخفيف تضخم الغذاء في 2016!

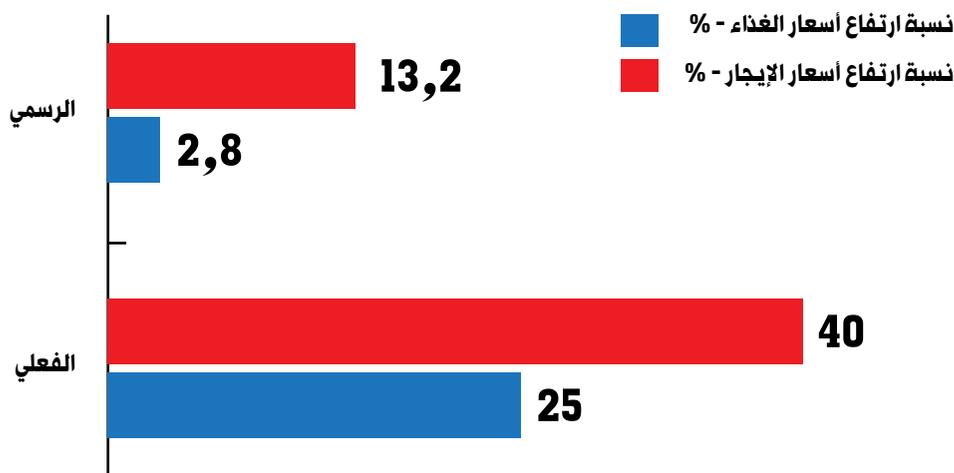
أما بالنسبة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، خلال العام الحالي، فقد ارتفعت خلال الأشهر الثلاثة الأولى في دمشق، وفق مؤشر قاسيون لتكاليف الغذاء الضروري فقط، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام بنسبة: 40%، بينما تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاعه بنسبة 13,2% فقط!

فقد انتقلت تكاليف الغذاء الضروري، مع مشروبات محددة القهوة والشاي، ومع كميات محددة من الزيت النباتي وزيت الزيتون من 50 ألف ليرة شهرياً، إلى 70 ألف ليرة شهرياً، لأسرة من خمسة أشخاص، بنسبة 32% من مجموع الإنفاق. أما وفق المؤشر الرسمي، فإذا ما كانت التكاليف 50 ألف في بداية العام، فإنها قد وصلت في شهر آذار إلى 56600 ليرة فقط. وهذا غير دقيق، حيث تفاق ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة 39% خلال تلك الأشهر الثلاثة، مع ارتفاع بنسبة قريبة في أسعار الغذاء، التي تعتبر الأكثر ارتفاعاً، وتحركاً في سورية، نظراً لكونها الأكثر استهلاكاً، مع تراجع قدرات الاستهلاك، وبالتالي ينشط فيها نشاط التجارة والاحتكار بشكل كبير، وتحديداً مع غياب أي أثر للدعم الحكومي في هذا العام، سواء على تكاليف إنتاجها في المازوت، أو على السلع التموينية المباشرة، بالإضافة إلى تحول الجزء الأهم من سلع الإغاثة الغذائية، إلى منتجات مباعه في السوق، عبر فساد شبكات الإغاثة العالمية والمحلية.

أخبروا الحكومة بارتفاع الإيجارات!

أما بالنسبة لمكون السكن، وتحديداً الإيجار الشهري، فإن الأرقام الرسمية لقياس التضخم، تشير إلى أنه ارتفع بنسبة 270% تقريباً عن عام 2010، أي أن وسطي الإيجار المقدر في سورية في عام 2010 بمقدار 5000 ليرة شهرياً، وفق بيانات الإنفاق لعام 2010، قد ارتفع إلى 13500 ليرة فقط في 2016! أما في دمشق فالأرقام الرسمية تقدر أن الإيجار قد تضخم خلال سنوات الأزمة بنسبة 315%، أي أن وسطي الإيجار في دمشق والذي كان 10900 ليرة في عام 2010، وفق بيانات الإنفاق الرسمية، قد ارتفع إلى 34300 ليرة فقط في دمشق، وليس في ريفها!

الفوارق بين تضخم أسعار الغذاء والإيجار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016



أي أن تكلفة الغذاء انتقلت من 50 ألف فرضاً للأسرة إلى 56 ألف ليرة تقريباً فقط! بينما أسعار كل من الشاي- والقهوة- والأرز والبرغل في الأسواق السورية أصبحت تعادل مرة ونصف سعرها في بداية العام، بينما تضاعفت بأخذ وسطي من أسعار اللحوم والدجاج فوجد أنها تضاعفت تماماً خلال هذه الفترة.

من البيانات على أرض الواقع ارتفعت إيجارات المنازل بنسبة 25% في ضواحي دمشق خلال الأشهر الأولى من العام الحالي، مع الارتفاع القياسي بأسعار صرف الدولار. بينما البيانات الرسمية، تشير أن الإيجارات لم تتغير إلا بنسبة 2,8% في شهر آذار فقط، أي من كان يستأجر في بداية العام منزلاً بـ 20 ألف، لم يرتفع أجره إلا بمقدار: 560 ليرة!

بينما تشير الأرقام الرسمية، إلى أن الإيجارات لم ترتفع خلال عام 2016، إلا بنسبة طفيفة 2,8% في شهر آذار! بينما واقعياً فإن الإيجارات الوسطية في ضواحي دمشق، وليس في مركزها بلغت 50 ألف ليرة في شهر 4-2016، أي أن ارتفاع مكون السكن، والإيجار منه تحديداً قد بلغ: 458%، وليس 270%، أو 315% كما تشير الأرقام الرسمية. فهل يستطيع أي سوري في عام 2016 أن يجد أجراً بسعر 14000 ليرة تقريباً، في دمشق، أو في أية منطقة في سورية! من البيانات على أرض الواقع ارتفعت أسعار الغذاء الضروري خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، من 50 ألف للأسرة إلى 70 ألف. بينما وفق الأرقام الرسمية، فإن أسعار الغذاء والمشروبات لم ترتفع في عام 2016، إلا بمقدار 13,2%.

«الكهرباء فخورة».. بما دفعه الصناعيون!



باعت المؤسسة العامة للكهرباء للمستهلكين في القطاع العام والخاص، على خطوط التوتر العالي 230-66 ك.ف، خلال النصف الأول من العام الحالي، ما يعادل 500 مليون كيلو واط ساعي، مقارنة نسبة تنفيذ 125%.

في النصف الأول من العام الحالي، وأقل من هذا من مجمل الإنتاج حتى شهر 10-2016. ما يدل على تراجع كبير في إنفاق القطاع الصناعي على الكهرباء في سورية، وبالتالي يدل على التراجع الكبير في هذا الإنفاق، وعلى زيادة تكاليف اعتماده على المحروقات.

تفاخر وزارات الحكومة السورية، كما صاغوا قراراتها ببضعة المليارات التي يحصلونها من قدرات الصناعة العامة والزراعة، ومن قدرات استهلاك السوريين، ويستمر عدهم لوفورات ومبيعات الخدمات العامة، التي تتآكل خلال الأزمة وعبر الليبرالية.

التعرفة لكل مشترك صناعي خاص كبير، وتتيح تحويل جزء من فواتير الكهرباء، إلى رشاشي في جيوب البعض.

أما المشتركون على توتر 66 فولت وهي بحسب القرار الجديد لأغراض الإسمنت والحديد، فقد ارتفعت بنسبة هي الأعلى على الإطلاق: 1200% من 2 ليرة للكيلو، إلى 26 ليرة، في خطوة من شأنها أن تلحق بصناعة الإسمنت السورية خسارات كبرى.

إن مبيع 500 مليون كيلو واط ساعي للمنتجين الكبار في القطاع الصناعي السوري حالياً، يشكل نسبة 9% تقريباً، من إنتاج الكهرباء

الكهرباء ما تسميه «الدعم» المقدم للشرائح الأقل سعراً، أي أن دعم الكهرباء، تدفع الشركات الصناعية العامة التي لا تزال قيد العمل، جزءاً هاماً منه، ما يعني أنها تتحمل خسائر الكهرباء، لتصنف هذه الشركات والمعامل لاحقاً على أنها خاسرة، في خطة وزارة الصناعة!

أما المشتركون من القطاع الخاص، على توتر 230 فولت، فقد نص القانون على أن تسعيرة الكيلو واط، سيتم تحديدها «حسب ما توافق أو توصي به الجهات العليا» كما جاء في تعليمات القرار، وتختلف من صناعة لصناعة ومن عقد لآخر! ما يفتح على عمليات توافق ورشاشي في تحديد

ويمكن التقدير أن المبالغ التي تم جبايتها من المنتجين الصناعيين بالدرجة الأولى، تقارب 12,5 مليار ليرة، بناء على وسطي سعر مبيع للكيلو واط على هذه التوترات: 25 ليرة.

وينبغي التذكير بالشرائح المشتركة على هذه التوترات، فوق قرار رفع أسعار الكهرباء رقم 349/ الصادر بتاريخ 2016/1/6، فإن المشتركين على التوترات العالية 230 فولت نوعان، أولهما معامل القطاع العام، حيث أصبحت تعرفه سعر بيع الكيلو واط: 24 ليرة، بارتفاع 943% بعد أن كان في عام 2010: 2,3 ليرة للكيلو!

تحملت هذه النسبة القياسية من رفع الأسعار، والتي تفوق ارتفاع التكاليف في إنتاج الطاقة الكهربائية، معامل القطاع العام، التي أصبحت تدفع سعراً مرتفعاً، تعوض به وزارة

«التجارة الخارجية»:

1,2% من المستوردات السورية!



المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، تقوم بالجزء الأساسي من عمالات الاستيراد الحكومية، أي يمكن أن نقول أنها تعبير عن نشاط الدولة في التجارة الخارجية.

وقد استوردت المؤسسة حتى نهاية شهر 10-2016 ما مقداره 29,54 مليار ليرة: 57 مليون دولار تقريباً. بزيادة 16,68 مليار ليرة عن استيرادها العام الماضي، ولكن دون تغير يذكر في قيمة المستوردات إذا ما قيست بالدولار حيث بلغت 52 مليون دولار في العام الماضي.

الأهم أن حجم المستوردات السورية في العام الماضي 2015 يقدر بحوالي 4,2 مليار دولار، أما مساهمة مؤسسة التجارة الخارجية في هذا الاستيراد فهي لا تتجاوز: 1,2% من المستوردات السورية. ولا تعود هذه النسبة إلى عدم توفر القطع الأجنبي، بل لأن القطع الأجنبي مخصص بالجزء الأكبر منه لتمويل مستوردات تجار القطاع الخاص بمقدار 980 مليون دولار تقريباً، أي نسبة 23% من المستوردات. فالقطع موجود لتمويل ربع مستوردات القطاع الخاص، إلا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية، ليست ضمن الأولويات الموضوعية..

ودائع المصرف التجاري: أكثر وأقل!



ارتفع مجموع الودائع بالليرة والعملة الأجنبية، في المصرف التجاري السوري إلى 834 مليار ليرة سورية، في الربع الثالث من عام 2016، بارتفاع بمقدار 237 مليار ل.س، ونسبة 40% تقريباً، خلال عام.

مليار ليرة، وفي حاسبة سابقة لقاسيون، كان من الممكن أن تساهم نصف هذه الأموال في زيادة الناتج الصناعي السوري بإجماله بنسبة تقارب 5% في العام الحالي، إذا ما تم تحويلها إلى استثمار صناعي محلي، ولكن هذا لم يتم..

في العمليات الاستثمارية الإنتاجية، تفقد قيمتها الفعلية، وقدرتها الاستثمارية عاماً بعد عام، حتى لو تراكم المزيد والمزيد من الليرات في ودائع المصرف التجاري أو غيره.. بلغت ودائع المصارف العامة والخاصة في سورية نهاية عام 2015 ما يقارب: 1624

ليرة مقابل الدولار في الوقت الحالي، وهذا إذا ما أخذنا ارتفاع سعر الصرف الرسمي كمؤشر تقريبي لتراجع قيمة الليرة. إن هذه الأموال المتركمة على شكل ودائع بالليرات السورية، والتي لا يتم تحويلها إلى مدخلات

أما من حيث القيمة فإن هذه الودائع قد انتقلت من 2,37 مليار دولار في العام الماضي، إلى 1,62 مليار دولار، في العام الحالي، أي بخسارة 32% تقريباً من قيمتها الفعلية، مع انتقال سعر الصرف الرسمي من 251 ليرة مقابل الدولار في 30-9-2015، إلى 514

دور المصرف الزراعي:

1,0% من الناتج!

أقرض المصرف الزراعي التعاوني الجهات الحكومية بالدرجة الأولى ما مقداره 173 مليار ليرة، وإذا ما اعتبرنا أن هذا الرقم يصب في خدمة الاستثمار الزراعي، أي استجرار مستلزمات إنتاج، وتمويل للمؤسسات الحكومية الرئيسية المرتبطة بالقطاع: الحبوب- إكثار البذار- الأعلاف، فإن مساهمة المصرف الزراعي في تمويل الاستثمار الزراعي، لا تزيد عن نسبة 7% من الناتج الزراعي المقدر في سورية لعام 2015، والبالغ تقريباً 7,8 مليار دولار في نهاية عام 2015، بنسبة تقارب 29% من الناتج الإجمالي السوري.

إلا أن التدقيق في التفاصيل، يوضح أن نسبة 94% من هذه المبالغ تعود لمؤسسة الحبوب، بينما يتبقى 4% موزعة على البذار- الأعلاف- قروض المزارعين- الري- والسماذ. أي باستثناء الحبوب، حيث تتركز التكاليف اليوم، في عمليات الاستيراد، فإن مساهمة المصرف الزراعي في عمليات الاستثمار الزراعي، لا تشكل إلا نسبة 0,4% من الناتج الزراعي..

أما مساهمته في تمويل مستلزمات الإنتاج وبيعها، لا تتجاوز 4,5 مليار ليرة، أي نسبة 0,1% تقريباً من الناتج الزراعي.

أي أن كل مساهمة الدولة في سوق تأمين مستلزمات الإنتاج لا تزيد على نسبة 0,1% من الناتج! وفي هذه النسب، يتضح أي دور تريد الدولة أن تلعبه في تحفيز الإنتاج الزراعي، عبر تمويل استثماره..

يساريو الغرب يريدون: «رأس مال للشعب»!

يتفق الجميع اليوم، أن طريقة توزيع الثروة عالمياً، هي واحدة من أكبر التحديات العالمية، فأصبحت تسمع هذا الرأي ليس فقط من الشيوعيين الجدد العالمين في السياسة، بل تسمعه من موقع القيادة في المؤسسات الاقتصادية الدولية الأمريكية، كصندوق النقد الدولي ورئيسه كريستيان لاغارد!

■ ليلى نصر

يتساءل البعض تساؤلاً جدياً: إذا ما كان توزيع جزء من الربح، ينتج استعادة عجلة الاستهلاك والنمو، فلماذا لا يقوم به أصحاب رأس المال؟! وهل هذا ممكن؟! يذهب البعض إلى «مقترحات ثورية» لمسألة توزيع الثروة، ويبدو ملفتاً ما يطرحه يانيس فاروفاكس، وزير المالية اليوناني السابق، المستقل من حكومة سيريزا، التي تصنف على أنها «يسار متطرف»، المعارض على مفاوضات الدين اليوناني، والمنتقد بحدة لصندوق النقد ولسياسات التقشف التي يفرضها على اليونانيين، وقد صورت وسائل الإعلام الوزير المستقبل الشاب، خارجاً من الحكومة على متن دراجته النارية، ليظهر الأكاديمي الإشكالي لاحقاً في واحد من أهم المنابر الاقتصادية العالمية، موقع PROJECT SYNDICATE ويأخذ مساحة دورية على صفحاته! وكان آخر ما طرحه في مقاله الأخير: «الحق العالمي في دخل رأس المال» والذي وضع فيه «حلاً ثورياً» لمسألة «حق الشعب في حصة من الربح».

«ربح أساسي للجميع»

انطلاقاً من ضرورة توزيع الثروة، يذهب فاروفاكس إلى أن «الدخل الأساسي العالمي للفقراء» هو ضرورة، أي يجب أن يحصل الفقراء جميعهم على دخل ثابت، بغض النظر أكانوا يعملون أو لا يعملون، يبيهم بعيدين عن حدود الفاقة، ويسمح لهم باختيار المهنة التي يرغبون بها، أو أن يمارسوا أعمالاً اجتماعية غير مأجورة، ويعدم هذا شرائح واسعة مثل الفنانين، والمخترعين، والنساء اللواتي يرعين أطفالهن، والشباب الباحثين عن مجال عمل يعينهم، وغيرهم.. ويرى فاروفاكس أن هذا ينتج تطوير إدخال الآلات، وتوسيع استخدامها في الإنتاج، دون أن تشكل مسألة البطالة ضغطاً، نظراً لتأمين الناس عبر الدخل الأساسي.

أما الأهم، والذي يطرحه الاقتصادي اليوناني، فهو مصدر تمويل هذا الدخل، حيث يرى أنه لا ينبغي أن يكون من أموال الضرائب، حيث «لا ينبغي أن يعمل أحدهم بجد ليدفع ضريبة، قد يستخدمها الآخر عبر دخله الأساسي للتعلل عن العمل» حسب رأيه. أما من أين يمكن تحصيل هذه الموارد، فيشير فاروفاكس أنه من المفترض، أن يتم تحصيله من ربح الشركات، أي من دخل أصحاب رؤوس الأموال. أما كيف، فيجب فرض ذلك على الشركات عبر «سن تشريع يتطلب أن يتم تحويل نسبة من أسهم رأس المال من كل طرح عام أولي إلى صندوق ودائع لرأس مال الشعب، مع الأرباح المرتبطة التي تتول الربح الأساسي العالمي. والربح الأساسي العالمي هذا يجب أن يكون مستقلاً عن مدفوعات الرعاية وتأمين البطالة وما إلى ذلك.»

على أصحاب رؤوس الأموال، أن يقوموا بالاستغناء عن جزء من رأس مالهم، ليكتوبه باسم الشعب، وليصبح الربح المحقق من هذا الجزء عائداً إلى ربح الشعب، ويحصل الشعب منه على دخل أساسي!

فهل سيقتنع أصحاب رؤوس الأموال بحل «الاقتصادي الثوري العالمي»، ليقتطعوا مباشرة من ملكيتهم لرأس المال وبالتالي من الربح؟!!

«دعوة لمخالفة قانون الربح الأقصى»

إن هذه «الدعوة البريئة»، لا يمكن أن تلاقى أدناً صاغية، واستجابة من أصحاب رؤوس الأموال، لأن الهدف الأساسي من عملية الإنتاج الرأسمالي، هو السعي نحو الربح الأقصى، والقانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية - كما يرى ستالين - هو سعي الرأسمالية الاحتكارية نحو الربح الأقصى، وهو القانون الذي يحدد سير عمل القوانين الأخرى.

قد يكون لدى بعض الاقتصاديين الرأسماليين «أمثال فاروفاكس اليساري، أو حتى الاقتصاديين المطالبين بسياسات أخف، مثل: ضريبة على الثروة في الولايات المتحدة وأوروبا» وهم بأن الرأسمالية في دول المركز قد «تعيد الكرة»، وتقوم بتوسيع المكاسب الاجتماعية للطبقة العاملة في دولها، كما فعلت عقب الحرب العالمية الثانية، إلا أن الاعتقاد بتكرار التجربة، فيه عدم إدراك كامل للحظة الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية عالمياً.. فرأسمالية الخمسينيات، ورأسمالية الرفاه الاجتماعي، كانت مشروطة بتوسع النهب من دول الجنوب، عبر تمكين سياسات الاستثمار الحديث في الستينيات، أي زيادة الربح من الأطراف، الذي أتاح توزيع جزء على الطبقة العاملة في المركز. أما لماذا قاموا «بالصرف على عمالهم» فالسبب يكمن بضرورة المنافسة السياسية مع نموذج الاتحاد السوفيتي، أي بضرورة رشوة الطبقة العاملة في دول

المركز من جهة، وتوسيع قدرات استهلاكها لتواجه قدرات الإنتاج المتوسعة في دول المركز من جهة أخرى. إلا أن هذا كان ممكناً عندما كانت الإمبريالية عالمياً، قادرة على توسيع معدل ربحها، من توسعها أفقياً عبر العالم، ومن توسعها عمودياً عبر أدوات الاستعمار الحديث، ونم عبر هيمنة الدولار والقطاع المالي، وعبر هيمنة السلاح..

إلا أن عالم اليوم مختلف، فمراكز كبرى في دول الأطراف، تخرج تدريجياً من علاقات الاستعمار الحديث، فمبدأ أن أصبحت القوى الصاعدة في آسيا تحديداً، هي محرك النمو العالمي، زادت إلى حد كبير قدرتها على فرض وزنها في التجارة العالمية، والمحافظة على كوادرها من الهجرة، وأعدت ترتيب دورها ووزنها في منظومة الدين والإقراض ومؤسساته العالمية. بل وتهاجم الدولار وما وراءه من منظومة مالية عالمية، وتهدد توسعه العالمي، عبر السعي لتوسيع علاقاتها المالية والنقدية المستقلة. وكلما احتدت الأزمة الاقتصادية العالمية، كلما اضطرت هذه الدول إلى اللجوء إلى عزل نفسها عن أدوات النهب العالمي الإمبريالية، والتركيز على مقدراتها الداخلية، وعلاقاتها المتبادلة، والأهم أنها تحاول إيقاف آلة الحرب الإمبريالية الأمريكية تحديداً عند حدّها: عبر فرض الحول السياسية، على وقع قوات الردع العسكرية المتطورة. أي أنها بهذا كله تسحب تدريجياً من مصادر الربح العالمي للاحتكارات الغربية، وتعيق الاستفادة الكاملة من البدائل العينية التي يعمل عليها هؤلاء..

إذا علمياً الاحتكارات الكبرى العالمية لا تمتلك مصادر ربح بديلة عن الموجود والمتراجع حالياً، وبالتالي فإنها تمارس مزيداً من الضغط على عمالها، وتسحب منذ الثمانينيات المكاسب الاجتماعية التي قدمتها سابقاً في الخمسينيات لحظة النمو الاقتصادي المضطرب، في الغرب بعد الحرب، وهي لن تقوم اليوم تحديداً بتقديم تنازلات، ما لم يجبرها العمال على ذلك، وعبر الصراع.

«تسويق الوهم»

هل لدى فاروفاكس، أو كريستيان لاغارد أو أي اقتصادي عالمي، يدعو إلى استخدام «القناعة والتشريعات» لإقناع رأس المال بتخفيض ربحه، وتوزيع جزء من الثروة طوعاً للعمال، أي وهم بأن هذا ممكن أن يتم؟! لا نعتقد ذلك.. إن الوهم المصنوع، الغرض منه هو كبح الطرق الضرورية لإعادة توزيع الثروة، أي محاولة الفكر الاقتصادي الرجعي المتكررة لتأخير المعركة! ويستهدف الطبقة العاملة في هذه الدول، وشعوب العالم المتضررة من المصير المجهول المضطرب الذي تدفع إليه قوى رأس المال العالمي، محاولاً كبح سعيها إلى مواجهة هذا المصير بصراع سياسي مرير وضروري، أي بالثورة الاجتماعية.

يقول ماركس في البيان الشيوعي البرجوازية تخفيف الضيق الاجتماعي من أجل ضمان استمرار وجود المجتمع البرجوازي، وينتمي إلى هذا القسم اقتصاديون، وخيرون، وإنسانيون، ومنظمو أعمال إحصاء، ومصالحون ضيقو الأفق من كل صنف ونوع.. ويريد الاشتراكيون البرجوازيون هؤلاء التمتع بكل مكاسب الحياة الاجتماعية الحديثة، ويرغبون ببقاء المجتمع الحالي كما هو، ولكن خالياً من عناصر الثورة الهادمة، يريدون البرجوازية لكن دون بروليتاريا..

تتحول «الاشتراكية الرأسمالية» اليوم إلى واحدة من أهم الأيديولوجيات الإمبريالية، الهادفة لتعطيل عملية نضوج شروط النضال الاجتماعي الثوري الضروري، بل والحتمي في مراكز العالم الرأسمالي، وأطرافه.. عبر تسويق أوامم إمكانية إيجاد حلول توافقية بين «الرأسمالية والعمال»، وهو وهم قديم يعود إلى القرن التاسع عشر..

حصاد المياه المطرية.. الممكن والضروري



وجدتها

د. عربوب المصري



هل انقراض البشرية قَدْرٌ؟

في حين يقول البروفيسور وعالم الفيزياء الشهير ستيفن هوكينغ إن البشرية ستنتهي على كوكب الأرض «الهبش» خلال الألف عام المقبلة، ما لم تجد كوكباً آخر تعيش عليه، تبدو الخيارات الأخرى موجودة على طاولة البحث.

إذ يرى الفيزيائي الشهير، أن الحياة على الأرض تواجه تزايد خطر وقوع كارثة مثل الحرب النووية المفاجئة، أو الفيروس المعدل وراثياً وحتى التهديد المتزايد من جانب الذكاء الاصطناعي.

يحث هوكينغ البشر على اتخاذ قرار بالسفر إلى الفضاء، قائلاً إن هذا القرار في صالح مستقبل البشرية، وذلك وفقاً لما صرح به خلال إلقائه محاضرة عن الكون وأصول البشر، في اتحاد جماعة أكسفورد. والملفت للنظر أن مقترح هوكينغ لقي حفاوة بالغة من قبل الجمهور الحاضر.

يقول هوكينغ: «يجب علينا الاستمرار في السفر إلى الفضاء لأجل مستقبل البشرية، فأننا لا نعتقد أننا سوف نبقى على قيد الحياة ألف سنة أخرى من دون الهروب إلى خارج كوكبنا الهش».

ويضيف: إن «صورة الكون قد تغيرت كثيراً في السنوات الـ 50 الماضية وأنا سعيد لأنني قدمت مساهمة صغيرة».

وسبق لهوكينغ، أن أكد على وجوب استيطان الفضاء من قبل البشر خلال السنوات الألف القادمة، وإلا سوف تتعرض البشرية للانقراض، كما حذر البشرية من خطر تطور منظومات العقول الاصطناعية قائلاً: «إن اختراع عقل اصطناعي متكامل يمكن أن يعني نهاية الجنس البشري».

لكن هناك العديد من العلماء والباحثين الذين يقدرون حق التقدير دور الرأسمالية الممر للأرض وخاصة في المراحل الأخيرة من حياة هذه التشكيلة الاجتماعية، وأن هناك حلاً ممكناً جداً لحياة كريمة للبشر على سطح هذه الكرة الأرضية، دون ضرورة للهروب إلى كواكب أخرى.

إن تغيير نمط الإنتاج الحالي، المعتمد على استنزاف البشر والطبيعة إلى الحد الأقصى، إلى نمط آخر تكون أولوياته هي الحياة الكريمة للبشر كلهم، في طبيعة صحية، ومعافاة تسمح لكل الكائنات والأنماط البيئية بالوجود دون استنزاف، هو حل حقيقي وواقعي، يصبح في كل يوم يمر، ضرورة حتمية لاستمرار النوع البشري، لأن بقاء نمط الإنتاج الحقيقي يفضي إلى النتيجة التي يقول عنها هوكينغ.

خياران لا ثالث لهما: إما خيار هوكينغ بالانقراض، أو تغيير علاقات الإنتاج جذرياً، ليصبح وجود الإنسان والطبيعة المعافى الهدف الأساسي لهذا النمط.

تحت عنوان إعادة استخدام حصاد المياه المطرية للأسطح في الأبنية السكنية قدمت المهندسة دينا الأسطة من المعهد العالي لبحوث البيئة بحثها في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

تواجه سورية كغيرها من بلدان العالم مشاكل جدية في نقص المياه، نتيجة لتغيرات المناخ، وانخفاض مستويات المياه الجوفية والمياه السطحية، ونمو عدد السكان، وازدياد الحاجة للمياه نتيجة للنمو الاقتصادي في عصرنا الحاضر، وأصبح من الضروري البحث عن وسائل ناجحة للتغلب على اتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه، لتجنب الوصول إلى مستويات خطيرة تهدد الوجود البشري. لذلك كان التوجه للبحث عن مصادر بديلة، اقتصادية، تحقق استخداماً أقل وهدراً أقل.

ومن هذه الموارد البديلة كان الاهتمام بأنظمة حصاد المياه المطرية مما يخفف الاحتياج المائي، ويوفر المياه العذبة للاستخدامات الأساسية.

ويعرّف حصاد مياه المطر: (rainwater harvesting) (RWH) بأنه المياه المطرية المجمعة مباشرة من الأسطح التي يهطل عليها، إذ تجمع وتخزن لاستخدامها للشرب أو لأغراض غير الشرب مثل خزانات الطرد للمرحاض، أو في الري وسقاية الحدائق، وغسل السيارة «لأغراض أخرى، والتي تمثل حوالي 40% من مياه التغذية للأبنية السكنية».

محتوى المياه المطرية

يمكن أن تحتوي المياه المطرية: -ملوثات «جراثيم مجهرية... الخ.» -بقايا فضلات الطير والحيوان، والإنسان، أشنيات، غبار، جزئيات من التلوث الحضري ومبيدات الحشرات

-شوارد لا عضوية من البحر SO4، Cl، k، Na، Mg، Ca

غازات منخلية CO، NOx، SOx 2 إن تراكيز محتوى المياه المطرية تنخفض بشكل ملحوظ وذلك بتحويل التدفق الأولي للهطول المطري إلى التصريف

تصميم مكونات نظام حصاد مياه المطر

إن التصميم الملائم لنظام حصاد المياه المطرية ضروري لتحسين أداء النظام واستقرار التغذية بالماء وتتألف عادة البارمترات الرئيسية لتصميم نظام RWH لسطح المبنى من: منطقة الصبيب «السطح»، فلتر، خزان التجميع، أنابيب واكسسوارات التجهيز، ووحدة المفيض. وبالتالي فإن المبدأ الرئيس والذي يؤثر في فعالية عمل النظام وتشغيله، يعتمد على كمية الهطول المطري، منطقة الصبيب، حجم خزان التجميع، فعالية كل من التجميع المطري والفلتر.

فوائد نظام حصاد مياه المطر للأبنية السكنية

إن التوجه إلى استخدام تقنيات أنظمة حصاد المياه المطرية وتطويرها لأغراض شتى بوصفها مصدراً بديلاً للمياه الرئيسية أظهر أن أسطح المنازل تمثل نسبة مهمة من المساحات التي تغطي المدن

وبذلك تقدم إمكانية مميزة لجمع مياه المطر، وتركيب نظام حصاد مياه المطر لفوائده العديدة. نذكر منها: -يخفف الاحتياج المائي ويوفر المياه العذبة للاستخدامات الأساسية.

-توفير في فاتورة المياه الرئيسية. -يخفف الحمولة والضغط على منظومة محطة معالجة الصرف الصحي «نظام تصريف المياه المطرية غير منفصل عن تصريف مياه الصرف الصحي في سورية بشكل عام.» -يسهم في التقليل من مخاطر تدفق الفيضانات المطرية.

اعتبارات بيئية واقتصادية: حيث يخفف من حجم المياه التي تُجر من المصادر المائية المتاحة «إلى محطات المعالجة لتأمين المياه العذبة.

إلا أن هناك معوقات تواجه تنفيذ نظام حصاد مياه المطر منها: عدم وجود التشريعات التي تسمح بإعادة استخدام المياه المطرية المجمعة، وعدم توفر المعايير التي تضبط جودتها وفق الظروف المحلية. وهذا يتطلب حذراً من المخاطر الصحية المحتملة التي يمكن أن تنشأ في ظل غياب القوانين التوجيهية الضرورية والملزومة.

عدم تقبل الفرد لفكرة إعادة استخدامه المياه المطرية المجمعة، وعدم الوعي الذي يشجع على الإفراط في استخدام المياه الرئيسية. التخوف من التكلفة الإضافية للنظام المذكور أعلاه على المنازل الذي لا مبرر له.

مصدر الوعي البشري

يُعرّف الوعي البشري بأنه: الإدراك والإحساس وقدرة الشخص على الشعور، وبالرغم من الدور المهم الذي يمثله في حياتنا، وفي جعلنا على ما نحن عليه، إلا أننا في الواقع لا نعرف سوى القليل جداً عن آلية عمل الوعي.

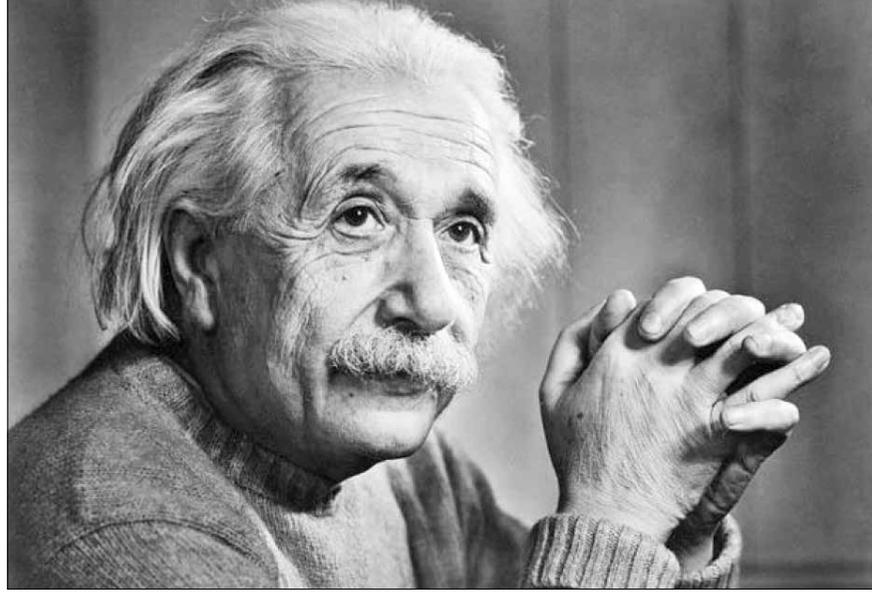
ويعتقد العلماء حالياً، أن الوعي يتكون من عنصرين وهما: الإشارة والإدراك. حيث يتم تنظيم الإشارة في جذع الدماغ، ولكن المنشأ الفيزيائي للإدراك ظل لغزاً على الدوام. والآن، يعتقد فريق من الباحثين في جامعة هارفارد بأنهم قد اكتشفوا مناطق الدماغ التي تعمل مع جذعه للحفاظ على الوعي.

وتم إيجاد علاقة بين منطقة جذع الدماغ المعنية بالإشارة، والمناطق المعنية بالإدراك، وهما اثنان من المتطلبات الأساسية للوعي. وقد اجتمعت الكثير من الأدلة معاً للإشارة إلى هذه الشبكة التي تلعب دوراً في الوعي البشري.

وللتوصل إلى فهم سبب قدرة بعض المرضى على الحفاظ على الوعي بالرغم من الإصابات في حين يُصاب آخرون بالغيوبية، فقد قام الباحثون بتحليل 36 مريضاً يعانون من آفات جذع الدماغ. وكان 12 مريضاً من بينهم مصابين بالغيوبية «فاقدين للوعي»، بينما تم تعريف 24 مريضاً على أنهم واعون.

واكتشف الباحثون بأن 10 من أصل 12 شخصاً فاقداً للوعي، كان لديهم تلف في منطقة صغيرة من الدماغ، تلعب دوراً مهماً في الإحساس والحركة، وكان شخص واحد فقط من أصل 24 شخصاً واعياً، لديه تلف في نفس المنطقة. فمن الواضح إذاً أن هذا الجزء الصغير من جذع الدماغ له علاقة كبيرة بالحفاظ على الوعي.

وللنظر إلى أبعد من ذلك، فقد قام الباحثون بدراسة خريطة الدماغ السليم، حيث تمكنوا من تحديد منطقتين مرتبطتين بهذه المنطقة الصغيرة، التي تلعب دوراً مهماً في الإحساس والحركة، وقد أدى ذلك إلى الاستنتاج: بأن الارتباطات بين تلك المناطق والمنطقة التي تم تحديدها في جذع الدماغ ربما تلعب دوراً في تنظيم الوعي.



ما هو السر وراء تعلم أي شيء؟

رسالة ألبرت أينشتاين لابنه

في العام 1915، كان ألبرت أينشتاين صاحب الـ 36 عاماً يعيش في برلين المنهكة بالحرب، وبينما كانت زوجته ميليفيا، وابنيه هانس ألبرت أينشتاين وإدوارد «تيتل» تبتلعان آناً نسيباً، في فيينا.

في 4 تشرين الثاني من هذا العام، بينما كان أينشتاين قد أكمل تحفته العلمية المكونة من صفتين - نظريته عن النسبية العامة - التي سوف تضعه فوق سلم المجد ما بين مشاهير وعلماء العالم، قام بإرسال رسالة إلى ابنه هانس ألبرت ذي الـ 11 عاماً. أينشتاين الذي احتل مكانة فكرية واضحة من خلال إنجازاته وأرائه، يحدثنا عن كيفية امتصاص الروح الإبداعية كوقود محرك داخلي لرغبة التعلم، واليك نص الرسالة:

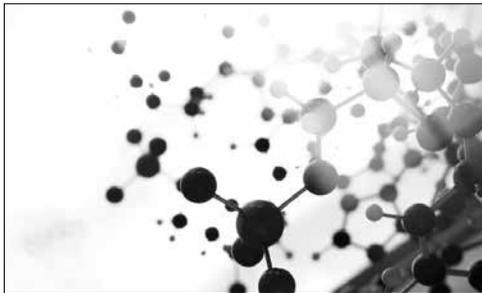
عزيزي ألبرت، وصلني بالأمس خطابك العزيز، وقد كنت سعيداً به للغاية. لقد كنت خائفاً بالفعل من أنك لن تكتب لي مرة أخرى على الإطلاق. لقد أخبرتني أن ميجيني لزيورخ لم يعجبك، لذلك اعتقد أنه

يمكن، بحيث أنك تفعل شيئاً ما يمثل هذا الاستمتاع لدرجة أنك لا تلحظ أن الوقت يمر. في بعض الأحيان أكون مستغرقاً في عملي لدرجة أنني أنسى وجبة الغذاء. لا تنسى أن تلعب رمي الطوق أيضاً مع تيتا [أخوه]. ستحسّن من لياقتك البدنية. ومن حين لآخر قم بزيارة صديقي زانجر. إنه شخص لطيف. أرسل قبلاتي إلى تيتا، بابا. تحياتي إلى ماما.

لقد انتهيت مؤخراً من واحدة من أجمل الأعمال التي قمت بها على الإطلاق، سأخبرك عن هذا حين تكبر. أنا مسرور بأنك تستمتع بالعزف على البيانو. هذا والنجارة هما في رأيي أفضل الحرف المناسبة لسلك، أفضل حتى من المدرسة. لأن هذه الأشياء تلائم شخص شاب مثلك جيداً جداً. أعزف على البيانو الأشياء التي تعجبك، حتى لو لم يحددها المدرس. هذه هي الطريقة الأفضل لتتعلم أكثر ما

من الأفضل أن نجتمع في مكان مختلف، حيث لا يتدخل أحد في راحتنا. على أية حال، سوف أتح على أن نقوم كل عام بإمضاء شهر كامل معاً، حتى تترك أن لديك والد مغرم بك ويحبك، يمكنك أيضاً أن تتعلم مني الكثير من الأشياء الجيدة والجميلة، أشياء لا يمكن للآخرين أن يعرضوها عليك بهذه السهولة. ما قمت بإنجازه من خلال الكثير من العمل الشاق، لا يجب أن يكون متاحاً للغيراء، بل لولادي أنا على نحو استثنائي.

أخبار العلم



أول تجربة جينية علم البشر

قام العلماء الصينيون بأول عملية تعديل جينات مستخدمين البشر في تجربتهم لتكنولوجيا التعديل الوراثي «كريسبر/كاس 9» في معالجة السرطان، وفقاً لما نشر في مجلة Nature.

ويُعرّف العلماء تكنولوجيا «كريسبر/كاس 9» بأنها أداة جزيئية لتعديل الجينات في أية خلية عن طريق قص ولصق سلسلة الحمض النووي.

هذا وقد استخرج العلماء الصينيون الليمفاويات المناعية التائية (نوع من خلايا الدم البيضاء) من دم المريض المصاب بسرطان الرئة المنتشر، ثم طبقوا تكنولوجيا «كريسبر/كاس 9» لتثبيط عمل الجين الذي يحتوي على «بروتين PD-1» المسؤول عن تثبيط الاستجابات المناعية ومساعدة الخلايا السرطانية على النمو.

وبعد تغير الليمفاويات التائية تمت إعادتها مرة أخرى إلى دم المريض أملاً في محاصرة بروتين PD-1، وزيادة مقاومة الخلايا السرطانية.



روسيا والصين ومشروع قانون حول الإنترنت

أبلغ مدير رابطة الإنترنت الامن دينيس دافيدوف، مراسل وكالة ناس أن مختصين روس وصينيين يعملون على إعداد وثيقة تقترح وضع قواعد دولية لضبط الإنترنت. يجري هذا العمل على هامش المؤتمر العالمي الثالث للتحكم في الإنترنت.

وقال دافيدوف: إن دراسة المختصين هذه مكرسة لدراسة كيفية رفع مستوى السيادة على صعيد الفضاء الإلكتروني ورفع مسألة ضبط الإنترنت إلى مستوى منظمة الأمم المتحدة. فيجب ألا يخضع الإنترنت لقواعد أمريكية كما لا يزال الأمر عليه الآن لأن المستخدمين يجدون أنفسهم في حيز الفراغ الحقوقي على مستوى العالم في الوقت الحاضر، بسبب عدم وجود قوانين دولية تضبط عمل الإنترنت.

ورداً على سؤال حول موعد إكمال إعداد الوثيقة المذكورة قال دينيس: إن الفترة الزمنية الخاصة بإعداد هذه الوثيقة غير محددة وأضاف أن أهم شيء هنا عدم التقيد بفترة زمنية معينة ولكن إعداد وثيقة جديدة من جميع النواحي.

يجري المؤتمر العالمي الثالث للتحكم في الإنترنت تحت شعار «إدارة الاستحداثات وازدهار البشرية تعني جهوداً مشتركة لتطوير الفضاء الإلكتروني» في مدينة أوتشجين الصينية من 16 إلى 19 نوفمبر/تشرين الثاني. ومن المزمع إجراء 22 منتدى في إطار هذا المؤتمر سيناقش المشاركون فيها مسائل أمن الإنترنت وإدخال الاستحداثات والتقنيات الجديدة فيه.



أصغر وحدة زمن على الإطلاق.. «زيبوتائية»

تمكن العلماء لأول مرة من اكتشاف «الزيبوتائية» وهي أصغر جزء من الوقت يساوي واحداً على تريليون مليار من الثانية بالاعتماد على قياس وقت هروب الإلكترون من ذرته.

وقد قام فريق من معهد ماكس بلانك للبصريات الكمية في جارشينغ في ألمانيا بدراسة المفعول الكهروضوئي لألبرت أينشتاين، وهو ما سيوضح الكثير من التفاصيل المتعلقة بهذه النظرية، وفقاً لما ذكره تقرير لصحيفة «نيو ساينس».

وكان العلماء في السابق قادرين فقط على مراقبة ما يحدث عند مغادرة الإلكترون للذرة، وهذه هي المرة الأولى التي يتمكن فيها عالم الفيزياء ماركوس أوسياندر المشارك في هذه الدراسة والفريق العامل معه على قياس الوقت اللازم للإلكترون قبل أن يترك ذرته.

وقد قام فريق البحث بإثارة الذرة بنبضات الليزر وهو ما مكن الباحثين من قياس السلوك الكمي لتلك الإلكترونات، وذلك بالاعتماد على «إحصاء الكثير من القياسات، وحساب الخطأ المعياري المتوسط وهو في حالتنا 850 زيبوتائية».

«تل أبيب» تخاف ميزان القوى: فلنبتعد عن المؤسسات الدولية..!



■ فادي خضر

تطابقاً مع نهج «أوسلو»، عقدت السلطة الفلسطينية آمالها على المبادرات الخارجية لحل القضية الفلسطينية، فجاءت «المبادرات» العربية والفرنسية، جنباً إلى جنب مع الزيارات الأمريكية المتكررة إلى المنطقة، بالتزامن مع إمعان الكيان في اعتدائه على أصحاب الأرض.

يجد من العبث مطالبة السلطة الفلسطينية و«رموزها» بموقف حاد حيال مسألة «المبادرات» الخارجية لحل القضية الفلسطينية، رغم اليقين التام بعدم حيادية بل وارتها، بل معظم المبادرات المطروحة حتى اليوم، لا سيما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أنها تقف عاجزة عن تحقيق الاستفادة مما تسمح به موازين القوى الدولية اليوم.

أزمة الحركة السياسية

يشي البحث الدائم عن «حلول» عبر القنوات الدبلوماسية، والهيئات والمؤسسات الدولية، بأن السلطة الفلسطينية تقوم ب«جهود حثيثة» من خلال اللقاءات والزيارات والمؤتمرات، لتحصيل حقوق الفلسطينيين، لكن، وبمنظرة عامة على حجم ما يمكن تمييزه في الوضع الفلسطيني، تغو هذه الطريقة الأقل جهداً، والأقل تأثيراً، والأكثر أذية بالقضية الفلسطينية، أخذين بعين الاعتبار سلوك كيان الاحتلال، بما يتضمنه من سياسات استيطان مستمرة، حتى في ظل المفاوضات غير المباشرة التي حدثت في السابق.

ويمكن القول: أن السلطة، ببرنامجه السياسي هذا، أدت بالنتيجة إلى تلقي خسارات جديدة تضاف إلى «الخسائر المجانية» التي تحملها الشعب الفلسطيني، نتيجة لنهج «المفاوضات حياة» الذي تغنت به سلطة أوسلو، فما هي هذه الخسائر بالتحديد؟

تكمن الخسارة الحقيقية في: أن «فصائل الانقسام» الفلسطيني لم تستغل الطرف الدولي الراهن، وتستفيد منه بهدف إنتاج برنامج وطني جامع، أساسه المقاومة بالوسائل المشروعة كافة. وفي الواقع، من يقرأ اليوم بعضاً من الخطاب الإعلامي لهذه الفصائل، لا يجد نوايا تلوح في الأفق حول جاهزية هذه القوى للدفع باتجاه إعادة صياغة برنامج وطني موحد، في وقت تثبت فيه الحالة الفصائلية عجزها التام، وتوسع خلافات المحاور الإقليمية لتطال قلب التضميم الواحد.

عباس - دحلان: علام الخلاف؟

في الوقت الذي تعاني الحركة السياسية من انقسامات وتباينات، تستدعي بشكل طبيعي إيجاد حلول لها، يبرز توحيد الجهود حول برنامج وطني بوصفه المخرج من هذه الأزمة كما أسلفنا. وبينما تجدر الإشارة إلى أن الفرز يجري على أساس القضية الجامعة للشعب الفلسطيني، نرى اليوم أن كتلاً شعبية في الداخل والخارج، قد أشغلت مؤخراً ب«صراع الديوك» بين عباس ودحلان، أصحاب الخلافات السلطوية غير المبدئية، والتي ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بجوهر القضية الفلسطينية.

الإشارة إلى هذا الخلاف هي جواب على جزء من السؤال السابق، حيال الجزم بنوايا هذه البنية السياسية اتجاه توحيد الصف الفلسطيني، إذ أنه وحتى في ظل استقرار نسبي لوضع

السلطة في الفترة الماضية، احتاج الحوار الوطني إلى وسطاء عرب وأجانب، فكيف الحال اليوم في ظل الانقسامات داخل السلطة نفسها..!

على المقلب الآخر، فإن حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ليست بأفضل حال من حيث إقبالها على تغييرات سياسية داخلية تنقل الصراع مع الاحتلال إلى مستوى أعلى، وهي الأخرى يوجد في صفوف جناحها السياسي من يرى في «الجهود الخليجية- التركية»، أملاً لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، متغاضين عن مستوى التطبيع المتصاعد بين كيان الاحتلال وهذه الدول.

وبعيداً عن الخوض في النوايا، نتساءل: هل فعلاً لا تقر القوى السياسية الفلسطينية، المتغيرات العاصفة الجارية في العالم، وتحاول الاستفادة منها في رص الصفوف؟ أم أن «أوسلو»، كنهج يسمح بتقاذف القضية، لم يعد كما كنا نسمع عن أنه كان خياراً إلزامياً في حينه، بل بات يمثل بالنسبة للبعض الخيار الاستراتيجي والأسلوب الأنسب لتركيبة السلطة، بعيداً عن متطلبات القضية؟

الكيان يناظر أمواج الأزمة

الطامة الكبرى بالنسبة للكيان الصهيوني، هي في الدور المتراجع للولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما انتقل من التحليلات إلى أرض الواقع بشكل جلي، وحتى إلى التقارير الصحفية الغربية، وتصريحات كبار المسؤولين هناك.

فمن الطبيعي أن يتحرك الكيان، لاتخاذ إجراءات تخفف من وطأة الخسارات التي تعصف بحلفاء واشنطن، كما في الخليج وتركيا، وستصل عاجلاً أم آجلاً بنتائجها إليه، فكيف يدبر الكيان الصهيوني ملفاته العالقة الآن؟ أولاً: العمل على إقامة علاقات متينة،

مع «أيتام واشنطن» في المنطقة، وعلى رأسهم تركيا وحكومات الخليج، وهو ما قطع فيه الصهاينة أشواطاً كبيرة في سياق إقامة تحالف يمكن تسميته ب«تحالف المأزومين».

ثانياً: العمل على تحقيق مكسب تفاوضي من الفلسطينيين، في أجل زمنية قريبة أو متوسطة، وهي الأجل الزمنية المتوقعة لدخول الأزمة السورية ومعركة الموصل، مرحلة العد العكسي اتجاه الحلحلة، وبالتالي، ظهور الملف الفلسطيني إلى السطح من جديد، لكن هذه المرة بتوازن دولي جديد لا يكون لواشنطن وحدها القدرة على التحكم بمخرجاته. وهذا الافتراض تؤكده بعض الإشارات الصهيونية حيال ملف التفاوض، من بينها ما جاء على لسان رئيس وزراء حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، الذي قال في مستهل جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، 6/تشرين الثاني الحالي: «إن «إسرائيل» تنتظر من الولايات المتحدة أن تبقى متمسكة بالمبدأ القائل إن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي» لن يحل إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين، ولكن دون شروط مسبقة، ودون قرارات للأمم المتحدة أو لمنظمات دولية أخرى».

هنا، يدرك نتنياهو أن قدرة الولايات المتحدة على التأهب لدعم مواقف كيان الاحتلال في المحافل الدولية لن تستمر إلى الأبد، وبالتالي، فهو يطرح إبعاد المنظمات الدولية برمتها، بما فيها الأمم المتحدة، عن صياغة قرارات بخصوص القضية الفلسطينية.

وبشكل أكثر تحديداً، تريد حكومة الاحتلال، إبعاد القوى الصاعدة دولياً صاحبة الوزن في الهيئات الدولية، عن مسار المفاوضات الذي اعتادت قوى الغرب على تهينته وتسهيله، بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة التي تحمل في طياتها أكثر ما يخيف الكيان وهو «حق العودة».

أما الدور الروسي المتقدم حيال هذه الأزمة وأزمات المنطقة على العموم، والذي تجلى في زيارة رئيس الوزراء الروسي، ديميتري ميدفيديف للأراضي المحتلة ولقائه في رام الله لعباس مؤخراً، فإنه لا يطيب لكيان الاحتلال، لكنه يصبح يوماً بعد يوم أكثر واقعية وأقل ضماناً لمطامع الكيان.

صراع الديوك لمصلحة الكيان

من جهة أخرى، فإن مسألة الخلاف داخل السلطة الفلسطينية، بين عباس ودحلان، رغم أنها بالتأكيد صراع سلطوي بين رجلين اتفقا على التنسيق الأمني مع الاحتلال، ورفض الانتفاضة الفلسطينية، لكن بالنظر إلى الدور العربي من قبل الخليج والأردن في دعمها لهذا الطرف أو ذلك، فإن هذا الصراع تحول موضوعياً إلى فائدة لمصلحة كيان الاحتلال، الذي يمني النفس بطرف مفاوض هو على أعلى درجة من التشرذم والانقسام، وإذا أردنا ربط التحركات الخليجية الأثرية في هذه القضية مع تصاعد مستوى التطبيع مع العدو الصهيوني، فيمكن القول أن صراع «دحلان- عباس» هو مادة دسمة سيعمل عليها الاحتلال طويلاً.

في ضوء هذه المتغيرات الكبرى في المنطقة، على القوى الحية في التيارات السياسية الفلسطينية ومناضلي الانتفاضات والهبة، التقاط هذه اللحظة المهمة من تاريخ المنطقة، على رافة أساسية هي فكرة المقاومة الشعبية والسير نحو برنامج موحد يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني، التي يمكن القول أنها اليوم أقرب مما يتصور الكثيرون للحصول على حقوقها، رغم العوائق التي يصر البعض على تظهيرها على حساب قضية الشعب الفلسطيني.

فصائل

الانقسام

الفلسطيني لم

تستغل الطرف

الدولي الراهن

وتستفيد منه

بهدف إنتاج

برنامج وطني

جامع أساسه

المقاومة

بكافة الوسائل

المشروعة

الصورة عالمياً

عن اللعبة الجديدة: الصين أم روسيا؟



• قال وزير

الخارجية
الإيطالي،

باولو

جينتيلوني،

إن بلاده

(«ستؤيد»)

الرئيس الأمريكي

المنتخب، دونالد ترامب، في حال عارض

نهج الجمهوريين المتشدد، وقام بتحسين

العلاقات مع روسيا.



• فيما بدا أنه

فهم للتوازنات

الجديدة، قال

علي شاهين،

مساعد وزير

شؤون الاتحاد

الأوروبي في

الحكومة التركية،

يوم الأحد 13/11/2016، إن «الاتحاد

الأوروبي بحاجة إلى تركيا أكثر من حاجتنا

إليه».



• لم يستبعد

رئيس الوزراء

الفرنسي،

مانويل فالس،

مساء الخميس

2016/11/17، فوز

مارين لو بيان، المرشحة عن حزب «الجبهة

الوطنية الفرنسية» التي تعتبر أقصى

اليمين، بالانتخابات الرئاسية القادمة في

فرنسا.



• قال وزير

الخارجية

الأمريكي،

جون كيري،

يوم الثلاثاء

الماضي، إن

السعوديين وجماعة

«أنصار الله» قد اتفقا مبدئياً على وقف

إطلاق النار بداية من 17/ تشرين الثاني

الجارى.



• في خطوة لافتة،

طلبت السفارة

الأمريكية

في فيلنوس

من سلطات

ليتوانيا أن

تقدم شرحاً حول

كيف وصلت إلى أيدي

الهواة بنادق M14 التي «أهدتها» الولايات

المتحدة للجيش الليتواني.



• هدد الرئيس

الفلبيني

رودريغو

دوتيرتي،

يوم الخميس

2016/11/17،

باتخاذ إجراء مشابه

لروسيا، وقيام حكومة بلاده من

الانسحاب من عضوية المحكمة الجنائية

الدولية المتهمه بازدياد اجية المعايير.



خلافاً للطروحات
والمقالات المروّج
لها إعلامياً بكثافة
هذه الأيام، حول
أن العقبات بين
موسكو وواشنطن
أبعد وأصعب من
أن يجري حلّها أو
التوافق حولها،
يبرز رأي معاكس
متسرع، يعتبر أن
موضوع التوافق
الروسي الأمريكي قد
بات وراءنا «يربط»
ميكائيني مع
وصول دونالد ترامب
إلى سدة الرئاسة
الأمريكية، وأن
العمل الأمريكي يتركز
حالياً حول «العدو
الرئيسي»: الصين.

وجه الصين؟ عملياً، إن الصين هي
الحليف الأول للاتحاد الروسي، ولولا
هذا التحالف الوثيق بين الدولتين، لما
كنا نتكلم اليوم عن حلف صاعد، إذ
أن الدولتين، كل على حدة، لا تزال
عاجزة عن مواجهة الهيمنة الأمريكية
بمفردها، رغم الإقرار بواقع التراجع
النسبي المتسارع لهذه الهيمنة على
الصعيد العالمي، لكن هذا التراجع هو
نتيجة بالأصل للمواجهة الشاملة التي
يخوضها الحليفان الروسي والصيني،
ومعهما حلفاؤهما الآخرون في العالم،
في وجه الولايات المتحدة والدول
التابعة لها.

ثم عندما تنهال مراكز البحث والتحليل
الغربية على قرانها بالسؤال: «من هو
عدو الولايات المتحدة الأمريكي: الصين
أم روسيا؟»، فهي تريد من هؤلاء القراء
أن يسلموا منذ البداية بمنطق الفصل
بين الحليفين الروسي والصيني، إذ
يغدو كل منهما كياناً مستقلاً بحد ذاته،
في إطار المعركة الكونية المفتوحة ضد
الهيمنة الأمريكية.

إن خصم الولايات المتحدة، بوصفها
مركزاً للقوى المتراجع عالمياً، هو
ببساطة القطب الصاعد عالمياً، بكيته،
وبمجموع أعضائه، وفي هذه الحالة،
لا بد من القول أنه حتى وإن حدثت،
افتراضاً، بعض التصدعات في هذا
القطب الصاعد، فإن ذلك لن ينهي
واقع التراجع الأمريكي، بل من شأنه
أن يقلل من حجم الضغوطات على
الولايات المتحدة، وهو ما يصبو إليه
أكثر الطامحين في الولايات المتحدة
اليوم..!

مع الغرب بشكل تدريجي. وعلى الرغم
من أنه لا يزال هناك فترة شهرين
متبقية حتى يتم التسليم الرسمي
للسلطة في واشنطن، فقد بدأت عواصم
دول العالم في التحضير لوصول
الرئيس الأمريكي الجديد.

وقد أتت ردة فعل بكين متحفظة جداً.
إذ أعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة
الخارجية الصينية، لو كانغ، عن أمله
في أن تتبنى القيادة الأمريكية الجديدة
«وجهة نظر موضوعية للعلاقات
التجارية والاقتصادية» بين البلدين.
وجاء ذلك رداً على طلب الصحفيين
لتوضيح موقف بكين من بعض
التصريحات المتشددة التي ذكرها
ترامب في أثناء الحملة الانتخابية.
وقال ترامب أكثر من مرة أنه إذا انتخب
رئيساً للولايات المتحدة، فهو ينوي
تغيير الوضع لحماية مصالح رجال
الأعمال الأميركيين المحليين بشكل
فعال.

الخصم واحد.. لا اثنان!!

في الواقع، تشير مثل هذه الطروحات
إلى المنطق الميكائيني الذي بات سمة
تشمل معظم التحليلات الغربية لواقع
المتغيرات التي تصيب العالم، وتحديداً
موازين القوى الدولية. إذ أن الحديث
عن مثل هذا الطرح، يستدعي الإجابة
عن بعض التساؤلات البديهية، التي
يبدو أن المروجين لهذا الطرح لم
يلتفتوا إليها، أو لا يريدون الالتفات
إليها أصلاً.

ما الذي قد يدفع روسيا إلى التحالف
المفترض مع الولايات المتحدة في

■ سمد خطر

تزرخ الصحف الغربية، ودوريات
التحليل في الشؤون الاستراتيجية،
بمثل هذه النظرة. إذ يجري العمل
على موضوع التوجه الأمريكي
العنواني نحو الصين، وكأنه مستند
أساساً إلى «الكلام الظريف» الذي
يبديه ترامب إزاء روسيا وقيادتها، أي
أن ذلك هو عزمٌ مكرور على النعمة
ذاتها: نعمة تحييد روسيا، وضرب
الصين.

«ترامب حامياً للمصالح المحلية»
يبدي المرشح الرئاسي الأمريكي،
دونالد ترامب، «موقفاً متشدداً» من
التبادل التجاري مع الصين، ما قد يؤدي
إلى توتر في العلاقات بين دولتين
كبيرتين في العالم. وفي الوقت نفسه،
فإن تصريحاته الإيجابية حول روسيا
ستؤدي إلى حدوث تقارب ملموس في
العلاقات مع موسكو..!

تستند النظرة المذكورة أنفاً، على أن
التحول من المواجهة العالمية إلى
الاقتصاد العالمي، سيجعل مواجهة
جديدة لا مفر منها بين واشنطن وبكين.
فترامب، الذي يرى أن المصالح الوطنية
تتركز على حماية السوق الأمريكية،
يعتزم اتخاذ تدابير حماية ضد الصين،
الأمر الذي قد يؤدي إلى توجيه ضربة
خطيرة لاقتصادها.

هذا الوضع، بحسب هذه النظرة، يمنح
روسيا فرصة جديدة لرفع العقوبات
المفروضة ضدها، ولاستعادة العلاقات

عندما تنهال
مراكز البحث
والتحليل
الغربية على
قرانها بالسؤال:
«من هو عدو
الولايات المتحدة
الأمريكي: الصين
أم روسيا؟»
فهي تريد من
هؤلاء القراء
أن يسلموا
منذ البداية
بمنطق الفصل
بين الحليفين
الروسي والصيني

صراع النفوذ في اليمن: حبل الحل يلوح في الأفق



نائب الرئيس، خالد البجاح، فيما تستمر السعودية في دعم حزب «الإصلاح»، المحسوب على جماعة «الإخوان المسلمين»، والمعادي للإمارات تاريخياً، إضافة إلى تنازع الولاءات المستمر في تلك المنطقة على صعيد التعيينات. فإن مثل هذه الخلافات يمكن رصدها لاحقاً كنتاج لمرحلة طويلة من التدخلات الخارجية، عززها وسمح بها تأخير الحل السياسي، وتدخل قوات «التحالف العربي» بقيادة السعودية في الصراع الدائر في البلاد.

والإمارات في اليمن على سبيل المثال. فعلى الرغم من تصدر الجانبين للحملة العسكرية الكبيرة على اليمن، فإن محاولات الإقصاء لأطراف محسوبة على الجانب الإماراتي بدأت قبل الحديث عن نهاية عمليات «التحالف العربي»، وتحديداً في المنطقة الجنوبية، التي تشهد تنازعا على النفوذ، ويحاول كل من الطرفين تثبيت العناصر اليمنية المدعومة من قبله في مراكز القرار العسكرية أو المدنية. الضربة الأولى للإمارات جاءت بإقالة

من المرجح أنه ورقة ضغط أولية قبل الشروع بمفاوضات جديدة.

لكن جناح الرئيس هادي، الأكثر سياسياً، تحرك مؤخراً واستبق زيارة وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، إلى العاصمة العمانية، مسقط، وعرض رئيس الوزراء، أحمد بن دغر، عبر تصريح لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية، على «أنصار الله» سلاماً بصيغة «لا غالب ولا مغلوب»، داعياً الجماعة للمشاركة في إدارة الفترة الانتقالية، إلى حين انتخاب رئيس جديد، مقابل انسحابهم من المدن وتسليم الأسلحة لطرف ثالث موثوق، والقبول ببقاء هادي إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية. وتبدو عروض جناح الرئيس هادي هزيلة بالنظر إلى مستوى التنسيق الدولي فيما يخص مبادرة ولد الشيخ، لكنها محاولة لتعديل بعض البنود في المبادرة، وتحديدًا فيما يخص الوضع المستقبلي للرئيس هادي.

الإمارات تصطدم بالسعودية

بالعودة إلى مسألة تحصيل النفوذ داخل اليمن بعد الاتفاق على الحل، فإن الموضوع يبدو معقداً في ظل تعدد الجهات التي شاركت عسكرياً واستخباراتياً وسياسياً طوال عمر الأزمة، والتعقيد في حسابات النفوذ والتحكم بإعادة ترتيب الوضع اليمني، وعلاقاته مع الخارج، يمكن أخذه بالنظر فقط إلى طموحات السعودية

■ وائل سعد

هذه هي نقطة الخلاف الظاهرة على السطح، والتي تتجلى في صلاحيات الرئيس، وتشكيكية الحكومة القادمة، لكن الخلافات الحقيقية، متعلقة بتحصيل النفوذ داخل اليمن في المرحلة المقبلة، وهو ما بدأ يظهر حتى قبل الشروع بتشكيل حكومة جديدة..

مبادرة تحسين الأوضاع

المبادرة الأساسية التي جال بها المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ، على الدول الـ18 المعنية بالملف اليمني، هي المبادرة الأكثر وزناً ودعماً بعد تبنيها الواسع، وتحريكها في الإقليم بيد وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري. ولا تخرج هذه المبادرة، المسماة خارطة الطريق، عن سياقات قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالأزمة اليمنية 2216، لكنها أكثر تفصيلاً. والأكثر جدلاً من بين التفاصيل، هي قضية تعيين نائب لرئيس الجمهورية، تؤول إليه صلاحيات الرئيس، عبد ربه منصور هادي، إضافة إلى فكرة تسليم الأسلحة الثقيلة لطرف ثالث يتم الاتفاق عليه.

جماعة «أنصار الله» وحلفاؤها، مصرون حتى الآن على إبعاد الرئيس هادي عن أي تفاهم سياسي، حتى في حال تعيين نائب له يتسلم صلاحياته، وهو موقف سياسي بسقوف عالية،

يتحرك المعنيون بالملف اليمني، من قوى دولية وإقليمية حالياً، باتجاه تنشيط المسار السياسي للأزمة، لكن في اتجاهات متباينة إلى حد ما، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة الحكومة الجديدة المراد تشكيلها..

تبدو عروض

جناح الرئيس

هادي هزيلة

بالنظر إلى

مستوى

التنسيق الدولي

فيما يخص

مبادرة ولد

الشيخ لكنها

محاولة لتعديل

بعض البنود في

المبادرة

الموصل: معركة عراقية.. بعراقيل أمريكية



بين الموصل والرققة، والتي تقوم قوات عديدة بالعمل عليها، وتحديداً العمليات العسكرية في محيط منطقة تلعفر، فاستطاعت هذه القوات السيطرة على مطار تلعفر بعد تحرير قرية تل الرمج 11/16، والهدف المنشود، بحسب المتحدث باسم تنظيم «الحشد الشعبي»، أحمد الأسدي، هو اقتحام مركز تلعفر وتحريره بالكامل.

الموصل، ففي يومي الجمعة السبت 11-12/تشرين الثاني الحالي، استطاعت القوات العراقية من الجيش والشرطة الاتحادية، تحرير حيي القادسية الثانية والبكر، بينما أعلنت خلية الإعلام الحربي أن القوات العراقية حررت يوم الأحد 11/13 مدينة نمرود التاريخية في جنوب شرق الموصل. أما من الجانب الغربي، فالأهم هو إحكام السيطرة على الطرق الواصلة

■ مالك موصل

يعود انخفاض وتيرة الإنجاز العسكري في الموصل، قياساً بالوتيرة التي بدأتها القوات العراقية، إلى أسباب موضوعية ترتبط عملياً بطبيعة المعركة، ومستوى تحصينات مقاتلي «داعش» الإرهابي داخل المدينة، ومن جهة أخرى، بالشكل الذي تقاد فيه العملية من قبل قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن.

ضبابية الدعم الأمريكي

لا شك أن القوات العراقية تبذل قصارى جهدها، لإنجاز المهمة بأقل التكاليف، وفي أجل زمنية مقبولة، لكن المعركة التي تصعب أكثر فأكثر، باتت تقتضي النظر صوب آليات الدعم الأمريكي المعلن للقوات العراقية في المراحل المقبلة.

في الواقع، يمكننا الوصول سريعاً إلى معلومات حول تقدم القوات العراقية على الأرض، حيث أن المسؤولين العسكريين العراقيين، يعلنون يومياً عن تقدمات الجيش والقوات الأمنية. لكن في المقابل، من الصعب جداً الوصول إلى معلومات حول آليات الدعم الجوي للقوات العراقية، وهنا يمكن الإشارة إلى أمرين:

الأول: أن وثيقة مثيرة للانتباه كانت قد نشرتها وكالة «سبوتنيك» الروسية، صادرة عن «ديوان الجنيد»، التابع لـ«داعش»، ومعلقة على حائط المقر في إحدى البلدات المحررة من قبضة التنظيم في قضاء الحمدانية جنوب شرق الموصل، ومفادها أنه «يمنع عناصر التنظيم من استهداف أية طائرات في الموصل ومحيطها». ثانياً: وصل المدير الإقليمي للجنة الصليب الأحمر في الشرق الأوسط، روبرت مارديني - بعد مقارنته بين الوضع الإنساني في حلب، ونظيره في الموصل - إلى استنتاج مفاده أن أزمة الموصل قد تتفاقم لدرجة أسوأ من الوضع الحالي في حلب، رغم إشادة «المنسقة الإنسانية» في العراق، ليز غراندي، مؤخراً بأداء القوات الأمنية التي تخوض معارك تحرير الموصل، مؤكدة بأنها «ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان». فهل يوضع الإسناد الجوي الأمريكي تحت المجهر، كلما اقتربنا من أسوار الموصل؟

«داعش» تحت الطوق

الجبهتان الأكثر نشاطاً في هذه المرحلة، هما الشرقية والغربية من الموصل، والمهم في الجبهة الشرقية هو بدء الدخول إلى أحياء داخل مدينة

أنهت معركة الموصل شهرها الأول، في السابع عشر من تشرين الثاني الحالي، وسط تقدمات عسكرية مهمة للجيش العراقي والقوى المقاتلة معه، خصوصاً في جنوب وشرق المدينة. لكن آراء كثيرة باتت ترجح أن الآجال الموضوعية لتحرير الموصل نهاية العام الحالي، قد تطول تبعاً لوتيرة التقدم الحالي، باتجاه قلب المدينة.

مولدافيا وبلغاريا تصوتان: لا لواشنطن!!

خرجت الانتخابات في كل من مولدافيا وبلغاريا ثقبلة على الاتحاد الأوروبي، حيث أن مرشحي البلدين، المحسوبين ببرامجهما الاقتصادية والسياسية على الاتحاد الأوروبي، والعلاقات مع واشنطن، قد منيا بهزيمة من العيار الثقيل.



عماد بيضون

في مولدافيا، خسرت المرشحة، مايا ساندو، المتمسكة بالتكامل مع الاتحاد الأوروبي في الانتخابات الرئاسية، لمصلحة منافسها الاشتراكي، الذي تصفه القنوات الإعلامية بالقرب من روسيا، إيغور دودون، والذي وعد بأن تكون أول زيارة خارجية له لموسكو. أما في بلغاريا، فقد خرجت مرشحة الحزب الحاكم، تسيستسكا تساتشيفا، المؤيدة للاتحاد الأوروبي، من السباق الانتخابي. وعلى الرغم من أن منصب رئيس الدولة، الذي ذهب لمصلحة الحزب الاشتراكي، هو منصب «شرفي» في بلغاريا، إلا أن النتائج تؤكد شعبية الحزب الاشتراكي البلغاري المقرب من روسيا، الذي استطاع أن يوصل مرشحه، رومن راديف، إلى رأس السلطة.

لماذا يتراجع المشروع الأمريكي في شرق القارة؟

تعد نتائج الانتخابات في بلغاريا ومولدافيا هزيمة قاسية ومزدوجة لفكرة التكامل والاتحاد حول برنامج الاتحاد الأوروبي الحالي في شرق القارة. أما العوامل التي أدت لتلك الاختيارات فهي، أولاً: فشل مشروع التنمية الأوروبي على مستوى دول محيط أوروبا، خاصة في شرقها، بما فيه في

بلغاريا التي انخفض عدد سكانها بأكثر من مليوني نسمة، منذ دخول الاتحاد الأوروبي، وهاجر أكثر من مليونين بعدما أصبحت البلاد تطرد سكانها، بسبب سوء نسب النمو، بالرغم من أن 7.7 مليار يورو كانت قد حصلت عليها بلغاريا من الاتحاد الأوروبي، لكنها قد وجهت في قطاعات الخدمات، ولم يستفد منها الشعب البلغاري. أما مولدافيا، فهي أقل اندماجاً بالغرب، وظلت القوى اليسارية تقاوم التكامل مع أوروبا على أساس المصلحة الأمريكية. فالدولة راوحت في العلاقات بين أوروبا وروسيا، حتى حسمت فيها الأمور، بحكم أن الرئيس المولدافي الجديد قد قرر الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي.

وثانياً: الفراغ الناشئ عن التراجع الغربي العام الذي أصبح أمراً ملموساً، خاصة على مستوى الولايات المتحدة التي تستقبل الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، في أوائل العام المقبل، رئيساً جديداً للدولة التي عليها أن تواكب الموازين الجديدة في العالم. ومن شأن ذلك أن يترك أثراً وفراغاً في وزن الاتحاد الأوروبي، الذي يبدو أن شعوب القارة قد قررت القفز منه، كما فعل البريطانيون، قبل أن يغرق. هذا عدا عن التكاليف الباهظة لعضوية الدول الأوروبية في حلف الناتو، والأحلاف والمشاريع الأخرى على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

عملياً عن الاتحاد الأوروبي، وارتباطاته الأمريكية، بهدف تسهيل عملية عودة الدول التي انسلخت من فضائها السياسي والاقتصادي في شرق القارة إلى هذا الفضاء، فأسحة المجال بهذا الاتحاد لتسهيل عملية انتصار القوى السياسية في شرق القارة، التي تريد الانفكاك من الاتحاد الأوروبي، ومن سياسة التقشف.

روسيا: الاتحاد الأوراسي هو البديل إن معالم المشروع الأوراسي، والعمل الحالي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، هي الخطوة المتقدمة التي تأتي كنتيجة لحسن قراءة الدول المنضوية فيه للمعطيات الدولية ولواقع التراجع الغربي. وتساهم هذه المشاريع في تشكيل تجمعات سياسية واقتصادية بديلة

الحوار الفنزويلي: مدخل للخروج من النفق؟



الاستراتيجية، مضيئاً أن الوثائق التي وافق عليها الوزراء خلال اللقاء بسوتشي، ستمثل خطوة مهمة في هذا الاتجاه وستسمح بإضفاء طابع أكثر واقعية على التعاون في المجال التجاري الاقتصادي والسياسي والإنساني وفيما يخص التصدي للتحديات والمخاطر الجديدة.

المفاوضات مع الحكومة. وأكد أنه سمع من نظرائه خلال اللقاء في سوتشي، تأكيدهم على اهتمامهم المشترك بإنجاح هذه المفاوضات، واستعدادهم لبذل الجهود القصوى لمنع أية محاولات لإحباط هذه العملية. وأكد لافروف: أن روسيا والدول الأعضاء في المنظمة، اتفقت على تطوير الشراكة

ناشطي المعارضة المسجونين في أعقاب بدء المحادثات الأسبوع الماضي فيما أجلت المعارضة من جانبها محاكمة سياسية في الكونغرس لمادورو وألغت مسيرة إلى قصر الرئاسة.

تأييد روسي لاتيني

في تأييد روسي لجولة الحوار الفنزويلي الجديدة قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مع نظيره من جمهورية الدومينيكان في سوتشي جنوب روسيا، بعد لقاء جمعه مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة «سيلاك» لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي: إنه ينظر بتفاؤل نحو إمكانية تسوية الأزمة السياسية في فنزويلا عن طريق الحوار بين السلطة والمعارضة.

وأضاف لافروف: فنزويلا دولة صديقة لنا. وما زال الوضع هناك هشاً، لكننا نشعر بتفاؤل معين بشأن إمكانية إيجاد حل للأزمة السياسية الداخلية عبر الحوار بين الحكومة والمعارضة بوساطة الفاتيكان واتحاد دول أمريكا الجنوبية. وتابع أن لدى موسكو مخاوف من أن يحاول بعض المعارضين الفنزويليين إفشال

أصبح الحوار بين الحكومة والمعارضة خياراً لحل الأزمة السياسية في فنزويلا، بدلاً من التصعيد، وصب الزيت على نار الأزمة كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفعل في السابق. ورغم عدم تحقيق خطوات كبيرة في هذا الطريق إلا أن انطلاق الحوار بحد ذاته له أهمية محلية وإقليمية وعالمية من حيث البدائل المطروحة.

جولة حوار جديدة

نقلت وسائل إعلام عالمية عدة، مثل: روسيا اليوم، ورويترز يوم الجمعة 11 تشرين الثاني 2016 وقائع من جولة الحوار الجديدة بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة، بوساطة من بلدان لاتينية، ومن الفاتيكان، بهدف تخفيف حدة المواجهة السياسية، وسط أزمة اقتصادية تمر بها البلاد.

في ختام جولة المباحثات، أصرت المعارضة على إجراء استفتاء بشأن استمرار الرئيس نيكولاس مادورو في السلطة، بينما لم تبد الحكومة البوليفارية أي إشارة تذكر للموافقة على ذلك.

وكانت الحكومة وفي إطار إظهار حسن النوايا قد أفرجت عن مجموعة صغيرة من

شهدت فنزويلا في الأشهر الأخيرة، قيام المعارضة اليمينية بتنظيم مظاهرات عدة ضد حكومة الحزب الاشتراكي الفنزويلي والرئيس نيكولاس مادورو، تخللتها أعمال عنف وسقوط جرحي وإحباط محاولات انقلاب على الطريقة الأوكرانية، بالإضافة إلى تسبب القطاع الخاص والشركات الكبرى بأزمة اقتصادية متصاعدة في البلاد.

تصر بعض التحليلات اليوم على إيهام متابعتها بأن وصول المرشح الرئاسي الأمريكي، دونالد ترامب، إلى رئاسة الولايات المتحدة، هو ذلك «الحديث التاريخي» الذي من شأنه أن يقلب المعادلات ويغير الثوابت، وكأن السماء الأمريكية كانت صافية إلى أن لَبَّدها وصول ترامب بالغيوم..!

«شمال الأطلسي»: المشكلة بالوقائع.. لا بترامب



■ بقلم: ستيف كوهير
إعداد: رنا مققاد

بالطبع، سيكون من مهام الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترامب، أن يعيد تقييم أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي من شأنها أن تؤدي بالتأكيد، وكمرحلة أولى، إلى محاولة خلق دور استراتيجي جديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي - بما في ذلك زيادة التركيز على مكافحة الإرهاب في الخارج، كنتيجة للضغوط الروسية الجدية في هذا السياق.

«عليكم أن تدفعوا»..!

قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 - وحين كان يتوقع معظم السياسيين الأوروبيين والأمريكيين فوز المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون - أعلن الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، خطته لزيادة الاستعداد القتالي لقوات الحلف في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، قال ستولتنبرغ: إن التكتل يجب أن يرد على سياسة «الخضم اللدود: روسيا».

لكن، وبعد فوز المرشح الجمهوري، دونالد ترامب، في السباق الرئاسي الأمريكي، غير ستولتنبرغ «أولوياته»، داعياً حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب «أولاً وقبل كل شيء»، وإزاحة احتواء روسيا إلى جدول الأعمال «الثانوي».

هل تقوم واشنطن ومنظمة حلف شمال الأطلسي بنشر قوات الانتشار السريع؟ والأهم من ذلك، من الذي سيدفع ثمن ذلك في ظل إدارة ترامب؟ على أية حال، هناك بعض الأفكار المثيرة للجدل في تصريحات الرئيس الأمريكي قبل انتخابه حول الأمن القومي للبلاد، والمتعلقة بضرورة إعادة تقييم السياسة العسكرية للولايات المتحدة.

وسط هذه الحسابات، تبدو تصريحات ترامب حول الأمن غير مترابطة، فوفقاً لمنطقه، الأمن ليس مجانياً أبداً، وعلى كل بلد أن يدفع ثمن ذلك بنفسه. وفي الوقت نفسه، قال: إنه يعتقد أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تفرض قيمها العالمية على أولئك الذين لا يتفقون معها.

إن ما بات يعرف بالنهج المتعجرف لترامب، سيصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث أن الحسابات في هذا الإطار يجب أن تكون مدروسة بشكل متقن. ومع ذلك، وصف الرئيس الأمريكي الجديد نفسه بأنه «براغماتي»، وقال: أنه لا يستبعد أن ينطلق في حساباته الدفاعية من منظور براغماتي، وإقامة نظام الدفاع الأوروبي، لكن إذا طلب الأوروبيون مظلة دفاعية بقيادة الولايات المتحدة، فسيكون عليهم دفع ثمنها.

العلاقات بين واشنطن وموسكو، وطبيعة علاقة الولايات المتحدة بحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وأوروبا عموماً، وماهية التطورات في علاقاتها مع حلفائها في العالم.. الخ، جميعها مسائل كانت الولايات المتحدة مجبرة على أن تضعها قيد البحث، قبل وبعد استحقاق الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث الدور الأول لهذا التغيير في علاقة واشنطن مع العالم يعود إلى أنها لم تعد القوة الأولى القادرة على فرض إملاتها السياسية الدولية.

البنية التحتية لاستيعاب هذا العدد الكبير من القوات. وأكبر المناورات العسكرية التي جرت شارك فيها 100 ألف شخص من حلف الناتو في أوروبا الشرقية على مدى السنوات الـ25 الماضية، وقد تمت في بلدان مختلفة.

قد يستغرق خلق هذه البنية التحتية، والتي ستكون عرضة للأسلحة النووية التكتيكية نظراً لقربها من الحدود الروسية، أكثر من عام. وعلى الرغم من أن ليتوانيا واستونيا تمولان بالفعل قواعد في ساليالي، فعدد الطائرات الموجودة هناك ليس كبيراً.

وهكذا، فإن «الرعي» الأمريكي الجديد قد ينفذ سياسة براغماتية جداً، بغض النظر عن خطابه الشعبي. ومن المرجح أن يحاول إعادة توجيه علاقات واشنطن مع موسكو، وربما تغيير السياسة الأمريكية في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، فإنه ليس من الصحيح أن ينظر لترامب على أنه «صديق للكرملين» كما يفعل البعض. إذ أن ترامب يطرح نفسه كحامي للمصالح الأمريكية، وليس المصالح الروسية، لكن يجب أن لا ننسى أن ذلك يجري وفقاً لمبادئ السياسة الواقعية، والواقع نفسه قد تغير..!

يعمل ترامب على تخليص بلاده من النفقات غير الضرورية، ومن مخاطر تهديد الإرهاب، وتعزيز الاقتصاد الأمريكي. ترامب لا يريد أن يلقي بأوروبا بعيداً، لكنه مجبر على ذلك، وعليه، يتصرف بأسلوب عملي، لأن التعاون مع بروكسل في الشرق المتوسط مهم لمحاربة الإرهاب.

روسيا لا تحتاج عمليات عسكرية أوروبية

إن التجهيز الفوري لقوات إضافية من قوات الانتشار السريع ستكون قادرة على المشاركة في معارك المنطقة بحلول ربيع عام 2017، وسوف يستفيد ترامب بالتأكيد من هذا. وعلى الرغم من التناقص، فهيكل القوة المقترحة من قبل ستولتنبرغ لا يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً لروسيا.

ومن المرجح أن كل من الأمين العام لحلف الناتو ورئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، يفهمان هذا. فعلى الرغم من أن الأخير دعا مؤخراً، ومرة أخرى، لإنشاء جيش أوروبي، لكنه لن يكون قادراً على تغيير الوضع، والتأثير على ميزان القوى في المنطقة. في حالة تدخل روسيا في أوروبا الشرقية أو هجوم الناتو على روسيا، فالحرب ستكون سريعة ومتنقلة من خلال أسلحة الردع النووية التي ستلعب دوراً رئيسياً.

وفقاً لتوقعات الخبراء العسكريين الغربيين، قد تسقط عواصم البلطيق «التي بالأصل باتت تتجه سياسياً نحو مصالحها المرتبطة بروسيا» في يومين أو ثلاثة، بينما براغ ووارسو يمكن أن تسقط خلال 7-10 أيام بعد بداية الصراع. لكنه أمر غير محتمل أن ينشر حلف شمال الأطلسي الآلاف من قواته على الحدود الروسية للضغط على الكرملين أو تهديده في حالة التصعيد في أوكرانيا أو دول البلطيق. لا تملك بلدان أوروبا الشرقية ببساطة

سيكون من مهام ترامب أن يعيد تقييم أولويات السياسة الخارجية.. والتي من شأنها أن تؤدي وكمرحلة أولى إلى محاولة خلق دور استراتيجي جديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي

ووفقاً لترامب، إذا رأى الاتحاد الأوروبي أن موسكو تشكل تهديداً لأوروبا الشرقية، فعلى بروكسل إنشاء البنية التحتية اللازمة لنشر القوات الأمريكية. كما يجب على حلف الناتو نفسه أن يكون أكثر اعتماداً على الذات في تعزيز الأمن الأوروبي. لذلك، يبدو ترامب النموذج الواقعي والساخر الذي يعبر عن مدى التراجع الأمريكي وفقدان القدرة على حمل حلفاء الولايات المتحدة العالميين.

الاستفادة من إخفاقات الإدارة السابقة

ربما يتوقع ترامب من الاتحاد الأوروبي لعب دور أكبر في «التحالف الدولي» ضد «داعش»، بطريقة تجعله يتحمل عبء الحرب في الشرق الأوسط. ولا يستبعد أن الرئيس الأمريكي الجديد سوف يقاتل الإرهاب بمثابرة أكبر، مجبراً وليس مخيراً، وسيحاول إشراك أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك روسيا.

مثل هذا النهج سيسمح لترامب بتعزيز موقفه في ظل إخفاقات الإدارة السابقة في عملية التصدي للإرهاب. وقبل كل شيء، يمكن أن يفسر ذلك على أنه الحسم في الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية. من المحتمل جداً أن يوافق ترامب على التعاون البناء واسع النطاق مع الكرملين في سورية، وسوف يحاول جلب قوات حلف شمال الأطلسي إلى العملية.

الخدق الثقافي على جبهة الصراع



أيضاً استخدامه في تربية الأطفال وترسيخ رموزهم الحقيقية عندهم.

إعداد البنى فوقية

كانت الثقافة التي هيمنت خلال العقود الثلاثة الماضية مرتبطة بنمط الحياة الاستهلاكية على الطريقة الأمريكية التي تجرد الفردانية والجريمة وغيرها، وقد عانت روسيا نفسها من تأثيرها الهدام خلال عقود.

اليوم هناك توجهات رسمية للتوجه نحو الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي «الزراعي بالأخص»، ولتشجيع الشباب على الارتباط بالإنتاج الزراعي أطلق مشروع متكامل، لإعداد بنية فوقية وثقافة مرتبطة بالإنتاج تشمل السينما والموسيقى والصحافة والأدب، لتضاف إلى ما تملكه روسيا من خبرات وقدرات جامعية وعلمية في هذا المجال، مثل: أكاديمية موسكو الحكومية الزراعية التي تضم 67 كلية.

وإحياء الأغاني المحلية التي تعود إلى مختلف الأزمنة، على رأس المهام التي جرى ترتيبها مؤخراً، وتعمل فرقة قوزاق الكوبان على إحياء تراث روسيا الجنوبية منذ عقدين لتذكير الناس بالجنود، كذلك فرقة الجيش الأحمر، التي تعد استمراراً لفرقة حملت الاسم نفسه في الحقبة السوفييتية، وظهرت فرق مشابهة في المقاطعات الروسية كلها.

حسب الناقدة السينمائية ماريا تيريشينكو، فإن أفلام الرسوم المتحركة المخصصة للأطفال على النمط الغربي، تساهم في تربية الأجيال بطريقة خاطئة، فهي مليئة بمشاهد العنف وترسخ الرموز الغربية في أذهان الصغار. وتشارك تيريشينكو في إعداد مشروع جديد لأفلام الرسوم المتحركة ليكون بديلاً عن النمط الغربي، هذا المشروع يحظر المشاهد المحرّضة على العنف، ويستخدم التراث والحكايات الشعبية الروسية، والهدف منه

مع ارتفاع حدة الصراع السياسي والدبلوماسي والاجتماعي تشتعل خنادق الصراع الثقافي هي الأخرى، ويشهد عالم اليوم صراعاً ثقافياً تصطدم فيه جبهتان كبيرتان، جبهة تمثل العالم القديم الذي لم يمت بعد، وجبهة تمثل إرهابات العالم الجديد، وما بين الإثنين يرسم خط فاصل دقيق هو خط الصراع والصدام، قد يبدو واضحاً أحياناً أو لا يبدو واضحاً أحياناً أخرى.

■ ألكس داود

يمنع في الأفلام تصوير الجرائم والردائل بشكل يثير التعاطف معها. وأصبح محظوراً السخرية من القانون، وعرض مشاهد تعاطي المخدرات، والتعري أمام الكاميرا، والتطرق إلى الأديان دون الاحترام اللائق. وضمن هذه المحددات أنتجت روسيا عشرات الأفلام السينمائية سنوياً، تتضمن أيضاً الوقوف على ثلاث محطات تاريخية وهي: صد الغزو النابليوني والتركي لروسيا وثورة أكتوبر والنصر على الفاشية، بالإضافة إلى رد الاعتبار إلى التراث في الأعمال السينمائية. يقول المخرج السينمائي أندري بروشكين: لقد كان عند الأمريكيين مثل هذا الميثاق، ولكنهم أغوه في عام 1960، ليصبح محط سخرية العالم بأسره. أمّا المؤرخ السينمائي سيرغي شيبستاكوف، فيعتقد أن «الحرية المطلقة» تؤدي إلى عرض أشكال ممارسة العنف، والإثارة الجنسية، والتعبيرات الفظة، ولذلك فإن التنظيم الذاتي لصناعة السينما أمر ضروري.

الموسيقى وأفلام الأطفال

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سادت مختلف أنماط الغناء والموسيقى الغربية في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، حتى أن قسماً كبيراً من تلك الأغاني كانت موجهة لمحاربة التراث والرموز الوطنية، والاجتماعية والقيم الإنسانية مثل فرقة «aph» وتاتو وغيرها. في مواجهة ذلك كان رد الاعتبار إلى الفن الشعبي الأصلي، والتراث الأيل للنسيان،

في مواجهة النموذج الثقافي الأمريكي القائم على النزعة الفردية، والسوبرمان المخلص تضع روسيا على جدول أعمالها الكثير من المهام الثقافية وفي مختلف المجالات.

ميثاق الأخلاق السينمائية

في صيف عام 2013، وبمبادرة من اتحاد السينمائيين في روسيا، بدأ ممثلو صناعة السينما في وضع مدونة سلوك، أو ما يمكن أن يسمى ميثاقاً أخلاقياً للإنتاج السينمائي. في محاولة لوقف سيل العنف على الشاشات الروسية، وتميرير نوع من الرقابة الأخلاقية على الإنتاج السينمائي.

ترجع بداية هذه القصة إلى عام 2011، لجهات في المؤسسات الرسمية الروسية، صنّاع السينما، لوضع سقف من القواعد الأخلاقية لإنتاجهم، وفي نهاية يونيو/حزيران، استجاب رئيس اتحاد سينمائيي روسيا، المخرج نيكيتا ميخائيلوف، لهذا الاقتراح، وبأدر إلى وضع مدونة سلوك، تكون بمثابة ميثاق أخلاقي لصناعة السينما.

كان من شأن هذا الميثاق المبني على قواعد المنطق السليم والإرادة الخيرة لمبدعي الأفلام، أن يزرع التوتر من النقاش الدائر حول جواز عرض مشاهد العنف والقسوة في الأفلام السينمائية، حسب ما راه رئيس نقابة المنتجين، رينات دافليتياروف. ووفقاً لهذا التوجه في السينما الروسية،

شعر محمود درويش باللغة الصينية

صدر كتاب يحتوى مائة قصيدة للشاعر محمود درويش تحت عنوان «عاشق من فلسطين» باللغة الصينية، وهو جهد قامت به كلية اللغة العربية في جامعة الدراسات الأجنبية في بكين، حسب ما ذكرت وكالات إخبارية.

وهذه هي الترجمة الأولى لأعمال درويش إلى اللغة الصينية، وأقامت الجامعة حفلاً بهذه المناسبة حضره عدد كبير من الكتاب والأدباء الصينيين والفلسطينيين، تقدمهم صديق محمود درويش الشاعر الصيني الشهير «ببي داو»، والأديب الفلسطيني محمد علي طه، ومسؤولون من مؤسسة محمود درويش.

بدأ الحفل بإلقاء قصيدة مغناة للشاعر الراحل بصوت مجموعة من الطلبة الصينيين، تلاه عرض فيلم قصير عن مسيرة محمود درويش الشعرية. كما قرأ أدباء صينيون قصائد بلغتهم الأم كتبها عن رام الله وفلسطين، وكان من ضمن هؤلاء الأدباء الشاعر الصيني شيو تساي، الذي ترجم في وقت سابق قصائد لمحمود درويش من اللغة الفرنسية إلى اللغة الصينية.

والمهتمين لأخبارها في أحاديث منقولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أن مدينة تدمر الأثرية «بالميرا» شامخة رغم ما حاولوه من شر. فكل سوري يمكنه أن يقف بعز، ويترك بصمة عبر التاريخ، كما فعل الأجداد، مشيرين إلى أن الفرقة بموهبتها ورسالتها تعتبر فناً ملتزماً يحمل هوية وإحساساً منفرداً، يتجسد بنغم متجانس، يحظى برعاية الأبوين ودورها في تنشئة أبنائهما في الغربية، بحيث أنهم يعرفون كيف يقدمون أنفسهم كسوريين، ويفخرون بانتمائهم لوطنهم.

بالموسيقا والقلم». وتمنى العازفون الأخوة أن يعم الأمن والأمان في وطنهم سورية وأن ينال كل طفل سوري موهوب ومبدع حقه في الرعاية والعيش الكريم. تتألف فرقة بالميرا، من مسعد (16 عاماً)، وسميزرا (12 عاماً) وبيرولين (9 أعوام)، وهاتان الأخيرتان شاركتا في عام 2014 في مسابقة على مستوى فيينا، وحازتا المركز الأول. كما حازت سيميزرا السنة الماضية على المركز الثالث ببولندا، وبيرولين على المركز الثاني، للفتات العمرية. ويؤكد بعض المتابعين للفرقة

فرقة «بالميرا» الفنية

أفراد فرقة «بالميرا» هم أبناء جورج ثاني، السوري المغترب في النمسا الذي اضطر وعائلته لترك مدينته رأس العين بالحسكة، هرباً من المجموعات الإرهابية. وقد قال في تصريحات صحفية له مؤخراً أن فرقته أنشئت في عام 2011 في مدينة رأس العين، لتنتقل منها إلى النمسا، وبعدها إلى المسارح الدولية فتعزف ترانيم المحبة والسلام، بهوية الأرض التي ينتمون إليها، سورية موطن الإنسان والحضارة، مضيفاً «إننا نسعى لنشر اسم وطننا سورية في المحافل كلها لكي يعلم الجميع أننا شعب حي وحضاري نقاوم

من شرق سورية، حملوا أصالة أرض وحضارة شعب، متجهين إلى النمسا، بفن قوامه ثلاثة عازفين إخوة صغار رسالتهم بحجم الوطن. هجرهم الإرهاب، لكن لم يمنعهم أن يقاوموا الموت بالحياة، ويعزفوا المحبة: لغة تفهمها شعوب العالم كلها.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا الله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 18 / 11 / 2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

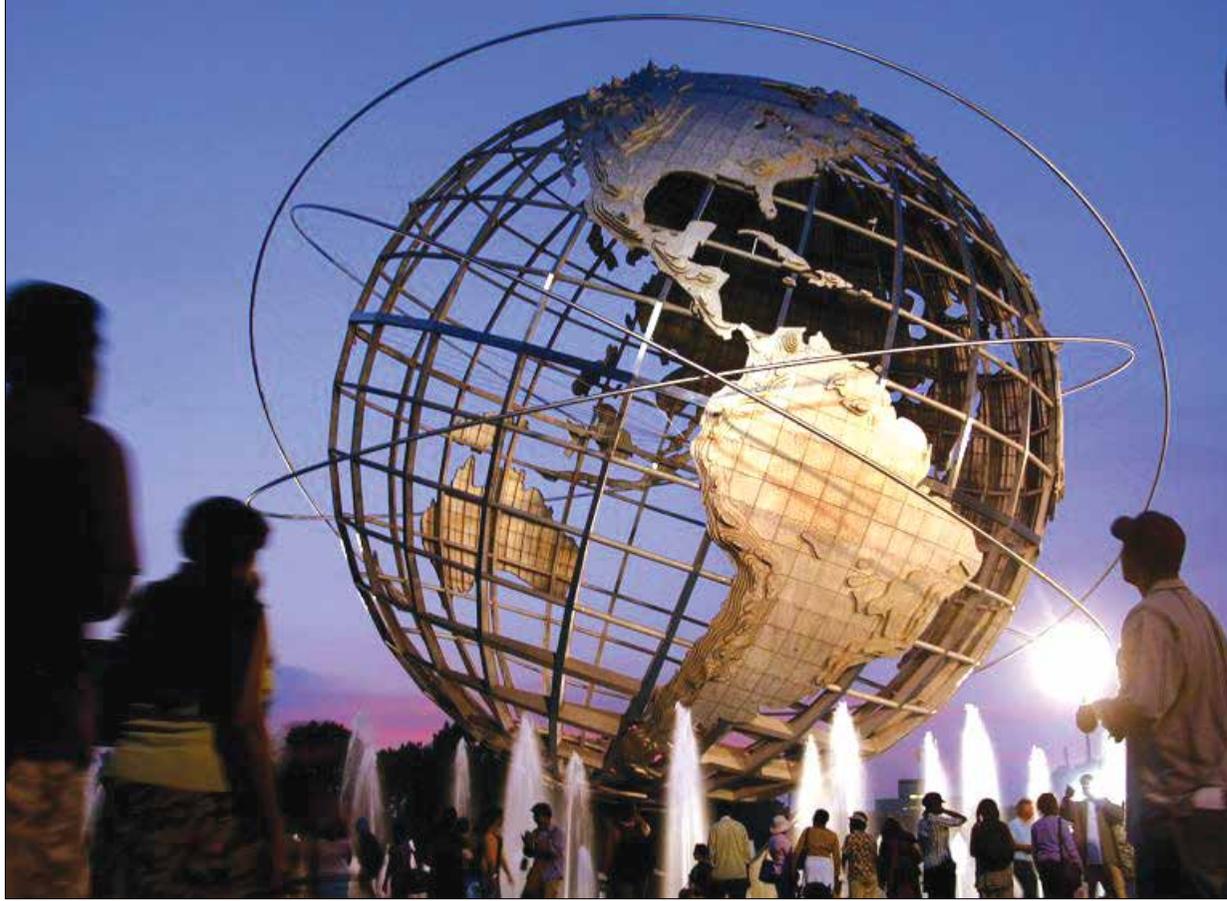
أيتام صامويل هنتنغتون

كتب صامويل هنتنغتون عام 1996: «إن الثقافة أو الهويات الثقافية، والتي هي على المستوى العام، هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة.»

■ عصام حوج

وكالعادة مع أي نظرية تصدر من المركز «الحضاري» الغربي، تلقف المثقف الدولي، الاغترابي، التابع، في بلدان الرأسمالية الطرفية، الفتح الفكري الجديد، بحماس منقطع النظير، وراح يرسم رؤاه، ويصوغ خطابه الثقافي - السياسي على أساس أن الصراع القادم هو صراع ثقافي - حضاري بلا جدل، كجزء من نزعة «التكيف غربياً» الملازمة للكثير من النخب الثقافية في الشرق.

دونية واغتراب المثقف النخبوي، الذي نالت منه عدوى التبعية، ليست وليد صدفة، ولا هي مجرد أمر عرضي، بل هي في العمق انعكاس لتبعية أكثر إيلاً، وأسبق بالمعنى الزمني، وهي تبعية النخب البرجوازية اقتصادياً، كما أن المدارس الاقتصادية الغربية، كانت محج واضعي السياسات الاقتصادية، وكما أن سياسات «توجيهات» صندوق النقد الدولي كانت «انجيل وقرآن» عبّادي الثروة في المشرق، كان التقليد الأعمى لكل «قمامة» ثقافية غربية لسان حال لهذا النموذج من المثقفين في المشرق، وكان ترويج وتسويق فضلات النظريات الثقافية الغربية الجديدة، في ظل الهوامش الواسعة، التي هيأت لها تفشي ثقافة المجتمع الاستهلاكي، وذلك كله في إطار تأييد التبعية الشاملة، التي حاول ويحاول المركز الرأسمالي الغربي فرضه على العالم، مستفيداً ومتمكناً على عدم إنجاز نموذج الدولة الوطنية لمهامها التاريخية، والتي يعتبر هذا النموذج حوامله الثقافية. لم تأخذ هذه التبعية الثقافية، طابع المحاكاة المباشرة دائماً، بل أن بعض



العملياتية الميدانية، في ظل تكتيك الصراع البيئي المتبع في بلدان المنطقة، فإن دواعش الثقافة، والذي يعبر عنهم نموذج المثقف التابع، هم حوامله الثقافية، الدعائية الإعلامية وإن تواروا خلف مصطلحات المدنية، والحدائثة، والوطنية، وحقوق الإنسان، والثورة... سنلوي عنق الحقيقة، إذا قلنا بأن نظرية صراع الحضارات، لم يتحقق منها شيء، ولكن سندفن الحقيقة كاملة إذا قلنا بأن تطور الأحداث يمتضي لصالح تنبؤات فوكوياما، فالمركز الحضاري الغربي، الذي يجب أن تخضع له المراكز الحضارية الأخرى كلها حسب فوكوياما، بات تراجعاً أمراً مسلماً به، وبناء ومؤسساته تتصدع، وباتت الهيستيرية الإعلامية المنتج الثقافي الأبرز له هذه الأيام، الأمر الذي يؤكد أن فوكوياما الممسوخ، في نسخته الشرقية، بات يتيماً، وبرسم من يريد أن يقدم واجب العزاء.

مبيعات بضاعة «صدام الحضارات» في جغرافيا بلدان الشرق من حيث لا يدرون. دعا فوكوياما في حينه، إلى محاولة عزل روسيا، واحتواء الصين اقتصادياً، وعدّها بمثابة الشريك في الرخاء، لمنع اتحادها مع الإسلام، وتفعيل دور دول المركز الضابطة لصراعات خط التقسيم الحضاري في الأقاليم، وانقياد هذه الدول المركزية لمركز النظام الحضاري «الحضارة الغربية على حد وصف النظرية». لا تأتي بجديد عندما نقول، بأن نظرية صراع الحضارات، هي أيديولوجيا الفاشية الجديدة، فهذه النظرية التي ظهرت مع ملامح أزمة المركز الرأسمالي الغربي، هي مشروع ثقافي - سياسي استباقي، متكامل مع المشروع الغربي الكلي بشقه الاقتصادي السياسي والعسكري، وإذا اعتبرنا قوى التطرف في الشرق أدواته وحوامله العسكرية

سنلوي عنق الحقيقة إذا قلنا بأن نظرية صراع الحضارات لم يتحقق منها شيء ولكن سندفن الحقيقة كاملة إذا قلنا بأن تطور الأحداث يمتضي لصالح تنبؤات فوكوياما

السطار من رهط نموذج هذا المثقف التابع، تظهر أحياناً بأنه بالصد من مثل هذه النظريات الغربية الثقافية، ولكن سبر أغوار كتابات هؤلاء، وتفحص منتوجهم الثقافي السياسي، يقول عكس ذلك تماماً، حيث تحول طيف واسع منهم إلى مجرد مهرجين على مسرح التطرف الطائفي والديني والقومي، تحت حجج ومبررات باهتة فكل ترويج للصراع الطائفي، أو العرقي، أو المذهبي، أو الديني، وكل قراءة تعميمية، تجاه جماعة قومية أو دينية أو طائفية، وكل دعوة إلى استمرار زيف الدم تحت أية ذريعة كانت أخلاقية أو سياسية، في سياق الصراع الدائر في بلدان الشرق، هي نسخة محلية عن صراع الحضارات، والتطبيق «الإبداعي» الملموس لها، ولا يلغي هذه الحقيقة إذا كان رب العباد قد عاقب بعض هؤلاء «المثقفين» بالغباء المطلق، وأصبحوا بمثابة مندوبي



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية